# طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

سعر النسخة ١٠٠٠ ل.ل.

شباط | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٥


فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

## في ذكرى وحدة القطرين المصري والسوري

## ردم الحوض الرابع ورحلة البحث عن الحقيقة

## .. ولنا كلمة

وحدة القطرين المصري والسوري عام ٥٨، هي أول تجربة وحدوية في التاريخ العربي الحديث، استطاعت عبر إعلانها تأكيد حقيقة الأمة وإعادة رسم خرائط المنطقة وفق المصلحة القومية العليا، كاشفة في الوقت نفسه عن التفاف الجماهير وتأييدها للمولود الجديد بالقدر الذي أثارت فيه حفيظة قوى الأعداء والردة الذين يخافون الفجر العربي الجديد ويعادونه، فاصطفت قوى الاستعمار والرجعية العربية وأوكار التخريب في حلف واحد بهدف التآمر لضربها وإسقاطها.

البعث الذي كان له الدور الحاسم والأساس في بلورة هذا المشروع انطلاقاً من هدفه الأساس وحدة الأمة، قدم تضحيات كبيرة وجسيمة في سبيل إنجاز هذه الوحدة، واعتبر أن الهدف أهم من الأداة التي عملت لتحقيقه رغم أنها تشكل ضمانة الدفاع عنه وحمايته من الانحراف، وقبل عن طيب خاطر كل ما طلب منه بما في ذلك حل نفسه أمام تاريخية الهدف.

وبسبب تآمر حلف الأعداء الذي أشرنا إليه وتراكم الأخطاء نفذت قوى الردة والانفصال ونالت من هذه التجربة الرائدة فكان الانفصال المقيت عام ١٩٦١ جرحاً عميقاً ألحق أضراراً ليس في الوحدة كيان فحسب بل بهدف الوحدة ذاته، وقد خاض البعث نضالاً قاسياً ودامياً إلى أن استطاع إسقاط الانفصال ومن ثم تحقيق ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق رداً على الانفصال وتلبية لطموحات الجماهير.

الوحدة هي خيار أمتنا الجيدة وطريق خلاصها وسبيل بناء مشروعها النهضوي واستعادة دورها الرسالي وهي في مواجهة ما تتعرض له اليوم من فتن ومؤامرات تصبح العودة لخيار الوحدة هي الضامن والمنقذ والخلاص، وطريق الانتصار والتقدم.

ما زال الحلم باقٍ وما زال الهدف يتقدم على طريق التحقيق لثلاثية أهداف البعث.

كلمة الطليعة

# مدخل المصالحة السياسية في العراق:
# الرجوع عن قراري حل الجيش والاجتثاث

قد يكون من المفيد جداً، إعادة التذكير مع كثرة التكرار، بأن أول قرارين اتخذهما الحاكم الأميركي بريمر يوم حط رحاله في بغداد، هما حل الجيش العراقي، واجتثاث البعث. وقد شكل هذان القراران الإطار العام لمضامين وآليات ما سمي بالعملية السياسية.

هذه العملية التي أريد لها أن تعيد تركيب السلطة وإداراتها، بقيت على مدى سنواتها محكومة بمفاعيل هذين القرارين. وقد اتضح ذلك من خلال الطريقة التي أديرت فيها شؤون العراق حتى خروج القوات الأميركية كقوة محتلة نهاية ٢٠١١، واستمرت بعد ذلك عبر إدارة المالكي الحكومية ومن ثم انتقلت إلى خلفه العبادي الذي سعى لتقديم نفسه عبر مفردات خطاب سياسي جديد، فإذا به يسير على نهج المالكي وخاصة بالنسبة لمفاعيل هذين القرارين.

لقد تبين بشكل واضح، أن هذين القرارين وبالنظر إلى الأولوية التي أولتها سلطة الاحتلال لهما، وهي تتولى إدارة شؤون البلاد، أن العراق الجديد يجب أن يعاد تركيب سلطته وإدارته السياسية في ضوء النتائج التي تترتب على نفاذهما وهي دولة عراقية دون مؤسسة عسكرية وطنية التركيب البنيوي، وشعب عراقي دون أداة سياسية وطنية جامعة عابرة للطوائف والمذاهب والمناطق.

وهذا كان يعني، حرمان الدولة العراقية من أهم مؤسسة ارتكازية في بنيانها الوطني، وافتقار شعب العراق لأهم مؤسسة سياسية صاهرة لأطيافه المجتمعية في بوتقة الانتماء الوطني على قاعدة المساواة في المواطنة.

من هنا، كشفت الأبعاد الفعلية لهذين القرارين، عن أي دولة عراقية يراد تظهيرها وأي نظام سياسي يراد إنتاجه. وفي ضوء إدراك هذه الأبعاد، كانت الإدارات السياسية التي تناوبت على السلطة إبان الاحتلال الأميركي، وبعده الاحتلال الإيراني من الباطن، وآخرها الإدارة الحالية التي حُملت على رافعة التدخل الدولي والإقليمي برأس حربتيه الأميركية والإيرانية، تلتزم مضمونهما وأن اضطرت إلى تبديل في مفردات التعبير عنهما تحت ضغط المواقف لقوى سياسية وشعبية وازنة.

فالقرار المتعلق بالجيش، لم تتبدل تسمياته، واستمر النهج المعتمد على ثباته، وهو الحؤول دون قيام جيش وطني على قاعدة قانونه الأساسي وعقيدته القتالية الوطنية، وأن تركيبته البنيوية أسست على المحاصصة المذهبية والطائفية، والتشكيلات الميليشياوية ذات التركيب البنيوي المذهبي والطائفي أنيط بها تنفيذ المهام التي تحددها السلطة السياسية، وهي سلطة لم تستح بتبعيتها للخارج الإقليمي والدولي وأغرقت في سلوك تحكمت به المحفزات المذهبية والطائفية حتى هذه اللحظة، ولهذا فإن الجيش بقي من الناحية العملية الحلقة الأضعف بين القوى التي تمارس أدواراً عسكرية وأمنية.

أما بالنسبة للقرار الثاني، وهو اجتثاث البعث، فقد غيرت تسميته إلى "العدالة والمساءلة". وهذا يعني إخضاع كل البعثيين لأحكام هذا القانون الذي أريد له أن يمرر أيضاً مع مادة (٤) إرهاب، بحيث تطبق أحكام هذه المادة على كل من لم يقع تحت طائلة أحكام قانون العدالة والمساءلة.

وعليه فإن العمل بهذا القانون ومادة (٤) "إرهاب" يعني، أن ملايين العراقيين الذين انتموا إلى حزب البعث منذ تأسيسه وحتى اللحظة هم ضمن دائرة المساءلة.

هذا القانون الذي شكل ويشكل واحدة من قضايا التجاذب السياسي الداخلي، أعيد استحضاره مع تشكيل الحكومة الجديدة، وخلصت النقاشات إلى تحويل كل من تشمله أحكام قانون العدالة والمساءلة إلى ملف قضائي، وعلى أن يكون هذا الأمر مشفوعاً بإصدار تشريع جديد يحظر حزب البعث بقانون وتحت أي مسمى.

هذا الطرح الجديد قُدم في الوثيقة السياسية التي قيل عنها أنها ستكون قاعدة يؤسس عليها لإنجاز مصالحة وطنية. وهنا يطرح التساءل، أية مصالحة وطنية يتكلمون عنها؟ هل هي مصالحة بين القوى التي اختلفت على توزيع الحصص والمغانم وثروة العراق، أم هي مصالحة مع قوى طائفية ومذهبية يمارس كل منها ومن موقعه سلوكاً يبرر السلوك الآخر؟

فلو اعتبر أن المصالحة بين الفئة الأولى وهم "حرامية السلطة" وناهبي خيرات البلد، فهذه لا تندرج تحت عنوان المصالحة بمدلولها السياسي، لأن الجميع هم من طينة واحدة وهم فريق واحد، وبالتالي لا يوجد فريقين مختلفين

حتى يقال بإجراء مصالحة بينهما . ولو اعتبر أن المصالحة هي بين قوى تحركها المحفزات المذهبية والطائفية والعرقية، فهذه أيضاً لا تندرج تحت عنوان المصالحة بمدلولها السياسي الوطني، لأن الأطراف التي تمارس سلوكاً سياسياً واقعياً وتقف على أرضية مواقف مذهبية وطائفية، هي وان كانت مختلفة بالشكل الا انها متوافقة بالمضمون باعتبار أن كل سلوك طائفي يبرر السلوك الآخر وبالتالي فإن المصالحة بين القوى الطائفية هي توافق على تقسيم جبنة الحكم والسلطة وليس على إعادة بناء وطن وقيام دولة.

إذاً، أن المصالحة الحقيقية، هي التي تكون محكومة بالبرامج السياسية والتي وأن اختلفت قواها على طبيعة النظام وإدارة سلطته، إلا أنه يفترض فيها أن لا تكون مختلفة على الثوابت الوطنية الأساسية وعمادها وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وتقديم خيار الولاء الوطني على أي ولاء آخر.

وأنه من خلال استعراض واقع الحال في العراق اليوم، فإن الصراع الفعلي يتمحور حول مشروعين، مشروع القوى التي أفرزها الاحتلال وما زال يمدها بإسناده ويوفر لها كل وسائل الإرضاع المادي والسياسي. ومشروع القوى الوطنية التي ائتلفت في تحالف عريض وبالاستناد إليه قاومت الاحتلال الأميركي ومن بعده الدور الإيراني الذي عبث وما يزال بالحياة السياسية المجتمعية العراقية، وهي اليوم تقاوم إعادة تعويم العملية السياسية السابقة عبر مشروع سياسي يحاكي الطموح الوطني ويطرح إعادة بناء العراق على الأسس الوطنية والديموقراطية بعيداً عن الالتحاق بالتحالف الدولي الذي تقوده أميركا، وبعيداً عن الارتماء في أحضان النظام الإيراني وبما يوفر قاعدة شعبية عريضة لمواجهة قوى الإرهاب المادي والأمني وقوى التكفير الديني على اختلاف وتعددية أطرافها.

على هذا الأساس، فإن المصالحة إذا كان مقدر لها أن تنطلق، فهي لا تستقيم إلا إذا كانت بين القوى السياسية المختلفة في برامجها السياسية. وهذا يتطلب تقديم تراجعات وتنازلات متقابلة. والخطوة الأولى تبدأ ممن يعتبر نفسه في الموقع السلطوي. وعليه فإن على إدارة السلطة السياسية الحالية، إذا كانت جادة فعلاً في إطلاق عملية سياسية جديدة، أن تعلق أولاً وقبل أي أمر آخر، قراري الحاكم الأميركي بريمر حل الجيش العراقي والاجتثاث باعتبارهما قرارين غير قائمين وبالتالي العودة بالأمر إلى مرحلة ما قبل اتخاذهما. وهذا يعني الانطلاق لإعادة تكوين المؤسسة العسكرية على قاعدة قانون إنشائها مع

ما يستتبع ذلك من إنهاء لكل التشكيلات الأمنية والعسكرية التي أنشئت على حواشي المؤسسة العسكرية بقرار سياسي أو بفتوى دينية.

وأما بالنسبة لحزب البعث، فإن من يريد أن يسعى لمصالحة سياسية وطنية اذا كان صادقاً في سعيه فهو لا يستطيعها دون حزب البعث. فهذا الحزب، ليس نقطة تفصيلية في معطى الواقع العراقي، بل هو الحيثية السياسية الأهم وبالتالي فإنه لا يمكن إنجاز حل سياسي في العراق دون حزب البعث. وعليه فإن على الإدارة السلطوية الحالية، أن تتراجع عن قرارها بإحالة قانون المساءلة والعدالة إلى المجلس النيابي المفتقر للشرعية أساساً، وانطلاقاً من قرار اعتبار قراري الحاكم الأميركي غير موجودين.

وإذا كانت الإدارة السلطوية تعتبر أن هذا الأمر يشكل تراجعاً من قبلها، فعليها أن تعرف جيداً، أن قوى المشروع الوطني، وحزب البعث في طليعتها، عندما تقبل بالحوار السياسي معها فهي إنما تكون قد أقدمت على تقديم تنازل كبير، بقبولها الحوار مع أطراف سياسية هي نتاج إدارة الاحتلال الأميركي ورديفة الاحتلال الإيراني. وأن ما طرحته قوى المشروع الوطني من نقاط سياسية بعد تهاوي سلطة المالكي في العديد من المناطق يشكل أساساً لإطلاق عملية سياسية جديدة تتجاوز كل السلبيات وتسقط كل المبيقات التي أفرزها الاحتلال وردائفه، وتفتح الباب أمام إعادة تكوين اصطفاف سياسي وطني عريض، ليشكل جاذباً وطنياً في مواجهات الجاذبيات الطائفية والمذهبية والعرقية ومعها تنتهي وتسقط كل أدوار القوى التي تعبث بأمن العراق الوطني والمجتمعي، ويعاد تحصين ساحته من اختراقات المداخل وكل أشكال تخريب الداخل تحت المسميات الطائفية والمذهبية المختلفة.

أما إذا أصر الذين يديرون ما يسمى بالعملية السياسية في ضوء معطاها الراهن، على ركوب رؤوسهم الحامية، والاستمرار بالنهج الذي سار عليه المالكي بغطاء ودعم إيرانيين وغض نظر أميركي والإصرار على تشريع قانون تجريم البعث وحظره، فما عليهم إلا أن يتحملوا نتيجة أعمالهم وعليهم أن يخرجوا من وهم إنهاء الحزب بتشريع، ليست لأن السلطة التي يناط بها التشريع تفتقر إلى المشروعية الوطنية والسياسية، وحسب، بل لأن حزب البعث الذي لم يتشكل بقرار سلطوي، لن يستطيع احد حظر وجوده فعلياً

بقرار سلطوي. فالحزب الذي دخل الحياة السياسية منبثقاً من واقع الحياة المجتمعية وأقام صرحاً وطنياً، وتصدى لعدوانية وتدخل إيراني في الشؤون العراقية وقاد مقاومة أنهت احتلال أعتى قوة عسكرية، كان وسيبقى قوة فاعلة في محور الحياة السياسية العراقية، وسيبقى في الموقع الذي يعبر من خلاله عن قناعاته الفكرية والسياسية، في مواجهة قوى التحالف الصهيو-أميركي المتقاطع مع دور النظام الإيراني المشبوه وفي مواجهة كل قوى الإرهاب والترهيب السياسي والتكفير الديني على اختلاف تلاوينها وتعدد مصادر إسنادها.

# العدوان الصهيوني على سوريا وخطورة التوظيف الداخلي

**كتب المحرر السياسي**

الغارة التي شنها العدو الصهيوني على الجولان وأودت بحياة ستة عناصر من حزب الله وضابط كبير إيراني لم يعرف ما إذا كان هناك إيرانيون آخرون في الموكب الأمني، لم تكن الأولى وبطبيعة الحال لن تكون الأخيرة، إذ سبق للعدو أن نفذ عدة عمليات جوية ضد أهداف سورية، بعضها قال أنها ضد إنشاءات، وبعض آخر ضد مواكب عسكرية. وكان قبل ذلك بسنوات قد شن غارة على منشأة نووية قيد البناء في منطقة دير الزور.

وإن، يقدم العدو الصهيوني على تنفيذ أعمال عسكرية في الداخل السوري فهذا ليس مستغرباً من قبل كيان قام بالأساس على العدوان ويستمر اغتصابه للأرض استناداً إلى ممارسة عدوانية يومية في فلسطين المحتلة، وفي استمرار احتلاله لأرض عربية في سوريا ولبنان وانتهاكه يومياً للأجواء اللبنانية والتي تشكل بمجملها عملاً عدوانياً موصوفاً.

إذاً، ليس المستغرب أن يقوم العدو بتنفيذ أعمال عدوانية فهو عدو، وشرط أي ممارسة يقوم بها أن تنسجم مع طبيعته، لكن المستغرب أن يكون هناك من يقول بأن العدو الصهيوني يفترض أن لا يقوم بذلك لروادع سياسية وقانونية وأخلاقية. علماً أن هذه الروادع لا مكان لها في قاموسه، وبالتالي فإن ما قام به وما سيقوم به إنما هو أمر طبيعي طالما بقي دون رادع ومردع فعليين.

وإنه في غياب عناصر الردع الفعلي التي تجعله يدخل ميدان التقويم بين الربح والخسارة لكل عمل يقوم به، فإن ما يفتح شهيته على العدوان وأخيراً على سوريا، هو الانكشاف السياسي والأمني والذي ارتقى إلى مستوى الانكشاف الوطني الذي تعيشه سوريا منذ تفجر الصراع فيها.

هذا الانكشاف الوطني لم يغر العدو الصهيوني لشن غارات عسكرية على العمق السوري، بل أغرى كثيرين للتدخل في الشأن السوري بعضهم أصطف مع النظام وبعضهم أصطف مع المعارضة بكل تشكيلاتها السياسية والعسكرية. وأن منذ اللحظة التي دخلت فيها الأزمة السورية إطار المراوحة العسكرية بغض النظر عن الاختراقات هنا وهناك بدا واضحاً أن الحسم العسكري لا أفق عملياً له، وأن الحل السياسي المتوازن هو الوحيد الذي يخرج سوريا من دوامة صراعها المتفجر، وأن مؤتمر جنيف الأول استناداً إلى وثيقته السياسية هو السبيل الوحيد المتاح الذي إذا ما وضعت آليات تنفيذية له، جعلته يدخل سوريا رحاب الحل.

وإذا كان مؤتمر جنيف الذي انعقدت جولته الثانية العام الماضي لم يسفر عن نتائج ملموسة، فإن الاتصالات الجارية حالياً لا يمكنها أن تنتج اتفاقاً جدياً على حل سياسي للأزمة لسببين رئيسيين الأول أن الأطراف الداخلية المنخرطة في الصراع وخاصة عبر آلياته العسكرية فهي أما مشاركة لرفع العتب وهذا ينطبق على تمثيل النظام، وأما غير مشاركة، وهذا ينطبق على واقع المعارضة الموجودة على الأرض وأما السبب الثاني، وهو المرتبط بدور قوى التدخل الخارجي الإقليمي والدولي، فهذه القوى تراقب ولا تشارك، وبالتالي فإن أزمة معقدة بحجم تعقيدات الأزمة السياسية البنيوية السورية لا يمكن لاجتماعات موسكو أن تظهر حلولاً سياسية لها، وكل ما في الأمر أنها قد تلامس عناوين الأزمة دون إمكانية الانخراط العملاني والذي يساهم في تظهير حل محمول على رافعة قوية للنفاذ، ومتوفرة له التغطية السياسية الداخلية والخارجية. وهذا أن دل على شيء فإنما يدل أن التدخل الخارجي في الأزمات الوطنية يعقدها ولا يحلحلها، وأن القوى الخارجية المتدخلة تسعى لضبط إيقاع الحل استناداً إلى مقتضيات مصالحها وليس مصالح الشعب في سوريا الذي بلغ نزفه السياسي والاقتصادي والعسكري والإنساني ونشدد على الإنساني مستوى غير مسبوق.

على هذا الأساس، ينظر إلى التدخل الخارجي في مسار الأزمات المتفجرة في الوطن العربي، ومنها سوريا، التي دخل العدو الصهيوني على خطها من خلال تدخله المباشر عبر عملياته العدوانية. وهو عندما يتدخل مهما كان شكل تدخله، فهو محكوم دائماً بمصالحه وأهدافه وليس بأهداف ومصالح أخرى. فالعدو الصهيوني همه الأساسي تدمير سوريا، وإضعاف موقعها وإطالة أمد الصراع لأطول مدة ممكنة، لأنه كلما ضعفت سوريا، واي قطر عربي يمكن أن يشكل خطراً على الكيان الصهيوني، هو ربح موصوف له ويندرج في سياق الربح الاستراتيجي وليس الظرفي وما جرى للعراق خير مثال.

من هنا، فإن أطراف الصراع في سوريا التي هي اليوم ضمن تمحورات ذات أبعاد إقليمية ودولية، يضعف دورها، في إنتاج حل سياسي وطني كلما أصبح التحاقها أكثر التصاقاً بالمحوريات الإقليمية والدولية وأخطر ما في الأمر، أن يعمد كل طرف في سياق المساجلة السياسية المتقابلة إلى توظيف دور العدو الصهيوني في إطار المعادلة الداخلية للصراع وهذا يشكل فصلاً سياسياً استناداً إلى ثابتة أن

العدو الصهيوني، لا يعمل لدى المعارضة ولا يعمل لدى النظام، واليوم أن أقدم على ضرب هدف محسوب على النظام، فهو غداً سيقوم على ضرب هدف محسوب على المعارضة، وبالتالي فإن إدخاله في المعادلة الداخلية هو خطأ قاتل. فالنظام الذي لا يمكنه حسم الأمور لمصلحته والمعارضة التي لا تستطيعها، هما محكومان في المستقبل بالاتفاق على حلٍ.

وإذا كان كل فريق يعتبر أن العدو الصهيوني يعمل لمصلحة الفريق الآخر، فهذا يشكل عامل تعقيد إضافي من ناحية، وخدمة للعدو من ناحية أخرى؟

إن الموقف الوطني السليم هو الذي يقف على أرضية العداء للعدو الصهيوني. وهذا ما يفرض أن تكون المواجهة له محكومة برؤية وطنية شاملة بحيث إذا استهدف العدوان أحد طرفي الصراع في الداخل، فإن على الطرف الآخر أن يعتبر أنه مستهدف بالعدوان، لأن القصد هو أن العدوان الصهيوني هو خطر وجودي على الكيان الوطني السوري بكل مكوناته وأطيافه. وأن العدو الصهيوني لا يستهدف فئة دون أخرى ولا فريقاً دون الآخر، وإنما يستهدف الكل السوري كما الكل اللبناني والكل الفلسطيني والكل العراقي. وعليه يجب إخراج عدوانه من دائرة التوظيف السياسي الفئوي المتقابل والتعامل معه بأنه خطر وطني شامل وهذا الخطر هو الأشد خطورة من كل أشكال التدخل الخارجي في الأزمات وإذا كان الموقف الوطني برفض التدخل الأجنبي المحكوم بالمصالح ألا يفترض به رفض كل أشكال التدخل المحكوم بالخطر على الكيان برمته؟

* * * * * *

# جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية تكرم الدكتور عبد المجيد الرافعي في دارته في طرابلس

أقامت جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية احتفالا تكريميا لنائب أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي أمين سر طليعة حزب لبنان العربي الاشتراكي في دارته في طرابلس تقديرا لدوره التاريخي والنضالي ولرعايته الأبوية للطلاب اللبنانيين الذين درسوا في العراق قبل الاحتلال الأميركي حيث تم منح الدكتور الرافعي عضوية شرف في الجمعية إضافة إلى منحه درعاً تقديرياً وحضر الاحتفال أعضاء قيادة قطر لبنان للحزب وحشد من الطلاب الخريجين.

بعد النشيد الوطني وكلمات لعدد من الزملاء القى رئيس جمعية الخريجين الدكتور وليد اشتي كلمة قال فيها:

حضرات السيدات والسادة الضيوف الكرام

زميلاتي، زملائي خريجي الجامعات والمعاهد العراقية في لبنان

اعذروني فقد حاولت جاهداً ان أنتقي الكلمات والعبارات التي تليق بهذه المناسبة.

فكم تصغر الكلمات أمام تقييم الكبار.

وكم تتلاشى الجمل والعبارات أمام إيفاء العظماء حقهم.

ومهما حاولت في صياغة الجمل وتركيب العبارات فستبقى مقصرة في إيفاء هذا الكبير الكبير جزءً من حقه علينا.

منذ نعومة أظافرنا وصورة عبد المجيد الرافعي – رجل القيم والمبادئ – تتجسد أمام أعيننا مناضلاً وقائداً وأباً.

فمن طرابلس الفيحاء انطلق هذا القائد الوطني طبيباً للفقراء مناضلاً في صفوفهم ومدافعاً عن حقوقهم، إلى ساحة الوطن رمزاً وطنياً عروبياً إلى ميدان الأمة الممتد من المحيط إلى الخليج ، هامة قومية وحدودية لا زالت راية الرسالة الخالدة ترفرف بين يديه . والفكر القومي العربي الوحدوي يزهو في قلبه وعقله.

يوم فتح لنا عراق الخير عراق العروبة عراق الثورة قلبه قبل ان يفتح جامعاته ومعاهده ومدارسه، يوم تزودنا بالعلم والمعرفة وتنشقنا صدق الأصالة العربية والالتزام القومي، وجدنا عبد المجيد الرافعي سنداً ومرشداً وقائداً وأباً، لم يتوانى يومياً عن الحماية والتوجيه والإرشاد. ففرح بنجاحاتنا وكبر قلبه مع كل شهادة نلناها وكل منصب تولیناه.

ونحن اذ نكرم اليوم الدكتور عبد المجيد الرافعي رمزاً وطنياً وقومياً وانسانياً، فنحن نكرم من خلاله كوكبةً من القادة العظماء والمناضلين الشرفاء، منهم من غادرنا إلى رحمة الله، ومنهم لا زالت ميادين النضال تشهد لهم بصدق التزامهم وقدسية قضيتهم، كان لهم الباع الطويل والأيادي البيضاء في دعمنا وحمايتنا.

فيا أيها الرافعي المرتجى أبدا جئناك قائداً ومناضلاً وسندا يشرفني باسم جمعية خريجي الجامعات والمعاهد

العراقية في لبنان ان انقل إليكم قرار المؤتمر العام الخامس للجمعية المنعقد تحت شعار (وفاء للعراق أرضاً وشعباً وفكراً مقاوم ) القاضي بمنح حضرتكم عضوية شرف في الجمعية.

ويشرفني بكل فخر ومحبة وباسم جمعية الخريجين وفاء وتقديراً لدوركم التاريخي ومسيرتكم النضالية أن اقدم درع الجمعية.

ومهما قدمنا فلا زلنا مقصرين.

بعدها قدم رئيس الجمعية درع الجمعية وشهادة العضوية للدكتور الرافعي الذي القى كلمة بالمناسبة شكر فيها جمعية الخريجين على هذه الالتفاتة الكريمة مستعرضا العديد من محطاته النضالية ثم تطرق إلى المحطات النهضوية في العراق وحالة النهوض التي حصلت قبل الاحتلال فتحدث الدكتور الرافعي عن الإنجازات الوطنية والقومية للدولة العراقية بدءا من تأميم النفط مرورا بالتطور الصناعي والزراعي إلى محو الأمية ونشر التعليم ورعاية الآلاف من الطلبة العرب وتطرق أيضاً الدكتور

الرافعي إلى الدعم المطلق الذي كان يقدمه العراق للقضية الفلسطينية وقال الدكتور الرافعي أيضاً ها أنا استقبلكم في هذه القاعة التي تعلوها صور الشهيد القائد صدام حسين الذي نتوجه إليه بالتحية ذلك القائد العظيم الذي استشهد وهو يردد عاشت فلسطين حرة عربية واشهد ان لا إله إلا الله محمد رسول الله.

## حزب الطليعة يدين جريمة قتل المصريين في ليبيا

دانت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي العملية الإجرامية ضد الرعايا المصريين في ليبيا. واعتبرت هذا العمل الإرهابي نتيجة للانكشاف الوطني واستفحال التدخل الدولي والإقليمي في الشؤون العربية.

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية هذا نصه:

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إذ تدين بشدة الجريمة التي نفذتها قوى إجرامية تمارس الإرهاب المنظم، ترى بأن هذا العملية التي أودت بحياة مدنيين يكافحون لتحصيل لقمة عيشهم، ما كانت لتحصل لولا الانكشاف السياسي والوطني الذي تعيشه ليبيا كما أقطار عربية أخرى.

إن هذه العملية التي هزت الوجدان الإنساني، هي واحدة من مشهديات الجرائم التي تنفذ في العراق وسوريا وكل قطر عربي باتت ساحته مسرحاً لكل أشكال التدخل الدولي والإقليمي الذي يعبث بالأمن المجتمعي للأمة العربية التي يتعرض أمنها القومي للاختراق والتخريب من الداخل والمداخل.

وإذا كانت قد ارتفعت الأصوات لإدانة هذه الجريمة، فإن جرائم إرهابية أخرى ترتكبها قوى دولية وسلطوية وقوى مذهبية طائفية في أكثر من ساحة عربية ويجري التعتيم عليها وتجاهلها ولا يتم وضعها في سياق تهديد الأمن الوطني للعديد من المكونات الوطنية العربية.

وعليه فإن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إذ تضع هذه الجريمة في مصاف الجرائم ضد الإنسانية، ترى بأن الرد عليها لا يكون عبر الرد الثأري إرضاء للمزاج الشعبي العام، بل بالرد السياسي الشامل، الذي يضع كل سلوكيات القوى الطائفية والمذهبية على اختلاف مصادر إرضاعها الفكري والسياسي في سلة واحدة، واعتبار سلوكها الإرهابي الإجرامي إنما يبرر بعضه البعض ويتكامل بكل نتائجه وأن الحلول السياسية على قاعدة البرامج الوطنية العابرة للطوائف والمذاهب هي التي تحقق الامتلاء السياسي الوطني وتدفع مشاريع التفتت المذهبي والطائفي المحمولة على رافعات التدخل الإقليمي والدولي إلى الانكفاء.

وإذا كان هذا الذي جرى في ليبيا، قد حصل نظراً لانفلات قوى التكفير الديني والسياسي من عقالها، وارتكاب جريمتها النكراء، فإن هذه الجريمة وعلى فظاعتها تبقى دون الجريمة الكبرى التي ارتكبت بحق العراق وتتوالى فصولها، منذ استباح التحالف الدولي الإقليمي أرضه وارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق شعبه .

إن الذي حصل في ليبيا، وما يحصل في سوريا واليمن ومصر وغيرها من الأقطار العربية إنما هو نتيجة لما تعرض له العراق، وأن هذا المشروع الخطير الذي يهدد الأمة العربية لا يمكن وأده إلا إذا وُئد في العراق وعليه فإن الانتصار للمشروع الوطني الذي تحمل لواءه القوى الوطنية العراقية التي قاومت الاحتلال الأميركي وتقاوم اليوم الاجتياح الإيراني العسكري والسياسي والقوى المذهبية والطائفية على اختلاف مصادر إرضاعها الفكري والمادي هو نقطة الانطلاق لإسقاط مشاريع الإرهاب السياسي والتكفير الديني والتي لم تكن مجزرة ليبيا إلا واحدة من مشهدياتها.

# طليعة لبنان :
# لموقف وطني شامل ضد العدوان الصهيوني

**ناقشت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي تطورات الوضع السياسي وتوقفت بشكل خاص أمام العدوان الصهيوني على القنيطرة وعملية مزارع شبعا وخلصت إلى إصدار البيان الآتي :**

**أولاً:** ترى القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، بأن العدوان الصهيوني على القنيطرة وأياً كانت استهدافاته الخاصة، إنما هو عدوان على سوريا، وبالتالي فإن مواجهته تكون بموقف وطني شامل رفضاً وإدانة وتصدياً، وإن العدو ما كان ليتمادى في عداونيته والتي لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة لولا حالة الانكشاف الوطني الذي تعيشه سوريا وبلوغ التدخل الخارجي في مسار أزمتها مستويات شديدة الخطورة على وحدتها الوطنية أرضاً وشعباً ومؤسسات.

ولهذا فإن الحزب الذي يضع العدوان على القنيطرة وعملية الرد في مزارع شبعا في إطار الصراع المفتوح مع العدو يرى بأن النظر إلى هذين الحدثين يجب أن يكون محكوماً بثلاثة ثوابت:

**الأولى:** أن ينظر إلى العدوان الصهيوني بأنه استهداف للكل الوطني وبالتالي يفترض بالرد أن يتسم بالشمولية الوطنية أياً كانت تعبيراته.

**الثانية:** أن يكون الرد وخاصة تعبيراته العسكرية موضع التأييد والاحتضان الشاملين وأياً تكن الخلافات حول إدارة الأزمات وملفاتها الداخلية.

**الثالثة:** أن لا يسعى الطرف الذي يتصدر المواجهة العسكرية مع العدو إلى توظيف الناتج السياسي للفعل المقاوم في استقواء سياسي داخلي.

إن الحزب وهو يعتبر أن الصراع مع العدو الصهيوني سيبقى قائماً ما بقي محتلاً لفلسطين وأراض عربية أخرى، يرى أن قانون الصراع الذي يحكم العلاقة معه، لا تقيده قواعد الانضباط بالقرارات ولا بما يسمى بقواعد الاشتباك، لأن العدو لا يقيم اعتباراً لا للقرارات الدولية ولا لقواعد الاشتباك وتكفي الإحالة إلى القرارات المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

**ثانياً:** إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إذ تدين الاعتداء الذي تعرض له زوار لبنانيون للمراقد الدينية في دمشق، ترى بأن وضع حد لهذه الأعمال التي تودي بحياة المدنيين والأبرياء لكل الذين تزهق أرواحهم في طاحونة القتل السورية لا يكون إلا بانتهاج طريق الحل السياسي استناداً إلى وثيقة جنيف وأن أربع سنوات من الصراع المدمر المسدود أفقُ حسمه، لأي من طرفي الصراع يجب ان يكون كافياً للإقلاع عن المراهنة على حسم الأمور بالصراع المسلح.

**ثالثاً:** توقفت القيادة القطرية أمام استمرار الشغور في الرئاسة الأولى، فدعت إلى الإسراع بانتخاب رئيس للجمهورية لإعادة تفعيل وانتظام أعمال المؤسسات الدستورية كما شددت على تعميم مفاعيل الخطة الأمنية على كامل الأراضي اللبنانية كي يصبح الأمن الشرعي هو المرجعية الوحيدة في ضبط الأمن وتوفير الأمان الاجتماعي للمواطنين.

**رابعاً:** سجلت القيادة القطرية ارتياحها لمتابعة الحملة على الفساد ودعت إلى الإسراع بإقرار قانون سلامة الغذاء، وتعديل قانون الإيجارات على قاعدة التوازن بين حقوق المالكين وحماية حق السكن للمستأجرين.

**خامساً:** ترى القيادة القطرية أن ما آلت إليه الانتخابات النقابية في رابطتي التعليم الثانوي والمهني إنما هي سعي من قوى الطائفية السياسية للسيطرة على الحركة النقابية واحتوائها وتوظيف دورها في إطار المحاصصة الطائفية والسياسية وجعل هيئة التنسيق النقابية مجرد ملحق بالقوى السلطوية أسوة بالاتحاد العمالي العام، وهذا ما يجب أن يكون حافزاً لحضور وطني أكبر وأفعل في الحياة السياسية بعيداً عن التبعية والالتحاق بقوى الاصطفاف الطائفي.

**القيادة القطرية**
**لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي**
بيروت في ٢/٢/٢٠١٥

# مرفأ بيروت وردم الحوض الرابع ورحلة البحث عن الحقيقة كاملة؟!

**نبيل الزعبي**

أحاول جاهداً وربما غيري أيضاً أن نفهم حقيقة ما يجري في مرفأ بيروت هذه الأيام، فنجد صعوبة في ذلك،

ثمة ضجيج صاخب يملأ فضاء البلاد متناولاً قضية مستجدة اسمها ردم الحوض الرابع في المرفأ والكلفة الباهظة لهذا الردم التي تقارب المئة والثلاثين مليون دولار والجدل المرافق لهذه التكلفة التي يقال أنها جاءت بالتراضي وليس باستدراج العروض، يضاف إليها ما يزيد عن هذا المبلغ أيضاً كأجور نقل للردميات وغيرها،

لو انتهت الأمور إلى هذا الحد مما يستحقه الخبر، لقضي الأمر، وأُشيح بالنظر أو السمع على خبر آخر، لولا أننا في زمن طارئ يتولى زمام أمورنا فيه أشخاص طارئون سمتهم الفساد الذي لوثهم ولوث زماننا وأيامنا بهم،

نسمع بداية، أن إدارة مرفأ بيروت هي الجهة الرسمية المخوَّلة بردم الحوض الرابع فتعاقدت مع الشركة المختصة بالتراضي وباشرت هذه الأخيرة الردم لأيام، ثم نفاجأ بموقف ديني معترض صادر عن إحدى أعلى المرجعيات الطائفية في لبنان تطالب بوقف العمل في الردم حفاظاً على حقوق العاصمة بيروت وعدم الانتقاص من دور المرفأ وتحديداً أهمية الحوض الرابع،

ثم، وكأنها تفرض حُرماً كنسياً على ما يجري، نفاجأ بموجة اعتراضية كبرى تخرج من داخل المرفأ، بموظفيه وسائقي الشاحنات، تمتثل لهذا الحُرم وتعلن اعتصاماً مفتوحاً وإيقاف العمل إلى حين وقف الردم بشكل نهائي والإقلاع عن هذا المشروع.

أمام هذا الواقع، يخرج وزير السياحة النائب عن بيروت الدائرة الأولى، ليعلن أن في مشروع الردم أهمية اقتصادية كبيرة للبنان ستزيد من فرص العمل داخل المرفأ بتشكيل ساحات أوسع للحاويات،

يخرج نائب آخر، مواجهاً منطق زميله النائب الوزير، متمسكاً بمبدأ رفض الردم ويعلل هذا الرفض بما يشبه القنبلة الدخانية التي غرضها إعاقة النظر وأحداث الغشاوة في العين فيقول ما يفيد أنه لا يجوز تعطيل مرفأ بيروت لمصلحة مرافئ لبنانية أخرى، ليتبين فيما بعد أن المرفأ المقصود هو مرفأ طرابلس الذي سوف ينال من حصة الحوض المردوم في بيروت لاستقبال السفن في مياهه الطرابلسية.

ولأن كل ما تقدم، يجري على أثير الفضائيات اللبنانية، فلقد خرج سياسي آخر من طرابلس ليرد على كلام النائب متسائلاً عن الأسباب الدافعة إلى حرمان طرابلس من اكتساب ما يعزز من أهمية مرفأها الاقتصادية وما العيب في ذلك، ليتطور النقاش بعد ذلك، والذي لحسن الحظ كان هادئاً ومحترماً من الطرفين، غير أن في مواقف كل منهما؛

كان لا بد أن يستنتج المستمع بعضاً من الخلفيات السياسية والمذهبية الطائفية بشكل خاص، مما يُغلِّف جوهر ما يجري داخل مرفأ بيروت، وكم نتمنى أن يكون ما يلي من استنتاجات بمثابة الخطأ، لنعزوه إلى فهم خاطئ، ومع ذلك تقتضي المصارحة الوطنية والمصلحة العامة تسجيل ما يلي:

١- على طريقة "خذوا أسرارهم من صغارهم، فإن ما "فاض" على الأثير من تصاريح ارتجالية للمعترضين على الردم، يُظهر وكأن المتضرر من الردم هو طائفة بعينها وليس العاصمة أو البلد بشكل عام، وبالتالي فإن إضفاء تلك الصفة على الاعتراض لا يسيء إليه وحسب، وإنما يفتح التساؤلات وعلامات الاستفهام حول عفوية أو لا عفوية تحرك هؤلاء، لاسيما عندما ينبري آخرون للتصريح بأنهم يرفضون تخريب مرفأ لحساب مرفأ آخر، كل ذلك والدراسات الاقتصادية لم تقل كلمتها الفصل بعد، والتي تبقى هي الفيصل في جدوى الردم أو عدم جدواه.

٢- إن مشروعية أو عدم مشروعية منطق الاعتراض، لا ينبغي أن تكون على حساب مرافئ لبنان الأخرى وخاصة مرفأ طرابلس، حيث لم يخفِ آخرون هواجسهم من أن تكون طرابلس هي المستهدفة من كل ذلك متسائلين بدورهم

عن الأسباب الدافعة إلى زج المدينة في هذا الصراع وهي التي تدفع الأثمان غالية على صعيد الإهمال الاقتصادي المزمن اللاحق بها جراء تعطيل مرافقها وفي مقدمتهم مرفأ طرابلس شبه المعطل منذ حرب السنتين ٧٥-٧٦ وبسبب هذا التعطيل انتعش مرفأ بيروت وتم تعميق الحوض الرابع في حينه ويختمون: ألا يكفي أن طرابلس أضحت اليوم أفقر مدينة على البحر المتوسط وهل يرتضي المخلصون تحويلها إلى مدينة مهملة هي أقرب إلى تربة الكفر بالدولة واحتضان كل الناقمين على هذا الواقع والذين ضاقت بهم أحزمة البؤس والفقر التي لم تعد تقتصر على منطقة معينة فيها وإنما صارت تشمل أكثر من ستين بالمئة من مجتمع المدينة.

بين منطق الردم أو عدمه، ينبري موقف محايد علّه يلقى صدى إيجابياً للتوفيق بين المنطقين وفحواه قائم على النقاط التالية:

١- إن تأخذ الدولة بشخص الحكومة الحالية مبادرة المعالجة الفورية للموضوع عبر المجلس الوزاري والوزارات المختصة والاستعانة بالمواقف الاقتصادية المعنية بالأمر للوقوف على جدوى الردم أو عدمه للاقتصاد الوطني بشكل عام.

٢- التفكير الجدي بالاستعانة بالمساحات الشاسعة التي يحتلها مكب النفايات المزمن، والملاصق لأراضي المرفأ وهذه المساحات تسد الحاجة للأرض التي يحتاجها المرفأ بدل ردم الحوض الرابع.

٣- لا مصداقية ولا شفافية، إقدام إدارة المرفأ على التلزيم بالتراضي وهذه الخطوة إنما تندرج ضمن سياق تفاقم الفساد ووضع الإدارة تحت الشبهات التي تقول أن الكلفة لا تتعدى ربع المبلغ المرقوم للردم، وما تبقى سيذهب رشى وسمسرات وخوّات ضمن واقع المحاصصات السائد.

٤- تطرح مسألة مرفأ بيروت وإدارته المستقلة ووجود سلطة وصاية عليه هي وزارة الأشغال، مسألة صلاحيات إدارة المرفأ ومدى رسمية قراراتها ومطابقاتها للقوانين والمراسيم سيما وأن حفر الحوض الرابع في الماضي تم بمرسوم حكومي فكيف يجري ردمه بدون مرسوم أيضاً.

٥- من الطبيعي إزاء ما تقدم، إن تتضارب المصالح والمسؤوليات وتضيع "الطاسة" في موانئ لبنان، في ظل غياب هيئة موحدة لإدارتها تخطط لعمل كل فيها وفق تخصيصه بما يتناسب وتوزيع الإنماء الاقتصادي في لبنان.

إنه، وأياً كانت وجاهة هذا المنطق أو ذاك، فالأهم هو إخراج الحوض الرابع من البازار الطائفي المستجد وعدم الحط من حاجة مرافئ لبنان الأخرى ولاسيما مرفأ طرابلس بإمداده بكل مقومات الأهلية والتشغيل والإنماء المتوازن، فهل من يسمع ويستجيب!!

# المركز القانوني للعسكريين المحتجزين لدى "داعش والنصرة"

**بقلم المحامي حسن بيان**

شهراً بعد شهر، تطوي قضية العسكرين المحتجزين لدى "داعش والنصرة" أيامها دون أن تجد طريقها إلى الحل، وحتى اللحظة فإن هذه القضية يتم تناولها بالسياسة والبعد الاجتماعي والإنساني ودون المقاربة القانونية للمركز القانوني للمحتجزين.

إن المقاربة القانونية مهمة بقدر ما هي مهمة المقاربة السياسية والإنسانية، لأنه في ضوء هذه المقاربة يتحدد ما إذا كان هؤلاء المحتجزين هم أسرى حرب أم لا.

**أولاً: في وقائع القضية**

في آب من عام ٢٠١٤، حصلت اشتباكات مسلحة بين وحدات عسكرية من الجيش اللبناني وجماعات مسلحة تعمل تحت اسم "داعش والنصرة" في عرسال ومحيطها وقد أسفرت الاشتباكات عن وقوع عدد من أفراد القوات المسلحة اللبنانية في قبضة الجماعات المسلحة ومن تفكيك عناصر هذه الوقائع يتبين ما يلي:

١- إن اشتباكاً مسلحاً قد حصل.

٢- إن هذا الاشتباك قد حصل على الأرض اللبنانية.

٣- إن طرفيه الأساسيين الظاهرين هما وحدات عسكرية لبنانية وجماعات مسلحة منظمة.

٤- إن عدداً من أفراد القوات المسلحة اللبنانية وقع في قبضة الجماعات المسلحة.

في ضوء هذه العناصر الأربعة، يتضح، أن النزاع ليس بين دولتين، بل بين دولة وجماعات مسلحة، وبالتالي فإن النزاع ليس دولياً استناداً إلى أحكام القانون الدولي العام وبالتالي فإنه نزاع مسلح غير دولي، وهو نشب داخل إقليم الدولة اللبنانية.

استناداً إلى هذه الوقائع، هل يقع هذا النزاع تحت وصف النزاعات التي حددها القانون الدولي الإنساني حتى تصبح أحكامه واجبة التطبيق استناداً إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية؟

**ثانياً: في تعريف القانون الدولي الإنساني**

إن القانون الدولي الإنساني هو جملة القواعد التي تحمي في زمن الحرب الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها. وتقيّد استخدام أساليب ووسائل القتل، وتتمثل غايته الأساسية في الحد من المعاناة البشرية ودرئها في زمن النزاعات المسلحة، ولا يقتصر الالتزام بقواعد القانون على الحكومات فحسب، وإنما يمتد ليشمل جماعات المعارضة المسلحة وغيرها من أطراف النزاع. وإن النزاع المسلح أما أن يكون نزاعاً مسلحاً دولياً (بين دول) أو نزاعاً مسلحاً غير دولي، وهو عبارة عن مواجهة مسلحة تنشب داخل إقليم دولة بين القوات المسلحة التابعة وجماعات مسلحة منظمة أو ما بين هذه الجماعات المسلحة وبعضها البعض[١].

بناء على تعريف القانون الدولي الإنساني، يتبين أن الوقائع المادية التي أفضت إلى وقوع العسكريين في قبضة الجماعات المسلحة إنما هي مشمولة بأحكامه ،نظراً لأن النزاع هو غير دولي وهو نشب بين الدولة اللبنانية وجماعات مسلحة أخرى وهو حصل في إقليم أحد أطراف النزاع ونتج عنه وقوع أفراد من القوات المسلحة اللبنانية في قبضة الطرف الآخر.

إن شمول قضية العسكريين لجهة وقائعها وظروفها بمضمون تعريف القانون الدولي الإنساني، يفضي بالضرورة إلى العمل بالنصوص القانونية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية والمواثيق والبروتوكولات الملحقة، لتحديد ما إذا كان الأفراد الذين يقعون في قبضة أحد طرفي النزاع ينطبق عليهم وصف أسرى الحرب، وإذا كان الجواب بالإيجاب ما هي الإجراءات الواجب الأخذ بها وتطبيقها لجعل من ينطبق عليه وصف أسير الحرب مستفيداً منها؟

**ثالثاً: من هو أسير الحرب**

إن أسير الحرب حددته المادة الرابعة فقرة (أ) من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن أسرى الحرب. وأسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الأشخاص الذين يقعون في قبضة العدو وينتمون إلى أحد الفئات التالية:

١- أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات.

٢- أفراد المليشيات أو الوحدات المتطوعة الأخرى بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى ولو كان هذا الإقليم محتلاً على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة بما فيها حركات المقاومة المنظمة.

أ- أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.

ب- أن تكون له شارة مميزة يمكن تمييزها عن بعد.

ج- أن تحمل الأسلحة جهراً.

د- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.

في ضوء هذا التحديد للأفراد الذين يقعون في قبضة العدو من الفئات التي جرت الإشارة إليها ويعتبرون أسرى حرب وفي ضوء مقاربة صفتي طرفي النزاع يتبين ما يلي:

- إن البند (١) من الفقرة "ألف" من الاتفاقية الرابعة ينطبق على الدولة اللبنانية باعتبارها أحد طرفي النزاع الذي خاض أفرادها نزاعاً مسلحاً مع الطرف الأخر.

- إن الطرف الثاني بشقية "الداعشي والنصروي"، يمتلك تركيبة تراتبية وبالتالي فإن حالة الإمرة متوفرة كما أن للتنظيمين شارة مميزة وهي العلم الأسود، وإنهما يحملان السلاح جهراً وبالتالي فإن البند (٢) من الفقرة (ألف) من المادة الرابعة إنما ينطبق عليهما.

على هذا الأساس، أن مقاربة واقعة النزاع بمكانه وأطرافه يفضي إلى القول بأن الشروط التي نصت عليها الفقرة "الف" من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة إنما هي متوفرة. بالتالي فإن الأفراد الذين يقعون في قبضة أي من طرفي النزاع وينتمون إلى الفئات التي نُص عليها في البندين (١) و (٢) إنما هم أسرى حرب. وهذا ما أكدت عليه أيضاً المادة (٤٤) من البروتوكول الإضافي الأول لعام / ١٩٧٧ عندما نصت في بندها الأول: يعد مقاتل ممن وصفتهم المادة (٤٣) من البروتوكول والتي حددت فئات القوات المسلحة، هو أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم.

وعليه فإن أفراد القوات المسلحة من وحدات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الذين وقعوا في قبضة الجماعات المسلحة هم أسرى حرب وفق ما نصت عليه اتفاقية جنيف الثالثة والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها.

وبالنظر إلى هذا المركز القانوني الذي يتبوأه أفراد القوات المسلحة اللبنانيين المحتجزين لدى داعش والنصرة، فإنهم في ظل واقعهم الحالي هم مشمولون بالضمانات التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية حول الحقوق الممنوحة

لأسرى الحرب. وأن الأمر نفسه يطبق على أفراد الجماعات المسلحة إذا ما وقعوا في قبضة الطرف الثاني في النزاع وهو الدولة اللبنانية.

**رابعاً: الضمانات الممنوحة لأسير الحرب**

إن الحقوق والضمانات التي يستفيد منها الفرد الذي ينطبق عليه وصف أسير الحرب محددة بشكل واضح في أحكام المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والتي تحظر الأعمال والتي تبقى محظورة في جميع الأوقات وهي:

١- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب.

٢- أخذ الرهائن.

٣- الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

٤- إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض خدماتها وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

استناداً إلى ما تقدم، أن العسكريين المحتجزين لدى داعش والنصرة وبعد وقوعهم في الأسر، لم يعودوا مشاركين في الأعمال القتالية، وبالتالي فإنهم أصبحوا مشمولين بحماية القانون الدولي الإنساني وأن كل إجراء من الأعمال المحظورة ينفذ بحقهم إنما هو مخالف لأحكام القانون. وإذا ما تعرضوا لهذه الأعمال المحظورة فإن المنفذين يقعون تحت طائلة المساءلة الجزائية وفقاً لقواعد الاختصاص في المقاضاة لمثل هذه الحالات.

**خامساً: حول إشكالية عدم اعتراف أحد طرفي النزاع بالقانون الدولي الإنساني**

إن طرفي النزاع في واقع القضية الراهنة هما الدولة اللبنانية والجماعات المسلحة المنضوية تحت اسم "داعش والنصرة".

بالنسبة للدولة اللبنانية، فإن الأمر ليس ملتبساً ابداً، لأن الدولة اللبنانية هي من الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف بشأن أسرى الحرب والبروتوكولين الملحقين بها وبالتالي فهي ملتزمة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات حتى ولو لم يعترف الطرف الآخر بها.

أما بالنسبة للطرف الآخر، وهما "داعش والنصرة" فإنهما يعتبران نفسيهما غير معنيين بالقوانين الوضعية ومنها القانون الدولي الإنساني الذي تطبق أحكامه في حالات النزاع المسلح، لكن اعترافهما بأحكام القانون الوضعي لا يعفيهما من تطبيق أحكام قانون آخر هو قانون الشريعة الإسلامية.

إن هذين التنظيمين يقدمان نفسيهما بأنهما يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإذا كانا لا يأخذان بنصوص اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، فإن اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لحظت هذه الحالات عندما نصت على أنه في الحالات التي لا ينص عليها في الاتفاقيات أو البروتوكول أو الاتفاقيات الدولية الأخرى، أو في حالة الانسحاب من هذه الاتفاقات يظل الأشخاص المدنيون والمقاتلون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر عليها العرف والمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام.

وإذا كانت "داعش والنصرة" لا تعترفان بالقانون الدولي الناظم للعلاقات بين الدول والجماعات في حالات السلم والحرب فإنهما لا تستطيعان التنكر للمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام وهنا عليهما أن تتقيدا بأحكام القانون الإسلامي الإنساني.

هذا القانون أكد على مبادئ احترام كرامة الإنسان وتحريم المثلة "إياكم والمثلة ولو بكلب" والتعذيب وكل معاملة مهينة للعدو وحتى بعد المعارك.

وبالنسبة للأسرى، فإن الإسلام لا يبيح قتل الأسرى ويوصي بحسن معاملتهم "ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً (الإنسان-٨) وكان الرسول يقول لأصحابه عند تفريق الأسرى استوصوا بالأسرى خيراً".

ولعل وصية الخليفة الراشدي أبي بكر الصديق لأمراء الجيوش عند توجههم للقتال، إنما شكلت واحدة من أهم قواعد قوانين الحرب. "يا أيها الناس" قفوا أوصيكم بعشر، فاحفظوها عني: لا تخونوا، ولا تعلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً، ولا امرأة، ولا تقطع نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة، ولا بقرة، ولا بعيراً إلا لمأكله.

في ضوء هذه المبادئ التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية في النص القرآني والسيرة النبوية ووصايا الخلفاء الراشدين فإن من يعتبر نفسه أنه يتصرف وفق أحكام الشريعة الإسلامية إنما عليه التقيد بأحكامها ومنها طريقة التعامل مع الأسرى وهذا ما يفرض عليه أن يلتزم في عملياته بقوانين الحرب وعاداتها.

**على هذا الأساس، نصل إلى الخلاصة التالية:**

١- إن النزاع المسلح بين أفراد القوات المسلحة اللبنانية وداعش والنصرة باعتبارهما جماعات مسلحة منظمة هو نزاع غير دولي.

٢- إن هذا النزاع تحكم طرفيه اتفاقية جنيف الثالثة والبروتوكول الإضافي الأول وقوانين الحرب بشأن أسرى الحرب.

٣- إن الأفراد الذين يقعون في قبضة أحد طرفي النزاع، هم أسرى حرب وبالتالي تسبغ الحماية عليهم سنداً للمادة

الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

٤- إن الدولة اللبنانية عليها أن تعتبر من وقع في قبضتها في إطار النزاع المسلح مع الجماعات المسلحة هو أسير حرب وعليها تطبيق أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول.

٥- إن الجماعات المسلحة التي دخلت في نزاع مسلح مع أفراد القوات المسلحة اللبنانية عليها أن تعتبر الأفراد الذين يقعون في قبضتها أسرى الحرب وبالتالي يجب معاملتهم معاملة إنسانية وفق مبادئ قوانين الحرب. وإذا كانت هذه الجماعات لا تعترف بالقانون الدولي الوضعي فعليها التقيد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر قتل الأسرى وتعذيبهم وإهانتهم والحط من كرامتهم.

في ضوء هذه الخلاصة، فإن إقدام "داعش والنصرة" على قتل العسكريين وتعذيبهم هو عمل مناف ومناقض لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنهما يضعان نفسيهما ضمن دائرة المساءلة القانونية وهما بالطريقة التي تنفذ بها عمليات القتل إنما يرتكبان جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي لا تسقط بالتقادم. وهذا ما يتطلب العمل لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لقانون الحرب لإجراء المقاضاة عندما تحين الظروف. وفي المقابل فإن على الدولة اللبنانية في مواجهتها للجماعات المسلحة في عرسال ومحيطها أو في أوضاع مشابهة أن لا تضع هذه المواجهة في سياق مواجهة الأعمال الإرهابية لأن تلك المواجهات تندرج تحت النزاع المسلح الغير دولي وهي تختلف عن الأعمال الإرهابية وفق ما يعرفه القانون الدولي بعيداً عن الإسقاطات السياسية.

إنها مقاربة قانونية لفتح نافذة من أجل الإطلالة على واقع العسكريين ليس من زاويتها الإنسانية والاجتماعية والسياسية وحسب بل أيضاً من زاويتها القانونية.

---

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي

## الإدارة والعدل ناقشت اقتراح القوانين المتعلقة بقانون الإيجارات

## المستأجرون يطالبون بتنحي بعض النواب عن الملف لكونهم طرفا

عقدت لجنة الإدارة والعدل برئاسة النائب روبير غانم جلسة لمناقشة اقتراحات قوانين متعلّقة بالقانون الجديد للإيجارات. وإثر الجلسة، صدر البيان الاتي: "عقدت لجنة الإدارة والعدل جلستها وناقشت خلالها اقتراحات القوانين المتعلقة بقانون الايجارات، وتركز النقاش حول أمرين، الأول هو إمكان توسيع الشريحة المستفيدة من مساعدات الصندوق والثاني هو إمكان تعديل قيمة الإيجار قياساً مع قيمة المأجور. "

وعلمت "النهار" أنّ النقاش دار حول أمرَين: الأوّل هو إمكان توسيع الشريحة المستفيدة من مساعدات الصندوق، وهذه النقطة تلقى ترحيبًا محدودًا من النواب لجعلها ٤ أضعاف الحدّ الأدنى للأجور للفئة التي تفيد جزئيًّا من الدعم، في حين عارض التمادي بها عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي، لأنّها تعني تأمين مكاسب إضافيّة إلى المستأجرين القدامى على حساب فئات الشباب الذين يجب البحث عن حلول مجدية لتأمين حقّهم بالسكن. أمّا الأمر الثاني فهو إمكان تعديل قيمة الإيجار (٥٪) قياسًا مع قيمة المأجور، وهي النقطة التي تشهد نقاشًا حادًّا بين النواب لأنّ بعضهم يتمسّك بالنسبة الواردة في القانون الجديد وبعضهم يميل إلى خفضها ١٪ إرضاءً للمستأجرين. وستتابع اللجنة درس الاقتراحات المذكورة يوم الأربعاء المقبل لبتّ النقاط المشار إليها.

وعقدت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في بيروت اجتماعاً موسعاً في مكتب المهندس حسن شمس الدين في المصيطبة في حضور رئيس اللجنة وجيه دامرجي، ولجان المناطق ومحامي الدفاع. بعد اللقاء، طالب دامرجي رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب روبير غانم والنواب سمير الجسر ونعمة الله أبي نصر التنحي عن قضية قانون الإيجارات وقال: "تبين لنا انهم ليسوا على قدر المسؤولية في إيجاد حلول لهذا الملف الإنساني وكانوا طرفا لصالح المالكين".

وناشد دامرجي الرئيس بري سحب القانون من المجلس النيابي لإعادة درسه وتعديله ليصبح قانوناً عادلاً ومنصفاً لا يظلم الفقراء المستأجرين. ودعا دامرجي المستأجرين في كل لبنان إلى التظاهر والاعتصام السلمي الجمعة في ٢٧/٢/٢٠١٥ الساعة الخامسة بعد الظهر في شارع مار الياس.

بدورها طالبت لجنة دعم حقوق المستأجرين باعتماد مشروع القانون الذي تقدّم به أخيراً المحامي الأستاذ منير الحداد "مشروع قانون الخيارات القانونية" المؤَيّد وفقها، من العديد من الدستوريين والقانونيين أمثال: نقيب المحامين السابق عصام كرم ونقيب المحامين السابق ميشال خطار والوزير السابق إدمون رزق وعميد كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية المحامي فايز الحاج شاهين، والتي تعتبره منطلقاً لإعادة دراسة قانون الإيجارات ليصبح عادلاً وقابلاً للتنفيذ.

# هيئة التنسيق النقابية أمام تحدي التدجين والاحتواء
## (ليس كل من ربح انتصر ولا كل من خسر انهزم)

**بقلم ن. ز.**

أخيراً، وكما كان متوقعاً منذ اللحظة التي تمكن فيها حيتان المال والسياسة من مواجهة هيئة التنسيق النقابية بمنع إقرار سلسلة الرتب والرواتب بهدف الإطاحة بإنجازات الهيئة على مدى السنوات الثلاث الماضية، أقله نجاحها في توحيد الأداة النقابية المطلبية تحت راية نضالية مستقلة، ذات طابع وطني ديمقراطي اجتماعي شامل،

كان منتظراً في الساعات التي رافقت عملية انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي يوم الأحد ٢٥/١/٢٠١٥،

إن عملية الإجهاز على هيئة التنسيق قد انطلقت وتكشفت أولى بوادرها في ذلك التحالف السياسي – السلطوي غير المسبوق ضد رموز الهيئة المنضوين داخل رابطة الأساتذة، فتناسى خصوم الأمس، وحلفاء اليوم ومعهما الوسطيون كل ما كان بينهم من خلافات واتهامات وتحريض وشحن واحتقار متبادل ليطيحوا بأعضاء الرابطة وقيادتها السابقة ممن كان لهم الباع الطويل في إعادة الاعتبار للعمل النقابي المطلبي ضمن هيئة التنسيق النقابية، فاستطاعوا سد الفراغ الكبير الذي أحدثته، وعن عمد، قيادة الاتحاد العمالي العام، التي اتهمت بارتمائها في أحضان السلطة السياسية القائمة منذ أكثر ثلاثة عقود فتوزعت ولاءاتها بين أطراف السلطة القائمة طائفياً ومذهبياً وتحالف هؤلاء وحيتان المال وتوجهاتهم النيوليبرالية الجشعة التي دمرت الاقتصاد اللبناني وأودت باللبنانيين إلى مهاوي الفقر والعوز ولا تزال.

ما تم التوافق عليه أثر التدخل السافر في انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي، وما أسفرت عنه النتائج النهائية للفرز الانتخابي،

أكدت وبشكل فاضح أن المحاصصة السياسية والنقابية كانت سيدة الموقف لدى مختلف الأطراف الآذارية الموزعة بين ٨ و١٤ ومعهما الوسطيون، ولا سيما أولئك الذين أدَّعوا العفة والطهارة في العمل السياسي ونبذ المحاصصات على حساب العمل النقابي المستقل، فعطلوا ديمقراطية الانتخابات وكشفوا عن زيف شعاراتهم الفارغة ليتبين مدى تغليب مصالحهم الفئوية والسياسية وارتباطاتهم بحيتان المال على حساب من يدَّعون تمثيلهم من اللبنانيين وبشكل خاص، قواعدهم الشعبية الضائعة بين أقوال القيادات وأفعالها.

لقد كان متوقعاً جداً، وبعد أن حققت هيئة التنسيق النقابية، كل هذا التأييد والتمدد النقابي الأفقي على طول الأراضي اللبنانية وعرضها،

إن تتعارض تطلعاتها النقابية، مع مصالح الطبقة السياسية الحاكمة التي تمثل النظام الطائفي اللبناني بكافة أجنحته الموزعة بين مواقع الموالاة والمعارضة وحتى الوسطية، الذين لم يخفوا يوماً انهم يضيقون ذرعاً بكل حراك مستقل يخرج عن حدود التبعية لهم ويهدد زعاماتهم ومصالحهم السياسية الفئوية في آن.

انطلاقاً مما تقدم، فإن التصويب السلطوي على رابطة أساتذة التعليم الثانوي، المنقضية مدتها، لم يكن لأسباب تنظيمية داخلية أو انحراف في مسيرتها أو تراجع في المواقف لديها،

بقدر ما هو تدخل خارجي غير مسبوق في شؤونها الداخلية، أرادته قوى التحالف المالي – السياسي – المذهبي والإقطاعي، عندما فرضت لائحتها الانتخابية الخاصة ووفرت لها الفوز بنسبة ستة عشر مندوباً من أصل ثمانية عشر، تاركة اسماً خالياً في قوائمها، قيل أنه لمصلحة رئيس الرابطة السابق، ربما للحفاظ على ما تبقى لها من ماء وجه أمام قواعدها، واخُترقَت بآخر- لتأتي النتائج كتصويت نهائي وتوزُّع في الأصوات، عكس ما تم التخطيط له مسبقاً وفوتت على الرابحين متعة الانتصار وحجبت عن المهزومين نقمة الخسارة الفادحة بعد أن سجل هؤلاء أصواتاً لا يستهان بها عندما حصدوا أربعة وأربعين بالمئة من نسبة الاقتراع العامة بالرغم من كل تحالف المحادل، وهذه النسبة هي في حكم الوازنة حتماً إذا ما قيست بحجم الهجمة الشرسة التي عملت على مصادرة قرار الأساتذة الثانويين، حيث بقي ٤٤ بالمئة من هؤلاء في موقع الرافض لتوجهات المحادل ومن الجزم القول أنهم سوف يشكلون رأس الحربة في الحراك النقابي المقبل بعدما صار من شبه المستحيل إلغاءهم.

إننا، ومع التضامن الكامل والقيادات النقابية التي أدت دورها الوطني التوحيدي الجامع بتفانٍ عالٍ ومناقبية جامعة، نرى أنه كان من المعيب على تحالف السلطة – حيتان المال، ذلك الخروج المبرمج على قواعد اللعبة الديمقراطية والمنافسة الشريفة، منذ الأيام الأولى لإعلان نوايا الاعتراض على إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وذلك باللجوء إلى التجييش الظالم ضد بعض الرموز النقابية والتحريض عليها، سواء بالشخصنة تارة، أو بتحميلها مسؤولية تعطيل الامتحانات الرسمية ودك الأسافين بينها وبين أهالي الطلبة تارة أخرى، وهذا ما يدفعنا إلى المطالبة وبإلحاح إلى تعزيز الوحدة النقابية وتفعيل النضال المطلبي الوطني الجامع، معوِّلين في نفس الوقت، على وعي الجميع في تحمل مسؤولياتهم بعدم تكرار تجربة الاتحاد العمالي العام.

إلى كل ذلك وإزاء ما تقدم، يبقى ما هو أهم وأخطر، ألا وهو أن ندرك جميعاً أن معركة التغيير الأساسي في هذا البلد، لن تكون أو تتحقق إلا عندما يضع الجميع نصب أعينهم مسألة الغاء هذا النظام الطائفي المتجذر في حياة اللبنانيين من خلال استمرار إنتاج السلطة السياسية الفاسدة على مدى عهود الحكم وعقود السنين، هذه السلطة القائمة على الدوام على قياس المستفيدين من نهب الفقراء والكادحين وذوي الدخل المحدود والمناطق والمدن والقرى المحرومة، تاركين نهب المال العام وحقوق الناس، وكالة حصرية لأبنائهم وأحفادهم وبكل أشكال الوراثة السياسية التي تتظلل بهذا النظام.

# مجلس وزراء أم مجلس رئاسي!

**المحامي حسن بيان**

الخطوة التي أقدم عليها رئيس مجلس الوزراء تمام سلام في جلسة الخميس ١٢/٢/٢٠١٥،لم تكن صاعقة في سماء صافية، أو تعبيراً عن انزعاج على طريقة إدارة بعض الملفات وبروز وجهات نظر متباينة بين وزراء تقاذفوا الكلام والاتهامات حولها، بل جاءت لتعبر عن مستوى الأزمة التي باتت ترخي ظلالها على عمل المجلس الذي انتقلت إليه صلاحيات رئاسة الجمهورية وكالة.

فبعد تسعة أشهر من شغور موقع الرئاسة الأولى، وإبقاء هذا الشغور مفتوحاً على الزمن، تزداد الأعباء الملقاة على عاتق مجلس الوزراء ،وتتراكم الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والمعيشية، التي تتباين سبل معالجتها بين الأطراف السياسية الممسكة بمفاصل السلطة. وإن ما زاد الأمور تعقيداً في معالجة كثير من الملفات العالقة ،هو الطريقة التي تم التوافق عليها، وهي العمل بقاعدة الإجماع في مجلس الوزراء.

هذه القاعدة التي اعتمدت تفتقر إلى سندها الدستوري، وهي بالتالي باتت بدعة تضاف إلى بدعة الثلث المعطل وبتعبير ملطف، الثلث الضامن. كما تضاف إلى بدعة تسمية بعض الوزارات بالسيادية في دولة بسيطة. وكان على رئيس مجلس الوزراء أن لا يقبل العمل بهذه القاعدة، ليس لكونها تعيق عمل مجلس الوزراء وحسب، بل لأنها أيضاً تشكل افتئاتاً على صلاحياته التي كفلها له الدستور.

فالمادة (٦٤) من الدستور نصت بوضوح بأن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.

وطالما أن المادة(٦٥)من الدستور قد حددت بوضوح في الفقرة(٥) النصاب المطلوب لاتخاذ القرارات الوزارية بالتوافق أو بالتصويت ،فإن كل سلوك معاكس يكون مخالفاً للنص الدستوري .

وانه بالاستناد إلى طريقة الإجماع التي اعتمدت يكون كل وزير قد منح ليس حق التوقيع وحسب، بل أيضاً جعل هذا الحق يستبطن حق النقض وهذه صلاحية لم تمنح أساساً لرئيس الجمهورية الذي وحده فرض عليه الدستور حلف اليمين. واكثر من ذلك فإن الوزير الذي يصادف غيابه عن جلسة مجلس الوزراء وفي حال اتخذت قرارات في غيابه وبنصاب دستوري، بإمكانه تعطيل نفاذها إذا ما أحجم عن التوقيع.

إن الآلية التي اعتمدت لجعل قرارات مجلس الوزراء نافذة ،حولت مجلس الوزراء إلى مجلس رئاسي، وبالتالي لم يعد مجلس الوزراء مجتمعاً هو الذي يمارس صلاحية الرئاسة التي انتقلت إليه صلاحية الرئاسة وكالة، بل أصبح كل وزير يمارس هذه الصلاحية من خلال سلطة التعطيل التي منحت له على قاعدة توفر الإجماع لنفاذ القرارات الحكومية.

واذا كان النص الدستوري قد أكد على انتقال الصلاحية الرئاسية إلى المجلس مجتمعاً، فالاستدلال منه، ان الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية ووفق ظروف انتقالها إلى مجلس الوزراء إنما تطرح في المجلس مجتمعاً باعتباره يمثل السلطة السياسية، لكن في اتخاذ القرارات ونفاذها إنما تبقى خاضعة للآلية التي حددها الدستور في المادة(٦٥).

على هذا الأساس، فإن الرجوع عن قاعدة الإجماع ،ليس رجوعاً عن عرف اعتمد منذ تسعة أشهر، بل هو رجوع عن خطأ والرجوع عن خطأ فضيلة.

وعليه فإن تفعيل عمل مجلس الوزراء وتمرير قراراته بسلاسة يوجب الإقلاع عن هذه البدعة، ليس لكونها تخالف نصاً دستورياً، وحسب بل لأنها أيضاً تعيق عمل الحكم. وقد أثبتت التجارب أن سلطة برأسين تواجه مشاكل في تنازع الصلاحية وسلطة القرار ،فكيف بسلطة من أربعة وعشرين رأساً؟

إن على رئيس مجلس الوزراء ان لا يكتفي بعد الآن بالانزعاج والتذمر ورفع الجلسات ،بل الإصرار على التمسك بالصلاحيات الدستورية الممنوحة له بالنص الدستوري باعتباره يمثل الحكومة وينطق باسمها والا وضع الجميع أمام مسؤولياتهم .

# 400 ألف عائلة لبنانية أفقرتها صالات القمار فيه

# كازينو لبنان معلم سياحة أم معقل فساد

نبيل الزعبي

أسوأ ما في فضيحة كازينو لبنان هي تلك العُجالة غير المتوقعة التي اعتمدت للفلفتها وإسكات من يعنيهم صرف ١٩١ موظفاً بالتوصل إلى حلول فورية من ضمنها صرف رواتب ستين شهراً للمصروفين عبر وساطة أريد لها أن تطمس كل ما برز على سطح الفضائح من فساد، وتعود الحياة إلى الكازينو، من جديد، وكأن شيئاً لم يكن.

فهل طويت صفحة الكازينو، لننام عليها ونستفيق على فضيحة أخرى، كالخلاف الحاصل على ردم الحوض الرابع في مرفأ بيروت، أو غيرها، مثلاً،

أم أن كل هذا الاستفزاز الذي رافق الحديث عن كازينو لبنان في الأسابيع الماضية قد تبخر وأن الأمور قد عادت إلى التستر من جديد بعد كل هذا الانكشاف الفضائحي السافر وكل ما تمخَّض عنه من تفاصيل لحلقات متكاملة من قصص الفساد المدوية المتعددة الأشكال والأوصاف والتي فيها من الأوزان السياسية ما لا يستثني أحداً، وفيها من الزمن ما يربو على العقدين من السنين، وفيها من التناوب على النهب ما يعود إلى زمن الحرب ٧٥ / ٧٦ ثم إلى زمن الوصاية وما قبلها وما بعدها، إلى اليوم الذي بات اللبنانيون يترحمون فيه على "الغرفة السوداء" التي بدأت مع الكازينو في أول سنوات أنشائه عام ١٩٦٠ بعد أن تحول إلى بقرة حلوب، وليتطور ما فيه من نهب وسرقات للمال العام بموجب المحاصصات السياسية الجديدة المشرعنة بالقوة، إلى ما يشبه مغارة علي بابا التي لم تعد تقتصر على الأربعين حرامي، كما هو معروف عنها، إنما تعدت لتشمل كل حرامية لبنان من السياسيين النافذين وما يمثلون من جهات توحدت في الكازينو جميعها على الوطن، ووضع الجميع خلافاتهم السياسية والحزبية جانباً، أمام تقاسم الكعكة الشهية الساخنة المتمثلة بهذا المرفق.

ماذا بعد تعليق الإضراب المفتوح الذي أعلنه المصروفون الـ ١٩١ في الكازينو وكل هذا الضجيج الصاخب الذي لم يستثن جهة سياسية نافذة إلا وأعلنت تضامنها وشهرت سيف التصحيح ومحاربة الفساد داخل الكازينو، ليتبين أن التصحيح المطلوب هو لتكريس امتيازاتها الخاصة على حساب الخزينة المالية العامة.

هل يبقى الكازينو "ياخوراً" كبيراً للقمار ولإدخال القاصرين وذوي الدخل المحدود والمرابين، كما وصفه وزير سياحة سابق،

وهل يتماشى هذا الواقع الفاسد ومركز الكازينو، كمرفق السياحة الأول والأهم في لبنان!

وهل يلتفت أولئك اللاهثون وراء حصص التوظيف والنهب، إلى أوضاع الكازينو وينتشلونه من حالة الإفلاس المتوقعة له في العام ٢٠١٧ كما ورد في بعض التقارير الاقتصادية المتخصصة في عالم هذا المرفق الذي قد يختلف البعض حول وجود أو عدم وجود صالات القمار فيه، لأكثر من سبب وسبب، وإنما يجب أن لا يختلفوا على جملة من المسائل التي أصبحت بمثابة الأمر الواقع التي تتحكم بالكازينو والناجمة عن عمل هذه الصالات، ومنها:

١- في العقد الأساسي المبرم بين شركة كازينو لبنان والدولة اللبنانية، ما ينص على عدم السماح للأشخاص المقامرين، الذين يتقاضى الواحد منهم أقل من الحد الأدنى للأجور مضروباً بثلاثين ضعفاً، تاركاً المجال لأصحاب المداخيل الكبيرة الذين لا يتأثرون بأية خسائر على طاولات القمار وذلك من منطلق حماية العائلات اللبنانية الفقيرة والمتوسطة بالحدود الدنيا، من التورط بهذه اللعبة، وقد تم الالتفاف على ذلك العقد باعتراف ما سبق لوزير السياحة السابق (فادي عبود) أن أدلى به علانية للصحف اللبنانية ذات مرة، عندما اعترف بالسماح بإدخال ليس ذوي الدخول المحدودة والقُصَّر وحسب، وإنما أيضاً الآلاف من الفقراء وسائقي التاكسي والعمال حيث اعترف أحد المدراء السابقين للكازينو ممن كُفت أيديهم عن العمل بالإكراه، أن هذا الأمر قد أدى إلى إفلاس نحو ٤٠٠ ألف عائلة من اللبنانيين التي خربت بيوتها وباعت ما فوقها وما تحتها للمرابين داخل الصالات والعاملين على المكشوف دون مراقبة أو محاسبة.

٢- يتضح مما تقدم أن المداخيل الهائلة الداخلة إلى صناديق الكازينو، والتي تذهب بدورها إلى القوى والجهات السياسية والحزبية النافذة، سواء كمحاصصات أو بالتمنع عن الإقرار بالمداخيل الأساسية، فضلاً عن عمليات النهب والاختلاس الأخرى، إنما يدفعها اللبنانيون والفقراء ومتوسطو الحال منهم تحديداً، ولو وزع المتوسط الشهري من الرواتب الأقل الأقل التي تدفع للعاملين في الكازينو مثلاً على الطلبة المتخرجين من الجامعات، لكفى الراتب الواحد فقط عشرات الرواتب لهؤلاء، فضلاً عن الرواتب الخيالية الأخرى التي يتقاضاها أصحاب المراتب العليا من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلى الإداريين الأدنى فالأدنى، ويتفاقم العجب أن هنالك من يقبضون رواتبهم وهم في بيوتهم وبعضهم يعيش في الخارج، وثمة أسماء كبيرة لزوجات وأشقاء وأصهار ومرافقين نافذين أساسيين في مقدمة هؤلاء جلّهم ينعم بما يحتمي به من غطاء رسمي علني.

٣- ثمة ما هو أدهي وأكثر استقواء على الدولة مقابل ذلك، وهو ما يقال عن دور الرئاسة الأولى في الاستئثار بحصة الأسد من امتيازات الكازينو المالية والتوظيفية، وأن خلو موقع الرئاسة اليوم من شاغله، قد فتح الشهية لمن يعتقد أنه الأجدر بهذا الاستئثار، مستغلاً وجوده المناطقي والطائفي وبالتالي فإن تحريك قضية الكازينو من قبل هؤلاء ومن يلتقي معهم في منطق المحاصصة، هو الدافع الأساسي لكل ما يحصل اليوم في الكازينو، ضاربين بعرض الحائط أية مصلحة وطنية أو اقتصادية أو حرص (مزيف) على الخزينة العامة والمال السائب.

وغداً، عندما تسوَّى أوضاع هؤلاء وتستتب مصالحهم على الحصص المناسبة المقتطعة من الكازينو، ستتراجع قضية هذا المرفق مجدداً إلى الوراء وحتماً، سيتوقف الكلام عنه من جديد، لتثار فضيحة أخرى في مرفق آخر كل ذلك بهدف تشتيت وعي اللبنانيين وتركهم يرزحون تحت شفرات مروحة فساد حادة لا تتوقف عن الدوران مع استمرار هذا النظام بكل ما يدَّخر من فساد وحرامية على كافة المستويات.

## من شعارات الحملة المطلبية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

**في إطار حملته الوطنية لمكافحة الفساد ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة ووقوفاً في خندق الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وبعد أن بات الجوع يهدد غالبية اللبنانيين نظم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حملة مطلبية من خلال رفع الشعارات وتوزيع البيانات في مختلف المناطق اللبنانية بالإضافة إلى ما يقوم به من جهد دائم في إطار الهيئات النقابية وتحركها من أجل انتزاع حقوق المواطن والتصدي للأزمات التي باتت تهدد غالبية اللبنانيين**

**بعض من الشعارات المرفوعة**

**من أجل خطة وطنية لسلامة الغذاء**

**نرفض الإرهاب والتكفير والتطرف**

**انخفضت أسعار المحروقات وارتفعت أسعار السلع**

# المنتدى الدولي للعدالة في فلسطين
# في ورقة مقدمة من حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
# جرائم الحرب الصهيونية وسبل ملاحقة مرتكبيها قضائيا

**عقد المنتدى الدولي للعدلة في فلسطين مؤتمراً حول جرائم الحرب الصهيونية وسبل ملاحقتها في بيروت يوم ٢٢/٢/٢٠١٥ وقد قدمت لجنة المحامين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى المؤتمر الورقة التالية:**

**مقدمة:**

في ٢٩/١١/١٩٤٧، صدر القرار الدولي رقم ١٨١، الذي أعلن بموجبه قيام دولة "إسرائيل" على قسم من أرض فلسطين. وقد أسبغ هذا القرار شرعية على الكيان الصهيوني، ومنذ ذلك الحين أصبحت "إسرائيل" عضواً في هيئة الأمم.

إن القرار الدولي رقم ١٨١ لم يكن وليد اللحظة، بل جاء في سياق تطور تاريخي، بدأت مقدماته العملية مع دعوة نابوليون إلى اليهود لإقامة كيان لهم في فلسطين، ومن ثم انتقلت إلى بريطانيا مع صدور بروتوكولات حكماء صهيون، مروراً بتوصيات مؤتمر باترمان / ١٩٠٧، وانتهاء بوعد بلفور وإصرار بريطانيا على أن تكون الدولة المنتدبة على فلسطين في إطار تقسيمات "سايكس –بيكو".

واليوم إذ تستقر الرعاية الدولية "لإسرائيل" في الحضن الأميركي، فهذا يعيد التأكيد بأن تبني قيام كيان غريب في قلب الوطن العربي، يكون معادياً للعرب كافة وصديقاً للاستعمار، ويكون على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا، إنما ارتبط طرداً بتبدل مواقع التقرير في النظام الدولي التي تمارس سياسة استعمارية.

فيوم كانت فرنسا –نابوليون، هي الموقع الأقوى، أطلقت الدعوة، ويوم انتقل الموقع إلى بريطانيا، احتضنت المشروع ووفرت له كل مقومات حياته، ويوم تبوأت أميركا الموقع الدولي الأول في النظام الدولي الذي قام على أنقاض النظام الذي سقط بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت "إسرائيل" تستقوي ليست فقط "بشرعيتها الدولية" بل بالحماية الدولية لوجودها واعتبار هذه الحماية ترتقي حد اعتبارها هدفاً وطنياً أميركياً وقاعدة ثانية للاستراتيجية الأميركية. وهذا لم تخفه أميركا على تبدل إداراتها، بل كانت تفصح عنه باعتبار أن أمن "إسرائيل" من الأمن القومي الأميركي.

إن الكيان الصهيوني الذي منح اعتراف "دولياً" على جزء من فلسطين بالاستناد إلى قرار التقسيم، شن عام ١٩٦٧، حرباً على ثلاث دول عربية، أسفرت عن احتلاله لأراضي عربية إضافية. بعض هذه الأراضي أستعيد بعد مفاوضات

وتوقيع اتفاقيات تسوية، وبعض آخر ما يزال تحت الاحتلال. ومنها الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وبعض الأراضي اللبنانية المعروفة بمزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

إن "إسرائيل" في ظل الواقع الحالي، هي بنظر المجتمع الدولي دولة معترف بها سنداً للقرار الدولي عام / ١٩٤٧، و"سيادتها" المعترف بها دولياً هي التي مارستها على الأرض التي سبقت عدوان ١٩٦٧.

أما بالنسبة للأراضي التي وقعت تحت الاحتلال عام ١٩٦٧، فإن المجتمع الدولي يرى في "إسرائيل" دولة احتلال، وأن القرارات الدولية التي صدرت وخاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ قد نصت على الانسحاب من الأراضي المحتلة، علماً أنه دار لغط لغوي حول أراضٍ محتلة بحسب النص الإنكليزي والترجمة العربية التي تؤكد على الأراضي، بمعنى شمولها كل الأراضي العربية التي احتلت عام/١٩٦٧

هذا بالنسبة للشرعة الدولية، أما بالنسبة للعرب عامة والفلسطينيين خاصة، فإن فلسطين بقسمها الذي أقام الكيان الصهيوني دولة عليه سنداً لقرار التقسيم، والقسم المتبقي من أرض فلسطين الذي وقع تحت الاحتلال عام / ١٩٦٧، فإنما هي محتلة كلها، وأن الاغتصاب يشمل كل أرض فلسطين وعليه فإن "إسرائيل" التي هي سلطة احتلال فقط على الأراضي التي احتلت عام /١٩٦٧ من وجهة نظر الشرعية القانونية الدولية، هي بالنسبة للعرب ومنهم الفلسطينيون سلطة احتلال لكل أرض فلسطين.

من خلال هذا الواقع تتم المقاربة القانونية للسلوك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ومدى تقيد "إسرائيل" بأحكام القانون الدولي الإنساني، بحسب ما نصت عليه اللائحة المتعلقة بالقوانين وإعراف الحرب البرية ١٩٠٧ من المواد ٤٢ إلى ٥٦ واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين ١٩٤٩ في المواد ٢٧ إلى ٣٤ ومن المواد ٤٧ إلى ٧٨ من تلك المتعلقة بالاحتلال الحربي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

**الأحكام التي يتوجب على دولة الاحتلال التقيد بها**

إن الإقرار الدولي بأن دولة ما إذا ما أقدمت على احتلال الغير إنما يفرض عليها أن تتقيد بأحكام المواثيق الدولية باعتبارها سلطة احتلال. وهذا يفرض على هذه السلطة أن تعمل بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة لأجل تحقيق رفاه الشعب المحتل عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم المحتل، والعمل بصفة خاصة على استعادة الأحوال التي يتوفر فيها الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف التي تمكن الشعب المحتل أن يقرر بحرية مستقبله السياسي. وهذا ما يستوجب بشكل خاص على سلطة الاحتلال أن تتقيد تقيداً تاماً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بصفة خاصة اتفاقيات جنيف الأربع لعام /١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين، الأول والثاني لعام /١٩٧٧، وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧.

**ولمعرفة ما إذا كانت "إسرائيل" قد تصرفت كسلطة احتلال وفق مواثيق الأمم المتحدة يكفي الاستعراض على سبيل المثال لا الحصر لبعض من التصرفات والسلوكيات الإسرائيلية داخل فلسطين وخارجها:**

١- ارتكاب مجازر جماعية بحق الشعب الفلسطيني: مذبحة دير ياسين، كفر قاسم – صبرا وشاتيلا، وهذا يتناقض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

٢- ارتكاب مجزرة قانا إبان عدوانها على لبنان ١٩٩٦

٣- عملية السور الواقي في الضفة الغربية / آذار ٢٠٠٢/.

٤- إنشاء جدار الفصل العنصري.

٥- الحرب على لبنان ٢٠٠٦.

٦- حصار غزة ٢٠٠٧.

٧- العدوان على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واستعمال الأسلحة الحارقة والقنابل الفسفورية والعنقودية.

٨- الاعتداء على سفينة الحرية.

٩- القتل المتعمد والتعذيب والاعتقال والإبعاد.

١٠- تدمير المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير البنية التحتية.

١١- العدوان على غزة ٢٠١٢

١٢- العدوان على غزة ٢٠١٤ وهو الأطول إذا استمر ٥٥ يوماً.

١٣- العدوان على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١.

١٤-عمليات الاغتيال التي نفذت ضد قادة الثورة الفلسطينية

١٥- قصف مدرسة بحر البقر في مصر بعد عدوان ١٩٦٧

١٦- حرق المسجد الأقصى عام / ١٩٦٩ والانتهاك المستمر لحرمه وحرق الحرم الإبراهيمي في الخليل.

١٧- شن هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية وكما حصل خلال انتفاضة الأقصى.

١٨- شن الهجمات ضد الأثار التاريخية وأماكن العبادة والمؤسسات التعليمية.

١٩- العدوان على سوريا لعدة مرات بدءاً من عام ٢٠٠٧ يوم قصفت منشآت قالت أنها منشآت نووية وانتهاء بما نفذته وتنفذه من عدوان منذ تفجر الوضع في سوريا.

**أهم القرارات والشهادات والتقارير التي وثقت انتهاك "إسرائيل" لأحكام القانون الدولي الإنساني.**

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات نصت على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارها أراضي محتلة.

- القرار ٢٣٧ تاريخ ١٤/٦/١٩٦٧
- القرار ٢٧١ تاريخ ١٥/٩/١٩٦٩
- القرار ١٣٢٢ تاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠
- القرار ٤٣/ ٥٨ ٦/١٢/١٩٨٨ والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي نص على ما يلي:

إن الجمعية العامة، تدين استمرار "إسرائيل" وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وخاصة الانتهاكات التي تصفها الاتفاقية بأنها حالات خطيرة لأحكامها، وتعلن مرة أخرى، أن ما ترتكبه "إسرائيل" من حالات خرق خطيرة لأحكام تلك الاتفاقية هي جرائم حرب وإهانة للإنسانية.

إن هذا القرار الهام الذي وثق ثبوت انتهاك "إسرائيل" لاتفاقية جنيف الرابعة، وأن جاء متأخراً إلا أنه جاء يشكل دليلاً دامغاً على ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب، وعدم التزامها بالمواثيق الدولية ومنها على سبيل المثال ولا الحصر :

١- عدم التزامها بقرار التقسيم / ١٨١/ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧ والذي استندت إليه لإعلان استقلالها في ١٥/٥/١٩٤٨، لأن القرار وإن كان يفتقر إلى المشروعية السياسية والأخلاقية تجاه شعب فلسطين. إلا أنه يبقى سنداً أساسياً لإقرار المسؤولية الدولية، باعتبارها قبلت القرار وأعلنت دولتها بموجبه.

٢- عدم التزامها بالقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١/١٢/١٩٤٩ والذي ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين الأمر الذي يرتب مسؤولية على "إسرائيل" في قضية اللاجئين.

**أما الشهادات الموثقة:** فأهمها شهادة المحلل العسكري لمنظمة "هيومن رايتس وتش" مارك غار لاسكو Mark Garlasco في تقرير نشرته المنظمة في ١٢/١/٢٠٠٩، وفيه ثبوت ظهور آثار الفسفور الأبيض والقنابل العنقودية الحارقة واليورانيوم على جثث ضحايا غزة في عدوان / ٢٠٠٨-٢٠٠٩/ وكما ثبت استخدام الجيش الإسرائيلي الغازات السامة والخانقة.

**في التقارير:**

إن القرارات الدولية، والشهادات التي وثقتها منظمات وهيئات ذات صلة بموضوع احترام وحماية حقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب كانت شديدة الوضوح في إدانتها السلوك الصهيوني. لكن ما يجدر التوقف عنده بشكل خاص هو التقرير الخاص حول الجدار العازل وتقرير غولدستون حول الجرائم الإسرائيلية في غزة.

**١- الجدار العازل**

في نيسان ٢٠٠٢، بدأت "إسرائيل" في بناء الجدار العازل بحسب التسمية الإسرائيلية، وجدار الفصل العنصري بحسب التعريف الفلسطيني. وقد أظهر تقرير لمكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "اوتشا"، أن "إسرائيل"، استكملت ما يقارب من ٥٧٪ (٤١٤) كلم من المسار الكلي للجدار داخل الضفة الغربية، وهو يؤدي إلى فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض والمزارعين عن أرضهم، وأن ٩٪ قيد الإنشاء وأن ٩.٨٪ من أراضي الضفة عند انتهاء الجدار ويترتب على ذلك:

- ٣٨٥ ألف مستوطن يقطنون ٨٠ مستوطنة وبما يعادل ٨٥٪ من مستوطني الضفة سيصبحون غرب الجدار، أي في أراضي الضفة التي ستضم بموجب جدار الفصل العنصري.

- ٣٥ ألف فلسطيني في ٣٥ تجمع سكاني فلسطيني، وكذلك معظم سكان القدس وعددهم ٢٥٠ ألف سيقعون في المنطقة العازلة بين الجدار والخط الأخضر.

- ١٥٠ ألف فلسطيني سيحاصرهم الجدار في تكتلات معزولة من ثلاث جوانب أو أكثر [١].

هذا الجدار لم يحظ بشرعية دولية. وعندما عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي، استعملت أميركا كعادتها حق النقض مما حالت دون صدور قرار بإدانة "إسرائيل"، بعدها طرح الموضوع على الهيئة العامة، التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢١/٩/٢٠٠٣ وفيه طالبت "إسرائيل" بوقف بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي المحتلة باعتباره يتناقض مع أحكام القانون الدولي.

وقد طالبت الهيئة العامة التي لا يحوز قرارها الصيغة التنفيذية "إسرائيل" بأن تحترم وبشكل وفعال اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب. كما طالبتها بوقف وتجميد بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها داخل وحول القدس الذي يتجاوز خط الهدنة لعام ١٩٤٩.

- بتاريخ ١٩ شباط / ٢٠٠٢ أصدرت منظمة العفو الدولية (أمنستي) بياناً صحفياً اعتبرت فيه أن بناء السور داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ويشكل تعدياً على حقوق الإنسان، لذلك على محكمة العدل العدلية مناقشة هذه المسألة.

- بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٤، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، بياناً اعتبرت فيها أن انحراف جدار الفصل العنصري عن الخط الأخضر، يعد مخالفة للقانون الدولي الإنساني، كما أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تتجاوز كثيراً نطاق المسموح به لسلطة الاحتلال في ظل القانون الدولي الإنساني.

كما يعتبر سلوكها وتصرفها انتهاكاً لقانون الاحتلال الحربي الذي يؤكد أن سلطة إدارة الإقليم محدودة بالواقع القائم فيه، وهي سلطة واقعية مؤقتة، ولا يمكن السماح للقائم بالاحتلال بإقامة جدار الفصل العنصري، لأن القائم بالاحتلال لا يمارس عملاً من أعمال الإدارة المؤقتة، وإنما يمارس سلطة من سلطات الدولة ذات السيادة على الإقليم، وهو الأمر الذي يعني أنه يغتصب سلطة لا يقرها له القانون الدولي التقليدي"[٢].

هذه المواقف التي أطلقت، واعتبرت بناء جدار الفصل العنصري يتناقض وأحكام القانون الدولي الإنساني، جاء في سياق التحركات والاتصالات التي أفضت إلى طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم به "إسرائيل" وذلك في قرارها ١٤/١٠/٥٥ تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٣ الصادر وفقاً للفقرة (١) من المادة (٦٩) من ميثاق الأمم المتحدة.

**فتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار**

**بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٤ أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها استناداً إلى إحالة الجمعية العامة والتي تضمنت**

**١- قراراً بالإجماع بحفظ اختصاصها للنظر بالطلب وإصدار الفتوى.**

**٢- قراراً بأغلبية ١٤ قاضياً ومعارضة القاضي الأميركي بالاستجابة لطلب إصدار الفتوى.**

**وعليه أجابت المحكمة بالاتي:**

أ- قرار بأغلبية ١٤ قاضياً ومعارضة القاضي الأميركي، تعتبر فيه أن تشييد الجدار الذي تقوم به "إسرائيل"، الدولة القائمة بالاحتلال ببنائه في الأراضي الفلسطينية والنظام المرتبط به يتعارض مع القانون الدولي.

ب- قرار بأغلبية ١٤ قاضياً، ومعارضة القاضي الأميركي، تعتبر فيه أن إسرائيل ملزمة بوضع حدٍ لانتهاكات القانون الدولي، وهي ملزمة بأن توقف على الفور، أعمال تشييد

الجدار، وأن تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح والتنظيمات.

ج- قرار بأغلبية ١٤ صوتاً، ومعارضة القاضي الأميركي، تعتبر فيه أن "إسرائيل" ملزمة بتحمل جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار.

د- قرار بأغلبية ١٣ قاضياً ومعارضة اثنين من بينهما القاضي الأميركي تعتبر فيه أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار، وعدم تقديم العون والمساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد، وعلى أن تتحمل جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ مع احترامها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التزاماً إضافياً بكفالة "إسرائيل" للقانون الدولي.

هـ- قرار بأغلبية ١٤ قاضياً، ومعارضة القاضي الأميركي، بأن تنظر الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، ومجلس الأمن في ما يلزم من إجراءات أخرى- لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به[٣]

**هذه الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية أشرت على معطيين:**

- **الأول**، أن ما تقوم به "إسرائيل" في الأراضي المحتلة يتعارض وأحكام القانون الدولي الإنساني.

- **الثاني**، أن الأعمال الإسرائيلية المناهضة للاتفاقات والمواثيق الدولية والتي تنفذ في الأراضي المحتلة، إنما هي محمية بقوة دولة كبرى هي الولايات المتحدة الأميركية.

إذاً، وبناء على ما تقدم وسنداً لفتوى محكمة العدل الدولية يتبين أن "إسرائيل" بإقدامها على بناء الجدار العازل (جدار الفصل العنصري) إنما انتهكت قوانين الحرب التي تحدد نطاق تصرفات الدولة القائمة بالاحتلال، وأحكام القانون الدولي الإنساني وخاصة مصادره الأساسية المستمدة من نصوص اتفاقيات جنيف الأربع لعام / ١٩٤٩، بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب وغيرها من المواثيق الدولية ذات الصلة.

**تقرير غولد ستون**

نهاية عام /٢٠٠٨، شنت "إسرائيل" عملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة سمتها عملية الشتاء الساخن وبسبب ما خلفته هذه العملية من آثار مدمرة على البشر والحجر أنشأ رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق وأسندت رئاستها إلى القاضي السابق في المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، والمدعي العام السابق لمحكمتي يوغسلافيا ورواندا الجنائيتين الدوليتين، ريتشارد غولد ستون، وقد حددت في قرار التكليف ولاية اللجنة وهي التحقق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، التي تكون قد ارتكبت في أي وقت وفي سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة، في أثناء الفترة من ٢٧ كانون الأول / ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ سواء ارتكبت قبل هذه العمليات وأثناءها أو بعدها[٤]

**بعد استعراض البعثة للوقائع التي حققت بها والاستنتاجات الوثائقية والقانونية خلصت إلى نتائج تثبت انتهاك "إسرائيل" للقانون الدولي الإنساني من خلال:**

١- إن "إسرائيل" لم تحترم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة من خلال ما قامت به لجهة عملية العزل الاقتصادي والسياسي لقطاع غزة.

٢- إن "إسرائيل" ارتكبت خرقاً خطيراً لتدميرها الممتلكات والمرافق الذي لا تبرره الضرورة العسكرية وهو يشكل بنظر البعثة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وأن الهجمات التي شنت على مرافق الشرطة العسكرية لم توازن على نحو مقبول بين الميزة العسكرية المباشرة المتوقعة وفقدان الأرواح المدنية.

٣- إن البعثة لم تعثر على إدانة توحي بأن الجماعات المسلحة الفلسطينية، كانت قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تشن فيها هجمات.

٤- إن البعثة خلصت إلى استنتاج بأن "إسرائيل" قد انتهكت ما يتطلبه القانون الدولي العرفي، من اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في اختيار وسائل الهجوم، بقصد تجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين. وأن القوات الإسرائيلية قد قامت بنحو مباشر وتقصد بمهاجمة مستشفى القدس في غزة، ورفضت البعثة إدعاء "إسرائيل" بأن نيراناً قد وجهت إلى قواتها من داخل المستشفى.

٥- رأت اللجنة أن "إسرائيل" قد شنت هجمات عشوائية على أهداف مدنية وبما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

٦- ثبت للبعثة، أن القوات الإسرائيلية استعملت رجالاً مدنيين فلسطينيين تحت التهديد بالسلاح في عمليات البحث في منازل ، وهذه حالة تندرج تحت وقف استخدام المدنيين كدروع بشرية وهي محرمة بموجب القانون الدولي الإنساني.

٧- وثقت اللجنة في تقريرها أن "إسرائيل" أقدمت على احتجاز أشخاص مدنيين بينهم أطفال ونساء وشيوخ في أوضاع مزرية، وأساءت معاملتهم وهذا يشكل اعتداء على الكرامة الشخصية ومعاملة مذلة ومهينة وهذه تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وأن هذه الأعمال تشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وبالتالي هي جريمة حرب.

٨- خلصت اللجنة إلى أن ممارسات "إسرائيل" أسفرت عن ارتكاب انتهاكات لقانون حقوق الإنسان، وللقانون الدولي

الإنساني، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحظر الاحتجاز التعسفي والحق في الحماية المتساوية بموجب القانون.

في الختام، رأت البعثة أنه من الضروري إجراء تحقيقات، وكذلك محاكمات لمن اشتبه في ارتكابه انتهاكات خطيرة. وإذا كان يراد ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، وإذا كان يراد منع نشوء جو قوامه الإفلات من العقاب، فعلى الدول بموجب القانون الدولي واجب التحقيق في الادعاءات القائلة بارتكاب انتهاكات.

لقد أرفقت البعثة توصيتها بخلاصة مفادها أنه توجد شكوك جدية حول استعداد "إسرائيل" لإجراء تحقيقات، بطريقة نزيهة ومستقلة وعاجلة وفعالة، على نحو ما يتطلبه القانون الدولي. وفي رأي البعثة أيضاً أن النظام الإسرائيلي على وجه الإجمال يتصف بسمات تمييزية متأصلة فيه، تجعل من سجل نيل العدالة أمام الضحايا الفلسطينيين أمراً بالغ الصعوبة.

من خلال الوقوف على فتوى محكمة العدل الدولية وتقرير بعثة تقتصي الحقائق يتبين بشكل قاطع أن "إسرائيل" ارتكبت جرائم حرب من خلال انتهاكها لاتفاقيات جنيف الأربع وعدم التزامها بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وهذا ما يضعها أمام مساءلة جنائية دولية خاصة وأن هذين التقريرين لم يبرزا سوى عينات من مسلك الانتهاكات المتواصلة فصولاً ضد حقوق الإنسان منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى تاريخه، وهذا التمادي في الانتهاك الإسرائيلي لحقوق الإنسان في زمن السلم والحرب، لم يحصل بسبب الطبيعة العدوانية "لإسرائيل" وحسب بل أيضاً بسبب عوامل إضافية أخرى منها:

١- الحماية الدولية التي تتكئ على الدعم الأميركي اللامحدود بحيث باتت "إسرائيل" في ظل هذه الرعاية دولة "إكسترا" وبالتالي تعتبر نفسها فوق أية مساءلة قانونية عن جرائم ترتكبها.

٢- إن "إسرائيل" لم تنضم حتى تاريخه إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تتضمن أحكامها ما يوفر حماية للحق الإنساني، وما انضمت إليه لا تلتزم به وجردة بسيطة تبين ما يلي:

- إنها لم تنضم إلى اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ المتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية.
- إنها لم تنضم إلى البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ والمتعلق بضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.
- إنها لم تنضم إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.
- إنها لم تنضم إلى اتفاقية حظر استخدام وإنتاج الأسلحة البكتروبولوجية (البيولوجية) وتدمير هذه الأسلحة.

- إنها لم تنضم إلى اتفاقية لاهاي ١٩٧٦ والخاصة بحظر استخدام تغيير البيئة في الأعمال العسكرية.
- إنها لم تنضم إلى البروتوكول الثالث لعام ١٩٩٨ الخاص بحظر واستخدام الأسلحة المحرقة.
- إنها لم تنضم إلى اتفاقية باريس ١٩٩٣ الخاصة بحظر وتطوير وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها.
- إنها لم تنضم إلى اتفاقي أوتاوا ١٩٩٧ بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.
- إنها لم تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي أعلنت بموجب اتفاق روما ١٩٩٨[1].

**في ثبوت ارتكاب "إسرائيل" لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية :**

**إن ما جرت الإشارة إليه من خلال الوقائع، يبين أن "إسرائيل" قد ارتكبت جرائم حرب وفقاً لما نصت عليه المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**

**فقرة أ وهي:**

١- الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف ١٢/٨/١٩٤٩
٢- القتل المتعمد.
٣- التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.
٤- تعمد إحداث معاناة شديدة.
٥- الحاق تدمير واسع بالممتلكات والاستيلاء عليها.
٦- حرمان الأسرى من محاكمة عادلة.
٧- الأبعاد والحبس غير المشروع
٨- أخذ الرهائن.

**فقرة (ب)**

١- تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين.
٢- تعمد توجيه هجمات ضد أهداف مدنية.
٣- تعمد هجمات ضد مؤسسات ومرافق مدنية وخدمية وإنسانية.
٤- تعمد شن هجمات مع العلم بأنه سيسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين.

٥- مهاجمة أو قصف مدن أو قرى أو مباني لا تشكل أهدافاً عسكرية.

٦- تعمد توجيه هجمات ضد مباني مخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الخيرية. والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى.

٧- استخدام السموم أو الأسلحة المسممة.

٨- استخدام الغازات الخانقة أو السامة.

٩- استخدام الأسلة المحرمة دولياً (الفوسفور المحرق ،القنابل العنقودية، الرصاص ذي الأغلفة الصلبة)

١٠- الاعتداء على الكرامة الشخصية والاغتصاب.

إن هذه الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل هي غيض من فيض وأن واحدة منها تكفي لمقاضاتها فكيف بهذا الكم من الجرائم المصنفة جرائم حرب؟!

**أما بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية، فإن "إسرائيل" ارتكبت من هذه الجرائم ما يفوق التصور. وإن المادة (٧) من نظام المحكمة الجنائية الدولية حددت الجرائم ضد الإنسانية والتي ينعقد الاختصاص لها للنظر بها ومن هذه الجرائم:**

١-جرائم القتل المتعمد

٢- إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان.

٣-- السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

٤- التعذيب

٥- الاختفاء القسري للأشخاص.

٦-جريمة الفصل العنصري

٧-الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تسببت عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

**في ثبوت ارتكاب "إسرائيل" لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وسبل ملاحقة مرتكبيها:**

مما تقدم يتبين أن الجرائم التي ارتكبتها "إسرائيل" منذ نشأتها، هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحسب ما نص عليه النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مادتيه السابعة والثامنة. وبما أن هذه الجرائم لا تسقط التقادم، فإن المساءلة القضائية الجنائية تبقى قائمة وعليه فإن سبل ملاحقة "إسرائيل" لجرائمها التي ارتكبتها إنما تتطلب أولاً توثيق هذه الجرائم، وثانياً اللجوء إلى المقاضاة.

**إن مقاضاة "إسرائيل" تتم عبر ثلاثة إطارات:**

**الإطار الأول:** إحالة الجرائم الموثقة إلى المحكمة الجنائية الدولية التي حفظ نظامها الأساسي اختصاصها النوعي لمقاضاة مرتكبي مثل هذه الجرائم وهذا يتطلب انضمام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى نظام المحكمة. إن الخطوات التي أنجزت حتى الآن هي في الاتجاه الصحيح وإن كان تنتابها صعوبة نظراً لآلية الإحالة إلى المحكمة عبر مجلس الأمن والتي تتحكم بها دول النقض.

**الإطار الثاني:** أن تبذل المرجعية الوطنية الفلسطينية جهداً مكثفاً، لدى الدول التي تمنح أنظمتها القضائية ولاية شاملة لمقاضاة من يثبت ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وبغض النظر عن جنسية مرتكبي الجرائم ومكان حصولها. وهذا ما كان يأخذ به القضاء البلجيكي قبل الضغط الأميركي والقضاء الإسباني.

**الإطار الثالث:** أن تتحول قضية ارتكاب "إسرائيل" لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى قضية رأي عام دولي، وهذا يتطلب إبقاء هذه الجرائم في دائرة الضوء والملاحقة القانونية عبر المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان، وعبر المنتديات الدولية والتي يشكل المنتدى الدولي للعدالة في فلسطين واحداً من منابره.

إن "إسرائيل" ستبقى ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لأنها دولة قامت بالأساس على العدوان وإذا كان النظام الدولي يعيق اليوم محاكمتها قضائياً بفعل الاحتضان والدعم الأميركي اللامحدود، إلا أن بالإمكان محاكمتها سياسياً وأخلاقياً، لانتهاكها المبادئ الأساسية لقوانين الحرب وضربها بعرض الحائط بكل المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع وكل الاتفاقيات التي لم تنضم إليها، لتبقي نفسها خارج المساءلة القانونية والقضائية.

إن هذه ليست مهمة شعب فلسطين وحسب بل مهمة الأمة العربية التي يستهدفها المشروع الصهيوني، ومهمة كل القوى في العالم الحريصة على احترام حقوق الإنسان ومقاضاة كل من يثبت ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

**لجنة المحامين**
**في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي**
في بيروت ٢٢/٢/٢٠١٥

---

(١) تقرير الأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠٠٩) الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا"

(٢) محمد فهد الشلالة – الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري في ضوء القانون الدولي الإنساني، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت طبعة ٢٠١٠، ص ١٧٩ وما يليها.

(٣) محكمة العدل الدولية بشأن الأثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الحق – اتحاد المحامين العرب – القاهرة – العدد ٣/٢٠٠٤ ص ٩٨.

(٤) حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة – تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق (الموجز التنفيذي – مجلس حقوق الإنسان). A/H.R.C. 12 / 48 (Advance)

# السلطة الفلسطينية
# أمام احتمالات الحل وخطر الانهيار

**أحمد علوش**

لأن قيام السلطة الفلسطينية لم يكن وليد ظروف طبيعية، ولا تعبيراً عن تطور مجتمعي في لحظة تاريخية محددة، بل ولادة قسرية في زمن استثنائي لقضية فريدة، ساهم فيها أكثر من طرف، كل حسب رؤيته ومصلحته التي كانت تتناقض مع مصلحة الشعب العربي الفلسطيني وحتمية تطور أهدافه، فقد جاءت منذ البداية مولوداً مشوهاً وفي أحسن الأحوال قاصراً عن التعبير عن تطلعات أبناء فلسطين، وقد وجد هذا الوليد بعد سنوات نفسه عاجزاً وغير قادر على النمو والتطور، ولا يملك القدرة إلا على أن يكون في خدمة من أرادوه أسير حدودهم المرسومة وخطوطهم، كسير الجناح، فاقد القدرة والأهلية للعيش إلا بجرعات مقوية من الدول المانحة، حتى إذا ما أرادوا له الموت تعرض لذلك ببطء في ظل أزمات متوالدة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي وثالث ببركات الذين رسموا حدود حجمه وقدرته.

لقد جاءت السلطة الفلسطينية وليدة اتفاق أوسلو، الذي عارضناه منذ البداية وبينا مخاطره على نضال الشعب العربي الفلسطيني وقضيته الوطنية، وأسميناه منذ البداية اتفاق الدم والرصاص، حول الاحتلال من قوة تنوء تحت عبء سياسة العدوان والتوسع والقمع بكل ما ترتب عليه من استنزاف عسكري واقتصادي وسياسي إلى قوة تغطيها السلطة قانونياً وسياسياً وتشرع بغطاء واهٍ كل ممارساتها الإجرامية، وتجنبه الإحراجات الدولية فبدل أن يكون الاحتلال مكلفاً للعدو الصهيوني أصبح مصدر ربح لافت على كل المستويات دون أن يدفعه في أي لحظة إلى تغيير ولو تكتيكي في أهدافه وتكتيكاته.

لقد خيب اتفاق أوسلو آمال الرهانات ولو المرحلية عليه ووضعها في مهب ريح عاتية على وشك أن تطيح بكل الإنجازات الوطنية التي تحققت، وكل التضحيات التي بذلت طيلة سنوات الثورة والمقاومة والانتفاضات، وساهم بشكل حاد في التطور السلبي للأوضاع إتباع سياسات أسقطت كل الخيارات وعوامل القوة مقابل استراتيجية، اعتمدت التفاوض خياراً إلى درجة أصبح التفاوض هدفاً بحد ذاته، وعندما حاول من في السلطة الخروج من دائرة وضع نفسه فيها وجد نفسه يتعثر عند أول الخطوات.

فالسلطة منذ قيامها أصبحت تعتمد على أموال الدول المانحة وعائدات الضرائب المستوفاة عن طريق العدو الصهيوني، وعند أي اختلال ولو بسيط تنعكس الأزمات الخانقة إلى شبح مجاعة في اقتصاد مثخن بالجراح أن لم نقل أنه لا يملك أي مقومات بل أن كل دوره أن يكون في خدمة الاقتصاد الصهيوني أن كان بالنسبة للفلسطينيين أو في محاولات الاختراق لبعض مواقع الاقتصاد العربي.

إن الخروج عن المألوف الأميركي الصهيوني مهما كان بسيطاً يضع السلطة أمام المأزق، فمع انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية ثارت ثائرة حلف الأعداء، فواشنطن هددت بوقف مساعداتها لهذه السلطة إذ حوكم أي مسؤول صهيوني أمام الجنايات الدولية بالإضافة إلى عقوبات أخرى، في ترجمة لموقف عدائي عبر عن نفسه عبر كل مراحل الادعاء أن الولايات المتحدة هي الراعية للعملية التفاوضية، كذلك في الوقوف ضد انضمام فلسطين كدولة مراقبة في الأمم المتحدة، وبعدها في مواجهة مشروع القرار العربي الذي أراد إعلاناً من مجلس الأمن بأن فلسطين دولة محتلة وعلى المجلس تحمل مسؤولياته في إزالة الاحتلال في موعد أقصاه ٢٠١٧، أما العدو الصهيوني فقد رد على انضمام فلسطين للجنائية الدولية بتجميد عائدات السلطة من أموال الضرائب مما وضعها في موقع العاجز عن تامين رواتب موظفيها والعاملين في مؤسساتها رغم اللجوء إلى ما يسمى شبكة الأمان.

أمام هذا الوضع باتت السلطة أمام مفترق طرق ففي ظل الأزمة الحالية عليها أما أن تعلن حل نفسها للخروج من مأزق متعدد الجوانب من المالي إلى السياسي أو تنهار تحت ضغط الجمود الحاصل والعجز المالي الكلي، ولأن ربح واشنطن والكيان الصهيوني أكبر في ظل وجودها من رحيلها فقد دقت الإدارة الأميركية ناقوس الخطر محذرة من انهيار السلطة لأنه ليس في صالح أحد، ولأن الإدارة الأميركية عاجزة عن ممارسة ضغط كافٍ على نتنياهو في ظل الحملة الانتخابية في الكيان الصهيوني وسعيه من خلال الحصار المالي للحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين، كما أن الحصول على مساعدات إضافية من الكونغرس يحتاج إلى وقت طويل فإن الناطقة بلسان الخارجية الأميركية جنيفر بساكي قالت نحن قلقون على قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار ما لم تتلق أموالاً قريباً، وأضافت أن هذه الأموال تشمل استئناف التحويلات المالية التي تجنيها إسرائيل لحساب السلطة والسماح بوصول المساعدات من الجهات المانحة، الناطقة باسم الخارجية الأميركية حذرت من إقدام السلطة على وقف التنسيق الأمني أو حل نفسها في الأسبوع الأول من آذار كما هدد بعض المسؤولين الفلسطينيين فإن تداعيات خطيرة ستنجم على الفلسطينيين والإسرائيليين وتتسع لتشمل أكثر المنطقة.

عود على بدء نقول أن السلطة الفلسطينية أمام مسؤوليات اتخاذ قرار جرئ وحاسم يبدأ بوقف التنسيق الأمني أولاً ثم إعلان حل نفسها ثانياً للعودة بالمعادلة إلى أساسها عدوان عنصري غاصب ومحتل لا يملك أي تغطية وشعب يستخدم كل وسائل كفاحه لانتزاع حقوقه وتحرير أرضه بعد أن تبين أنه بعد أكثر من عقدين من الزمن فإن اتفاق أوسلو لم يلامس الحد الأدنى من الطموحات المرحلية للذين راهنوا عليه، وعاد بالويل والثبور وعظائم الأمور على الشعب العربي الفلسطيني.

# رغم الفضائح والأزمات نتنياهو يتقدم

لأن تجمع المهاجرين والمستوطنين هو تجمع عنصري عدواني، فإن ما يحدد اتجاهات الرأي فيه هي الجريمة بحق الفلسطينيين والكره الشديد للعرب، وبقدر ما يذهب المسؤول بعيداً في سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي ويتشدد في مواجهة أبناء الشعب العربي الفلسطيني بقدر ما تتسع شعبيته مهما ارتكب من أثام، وما تعرض له من إخفاقات في السياسة الداخلية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي إلى غير ذلك من القضايا ذات التأثير الحاسم في المجتمعات الطبيعية وليس في التجمعات الطفيلية، كما هي الحال في كيان العدو.

وليس أدل من ذلك أن رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو سبق وأن تعرض للمحاكمة بسبب فضيحة فساد، ومع أن براعة المحامين برأته أمام المحكمة فقد ظل محافظاً على شعبيته، كما خابت التوقعات عن تعرضه لانتكاسة في الانتخابات القادمة بعد أن أشار مكتب الإحصاء المركزي في تل أبيب أن أكثر من مليونين ونصف مليون يعيشون تحت خط الفقر بينهم ٩٣٠ ألف طفل والذي علق عليه شمعون بيريز بالقول أنه لا يمكن إطعام الأطفال الجياع بواسطة إطلاق تصريحات إعلامية.

فضيحة جديدة يواجهها رئيس وزراء العدو بعد إفادة المدير السابق لمنزله الذي حصل على حصانة قضائية وفتح الباب أمام إمكانية إجراء تحقيق جنائي في تبذير نتنياهو وزوجته للأموال العامة في ظل تحقيق استمر لخمس ساعات مع مدير منزله السابق بناء على إشارة من المستشار القضائي للحكومة الذي يبحث أن كان هناك داعياً لإجراء محاكمة لن تتم قبل الانتخابات بسبب ضيق الوقت.

الذين توقعوا أن تهز هذه الفضيحة مركز نتنياهو الانتخابي فوجئوا أن استطلاعات الرأي لم تؤثر في موقع الليكود إذ قال ٦٧ بالمئة منهم أن موقفهم لن يتغير حسب استطلاع أجرته صحيفة معاريف في حين أشار استطلاع للإذاعة العامة أن ٨٨ بالمئة من هؤلاء لن يغيروا مواقفهم وتشير الأوساط المتابعة في الكيان الصهيوني أن اليمين سوف يحصل على أغلبية قد تصل إلى ٥٩ - ٦٠ من أعضاء الكنيست البالغ ١٢٠ صوتاً مقابل ٥٤ لخصومه.

# أوباما - نتنياهو
# ولعبة عض الأصابع

الرئيس الأميركي أوباما يتصرف كرئيس منتصر رغم هزيمة الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية للكونغرس، هذا ما يقوله جون باينر رئيس مجلس النواب الأميركي الذي أراد توجيه إهانة للرئيس من خلال دعوته نتنياهو لإلقاء كلمة أمام الكونغرس بمجلسيه قبل أسبوعين من انتخابات الكنيست، يعرض فيها وجهة نظره في شأن المشروع النووي الإيراني.

الإدارة الأميركية حصرت اعتراضها على الدعوة بمسائل ثلاث:

- إن الدستور الأميركي يضع مسؤولية رسم السياسة الخارجية بين أيدي الرئيس وأي انتهاك لهذا الأمر، هو انتهاك للدستور وأن باينر تجاهل عملياً هذه الحقيقة.
- الخوف من أن يساهم خطاب نتنياهو في عرقلة التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن مشروعها النووي.
- محاولة نتنياهو الاستفادة من ذلك في تعزيز موقعه الانتخابي.

أوساط نتنياهو أكدت إصراره على القيام بالزيارة وإلقاء الخطاب لأن حيازة إيران لسلاح نووي يعرض أمن الكيان الصهيوني للخطر على حد زعمه، كما أن أوساطه اتهمت الرئيس أوباما بدعم منافسه اسحق هرتسوغ الطامح إلى انتزاع رئاسة الحكومة منه، وأن الأخير قابل جون بايدن وكيري واطلعهما على برنامجه الانتخابي الذي يدعو فيه إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين. كيري الذي هاجم رئيس مجلس النواب الأميركي أكد أنه لن يستقبل نتنياهو خلال تلك الزيارة.

وهكذا لحسابات سياسية وانتخابية سواء في الولايات المتحدة أم في الكيان الصهيوني تستمر عملية عض الأصابع بين أوباما ونتنياهو دون أن يمس ذلك جوهر العلاقة الأميركية الإسرائيلية.

* * * *

# تعرف على فلسطين

## مدينة طولكرم

طولكرم مدينة فلسطينية تقع شمال غرب الضفة الغربية وهي محافظة تضم حوالي ٤٠ قرية، تبعد ١٥كلم عن ساحل البحر المتوسط حيث يلتقي السهل بأقدام جبال نابلس، ولطولكرم أهمية تجارية وعسكرية وكان له أثر كبير في نمو المدينة، كما أنها مركز مواصلات بين الداخل والخارج وتتميز المدينة بخصوبة تربتها وغزارة مياهها إذ تشتهر في زراعة الحمضيات والأشجار المثمرة وتربية الدواجن، كما لطولكرم آثار قديمة العهد إذ تعود إلى عصر الرومان، وأن استيطان المدينة يعود إلى أيام الكنعانيين، وكلمة طولكرم تعني (جبل الكرم) وفيها وقعت المعركة الشهيرة (أجنادين) بين المسلمين والروم عام ٦٣٧م. وأن أصل سكان المدينة هم من بنو "بهراد" وهي إحدى القبائل العربية التي نزلت قبل الإسلام ومن أهم قادتها "المقداد أبن الأسود".

أول مدرسة تأسست في طولكرم سنة ١٨٨٨م ثم أصبحت في المدينة ثلاث مدارس ابتدائية وثانوية وابتدائية للبنات ثم تم إنشاء مدرسة مختصة بالزراعة إلى أن أصبح في المدينة ٢٢ مدرسة ومعهد، كما يحيط بالمدينة ٧ مستوطنات يهودية وهي:

يادحنا – بورجتا – نيتساني – بيرونانيم – يانوب – عولش – نونوبوت. كما تعمل حكومة العدو الصهيوني على بانوراما (ترانسفير" لسكان المدينة حيث أن اتجاها يسود المؤسسات الصهيونية على ضرورة تنفيذ خطوات عملية على هذا الصعيد، إذ تعمل حكومة العدو على إبعاد (١٠٠٠) ألف رجل من بيوتهم ومدينتهم لمدة أيام وباشرت بخطوات تصعيدية ضد الشعب الفلسطيني مثل هدم بيوت السكان العرب ومصادرة أراضيهم.

إعـــداد
الرفيق إبراهيم أبو عرب

# المالكي عاد إلى حيث يجب أن يكون

**بقلم ح. ب**

نوري المالكي الذي لم يكن في دائرة الضوء السياسي قبل الاحتلال الأميركي، أصبح بعد الاحتلال، واحداً من الذين وقفوا في لائحة الاصطفاف أمام مقر الحاكم الأميركي للجلوس على المقعد المحدد له على طاولة مجلس الحكم الانتقالي.

ومن يراقب تدرج المالكي على سلم "النجومية السياسية" لا يجد كثير عناءٍ ليرى أن هذا التدرج ارتبط طرداً بحجم تدرج تزايد النفوذ الإيراني في معطى الواقع العراقي على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية. وأن هذه النجومية بلغت ذروتها يوم بدأ النظام الإيراني يمارس دوره في العراق كمحتل من الباطن مالئاً الفراغ الذي خلفه خروج المحتل الأميركي.

إن المالكي الذي بدأ إطلالته السياسية عبر فعاليات ما سمي بمؤتمر" المعارضة العراقية "وكان من الموقعين على "إعلان شيعة العراق"، بات ظاهرياً بعد عام /٢٠١١ وكأنه الحاكم بأمره.

لقد قبض على السلطة التنفيذية وأمسك بمفاصل التشكيلات العسكرية والأمنية، وسرب ثروة العراق في مزاريب، بعضها كشف النقاب عنه وبعضه لم يكشف، وبقي طي الكتمان حتى لحظة إزاحته عن الموقع المقرر في هرمية السلطة، وحيث تبين أن المالكي الذي كان يقدم نفسه بأنه "رجل العراق القوي" لم يكن سوى أداة تنفيذية للغرفة السرية التي كانت تديرها المخابرات الإيرانية، والتي كانت تشرف على إدارة الملفات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وكل ما له علاقة بالشأن العام العراقي.

لقد ثبت بالحس والملموس أنه طيلة وجود المالكي في رئاسة الحكومة لم يكن يتصرف بعقلية رجل الدولة الحريص على إعادة بناء العراق الذي هدمه الاحتلال وضرب مرتكزات بنيانه السياسية، بل كان يتصرف بخلفية العقلية الميليشياوية .وهذه العقلية برزت مشاهدها من خلال استمراره بتنفيذ استراتيجية المحتل الأميركي التي تلاقت وتقاطعت مع استراتيجية النظام الإيراني، والهادفة إلى الحؤول دون استعادة العراق لوضعه الطبيعي، ودون إعادة تنظيم الحياة السياسية على قاعدة الانتماء بالمواطنة، ودون إعادة ثروة العراق المسربة والمهربة إلى خزينة الدولة .

إن شيئاً من هذا لم يحصل، بل الأكثر من ذلك، فإن المالكي بدا منذ أطلقت يد النظام الإيراني بضبط إيقاع الوضع في العراق قياساً على مصالحه ومشاريعه يتصرف كرئيس مليشيا أكثر منه رئيس سلطة تنفيذية. وقد اختبر هذا السلوك الميليشياوي في تعامله مع كافة الملفات ذات الصلة بالشأن العراقي. فهو بالنسبة للمال العام، تعامل معه بأنه مال خاص جرى توزيعه على الأزلام والمحاسيب وتغطية فاتورة الإنفاق الإيرانية ومن العبث بالمال العام، إلى الإدارة التي نخرها الفساد ومعها صنف العراق دولة فاشلة كما بينت القيود الدفترية أن الأموال التي تدرج في أبواب الموازنة أنها للدفاع إنما كانت تذهب للتشكيلات الميليشياوية وليس أدل على ذلك سوى الرقم المصرح به بأن خمسين ألف متفرغ كانوا يقبضون رواتب دون أن يكون هناك أي توثيق لأسمائهم. وتبين أن هؤلاء "الفضائيين" إنما كانوا تشكيلات مليشياوية تديرها المخابرات الإيرانية لتأدية وظائف أمنية وعسكرية في داخل العراق وخارجه.

هذا كله كان غيض من فيض على السلوك الميليشياوي والأكثر دلالة على الطبيعية الميليشياوية للعقلية السلطوية للمالكي، هو الخطاب السياسي الذي أطلقه أثناء مواجهة الحراك الشعبي الذي انطلق تحت عناوين المسألة الوطنية. فعندما يُقدم مسؤول وهو الأول في هرمية السلطة على إطلاق خطاب سياسي مفعم بالمفردات المذهبية والطائفية ويستحضر محطات مؤلمة في التاريخ العربي، ليسقطها على الحاضر بغية تأجيج المشاعر المذهبية والطائفية واللعب على أوتارها لتوظيفات سياسية، فهذا دليل قاطع بأنه يتصرف بعقلية المسؤول المكتمل المواصفات

الميليشياوية.

إن هذه الوقائع التي أماطت اللثام عن طبيعة التكوين السياسي المالكي بماضيه وحاضره. لم توفر له ديمومة في هرمية السلطة والسبب في ذلك أنها حجم الاعتراض الشعبي وفعالية المقاومة الشعبية التي فرضت عليها العسكرة كرد فعل على إجرامية وعنف إدارة المالكي الميليشياوية، أربكت العملية السياسية التي كان يديرها .

بعد إعادة تركيب السلطة وتوزيع مواقع النفوذ، لم يحصل أي تبدل جوهري في إدارة الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية، نظراً لكون المالكي كان يمثل نهجاً سياسياً، وهذا النهج وأن أدخلت عليه بعد التعديلات الشكلية عبر تدوير بعض الزوايا، إلا أنه بقي محافظاً على جوهره وخاصة بما تعلق بإفرازات الاحتلال ونماذجها الصارخة المتمثلة بحل الجيش العراقي، واجتثاث البعث، وتطييف الحياة السياسية وتشريع التقسيم الواقعي للعراق قياساً على خارطة توزع الانتشار السكاني بحسب الانتماء الإيماني المذهبي.

مع هذا التركيب الجديد للسلطة أعيد تسمية المالكي نائباً رئيساً للجمهورية كي يستفيد من حصانة الموقع ولكي لا تفتح ملفاته في الفساد وقد أعيد تسميته قائداً لما يسمى بالحشد الشعبي.

هذا التشكيل الميليشياوي ذي البنية المذهبية الذي أطلقت صفارة تأسيسه بفتوى دينية مذهبية شرع في مجلس الوزراء وأنيط به الدور الأبرز في تنفيذ العمليات العسكرية والأمنية تحت الأمرة الإيرانية.

ومع استلام المالكي لإمرة "الحشد الشعبي"، يكون قد عاد إلى مسرح الأحداث الأمنية والسياسية من نافذة إمرته لتشكيل ميليشياوي بعدما خرج من باب السلطة التي كان يديرها بعقل مليشياوي.

هذا التشكيل الميليشياوي الذي يرتفع عدده وعديده ليصبح جيش مكون سياسي ببنية مذهبية يراد له أن يحاكي في أهدافه السياسية تشكيل البيشمركة في شمال العراق، كما محاكاة ماهو مزمع تشكيله تحت مسمى الحرس الوطني في غرب العراق.

ومع الخطورة التي تشكلها عملية إبراز هذه التشكيلات الأمنية في وقت تتسارع فيه الخطوات لإجهاض التحولات الوطنية الإيجابية التي أفرزتها انتفاضة شعب العراق يعود المالكي إلى حيث يجب أن يكون، مسؤولاً مليشياوياً أخضع لدورة تدريبية في هرمية السلطة التي أدارت العملية السياسية.

لكن إذا كانت التطورات قد فرضت هذا الأمر الواقع، إلا أن ذلك ليس قدراً، بل إسقاطه حتمي، لأن من أسقط الاحتلال الأول وجوّف بطن الاحتلال الثاني قادر على إسقاط إفرازات الاحتلال أياً كانت مصادر إرضاعها الدولية والإقليمية .وعناصر إسقاط هذه الإفرازات متوفرة عبر معطى المشروع الوطني الذي تحمل لواءه قوى الثورة والمقاومة والتغيير، وأن ألف باء إسقاط هذا المشروع هو الحؤول دون تمرير قانون تجريم البعث وحظره، وإنشاء الحرس الوطني، الذي إذا ما شرع بقانون، فإن "الحشد الشعبي" سيشرع أيضاً بقانون بعدما شرع بمرسوم والبديل هو المشروع السياسي الوطني الذي أطلقته قوى الانتفاضة والذي دعت فيه إلى تجميد العمل بدستور بريمر وإلغاء كل القرارات الصادرة ومنها حل الجيش واجتثاث البعث، وإصدار عفو عام ، وإطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين والتعويض عليهم، وتشكيل حكومة مستقلة من ذوي الكفاءات المشهودة، وتشكيل هيئة تأسيسية تتولى وضع مشروع دستور يطرح على الاستفتاء العام تعقبه انتخابات عامة استناداً إليه. وعندها تتم عملية إعادة هيكلة الحياة السياسية والتي تكشف حقيقة مكامن القوة في الوضع الشعبي والسياسي العراقي، ومعها تتحدد من هي القوى السياسية التي تملك مشروعية التمثيل السياسي استناداً إلى الاستفتاء الشعبي وليس استناداً إلى الاتكاء على الدعم الأميركي والإيراني.

* * * *

# قرار «اجتثاث البعث» عار في جبين الديموقراطية الأميركية
## وتكرار التلويح به دليل على أن البعث يمثل الخطر الأوحد على كيان الاحتلال

**حسن خليل غريب**

مع اعترافنا بحقوق كل الألوان التي خلقها الله على هذه الأرض في العيش بحرية وكرامة والحق بتقرير المصير، فألوان البشر الأربعة كلهم خلق الله، ولأجلهم جميعاً زرع في الإنسان غريزة الحرية والمساواة، فلا «فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى». ولا فضل للون على آخر إلاّ بمقدار ما يقدمه للإنسانية من منافع. ولهذا فإن البعثيين ليسوا «هنوداً حمراً» كما ليسوا من «العرق الأسود»، لكي تخضعهم إدارة الرأسمالية الأميركية لإرادتها وتوظفهم خدماً في بلاط أباطرتها الرأسماليين.

وخلافاً لإرادة الله في خلقه، تكوَّنت الإيديولوجية الأميركية على تفضيل اللون الأبيض ونصَّت على أنه من واجبات البشرية كلها أن تخضع لسلطة لونهم المفضَّل، وتتناوب على خدمته. وإن هذه الإيديولوجية تستند إلى ما جاء في كتب التاريخ نقلاً عن لسان كبار مؤسسي أميركا. وعن ذلك سننقل بعض ما جاء في كتب التاريخ الأميركي، على ألسنة بعض قادتهم، ومن أهمها الشواهد التالية:

-في العام ١٨٥٥، قال أحد أشهر الأطباء الأميركيين: »إن إبادة الهنود الحمر هو الحل الضروري للحيلولة دون تلوث العرق الأبيض. وإن إصطيادهم اصطياد الوحوش في الغابات مهمة أخلاقية لازمة لكي يبقى الإنسان الأبيض فعلاً على صورة الله«.

-كما أن الرئيس أندره جاكسون الذي تزين صورته ورقة العشرين دولاراً، هو الذي رفع شعاره الشهير »اقتلوا الهنود واسلخوا جلودهم، لا تتركوا صغيراً أو كبيراً ، فالقمل لا يفقس إلا من بيوض القمل«.

وعلى مكاييل تلك الإيديولوجية، التي قال عنها فرنسيس فوكوياما، الفيلسوف الأميركي، أنه على أعتابها سيكتب اللون الأبيض الأميركي «نهاية التاريخ»، صدر القرار الأميركي الأول «اجتثاث البعث» الذي أعلنه بول بريمر، حاكم العراق بعد الاحتلال، في الأول من أيار من العام ٢٠٠٣، ولم يكن من المستغرب أن الإعلان جاء مترافقاً مع إعلان جورج بوش، الرئيس الأميركي الذي في عهده تم احتلال العراق، في خطاب النصر الذي أطلقه من على متن أحد البوارج الأميركية. وكان يراد من ذلك القرار تطبيق إيديولوجيا القتل الأميركي بحق البعثيين الذين لم يتنازلوا عن أرضهم وقرارهم الوطني أمام إملاءات الإمبراطور الأميركي الأبيض. وهو قرار شبيه بالقرارات التي أصدرها مسؤولون أميركيون سابقون بحق الهنود الحمر حينما أصدروا أحكاماً بسلخ جلودهم.

وهنا، نتساءل: لماذا اجتثاث حزب البعث وليس غيره؟

إذا كان الهنود الحمر، أصحاب الأرض الأميركية الأصليين، قد شكَّلوا عائقاً في وجه موجة استيطان الأوروبيين البيض، فصدرت الأحكام بقتلهم وسلخ جلودهم، فإن حزب البعث يشكل العائق الأساسي في وجه موجة الاستيطان الثانية التي غزت العراق واحتلته، فكان لا بُدَّ من استئصاله، أي كان لا بُدَّ من اجتثاثه.

فقرار اجتثاث البعث في القرن الواحد والعشرين، هو شبيه بقرار استئصال الهنود الحمر في القرن الخامس عشر. وأما الفرق بينهما فهو أن قرار استئصال الهنود الحمر كان العامل الأول الذي أسهم في تكوين الإيديولوجية الأميركية وأكسبها الطابع الوحشي، فكانت الأكثر عنصرية في التاريخ البشري، وكان من السهل تطبيقها لأنها كانت بعيدة عن أنظار الرأي العام العالمي حيث إن هذا الرأي لم يكن موجوداً منذ خمسة قرون. فكان المستوطنون الأوربيون هم الجلاد البعيد عن المحاسبة والمساءلة.

وأما قرار اجتثاث البعث، الذي جاء بعد اكتمال تكوين إيديولوجية الجريمة الأميركية، وإن كان يحمل عناصر تلك الإيديولوجية وأركانها الأساسية، فإنه جاء في زمن مختلف وخصم مختلف.

وأما الزمن فهو وجود التشريعات الأممية والإنسانية، ووجود شهود عليها في حدها الأدنى على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على مؤسسات القرار الرسمي فيها.

وأما الخصم فهو مختلف عن الهنود الحمر لأنه قوي المراس ومتجذِّر الأسس في وعي الجماهير على مستوى العالم بشكل عام والعرب بشكل خاص. هو خصم، منذ اعتناقه عقيدة البعث، أقسم على أن الاستعمار آفة يجب اجتثاثها مهما بلغت العوائق والتحديات والتضحيات.

إن حزب البعث، ليس من الهنود الحمر الذي يسهل على الولايات المتحدة الأميركية، ومن كل ما يجاريها ويساعدها على اقتراف جرائمها في العراق، وهو ليس من اللون الأسود الذي يرغمه الأميركيون على خدمة اللون الأبيض الأميركي خاصة والغربي عامة، فلون البعث إنساني يدافع عن كل الألوان طالما هويتها إنسانية، ولن يركع أمام كل جرائم

أميركا، ولن ترهبه قرارات الاجتثاث والتجريم مهما تذاكى عملاؤها وشركاؤها في إخراجها وتزويقها بكافة خدع الديموقراطية.

لم يكن اختبار البعث بالشيء الجديد، بل تجاوز البعث الاختبار الأقسى والأشد هولاً، على الرغم من تضافر قوة أميركا «الشيطان الأكبر» مع (إسرائيل) «الغدة السرطانية»، مضافاً إليهما قوة النظام الإيراني الذي يزعم زوراً أنه يحارب ذلك «الشيطان» ويزعم أنه سيقتلع تلك «الغدة»، هذا ناهيك عن كل الدول التي هربت من العراق بعد بقائها فيه أشهراً معدودة، حينذاك لم تتردد بالهروب عندما استشعرت بخطر (البعث) الداهم الذي حوَّل أرض العراق إلى ما يشبه (جهنم الحمراء) تحت أقدامهم. وإذا كان الآخرون قد تناسوا الدرس فإننا سنحيلهم إلى ما قاله جاك شيراك، الرئيس الفرنسي في تلك المرحلة.

وأما الآن،

وبعد أن تلطى الأميركيون وكل دول التحالف الذي شكلوه في العام الماضي، تحت قبعة «محاربة الإرهاب».

وبعد أن تخفَّى الإيرانيون تحت قبعة ما زعموا أنه حرب على «التكفيريين»،

فإن بنادقهم وطائراتهم و«حشدهم الشعبي المتمذهب»، تصوَّب ضد الإرهاب وضد التكفيريين بالشكل، ولكن أعينهم بالفعل مصوَّبة ضد البعث، فلماذا؟

بعد قرار بريمر،

وبعد مشروع قانون المساءلة والعدالة،

وبعد قانون المادة ٤ إرهاب،

وأخيراً وليس آخراً بعد مشروع «قانون تجريم البعث»،

كلها قرارات وقوانين لم تأت تحت عناوين مكافحة الإرهاب ولا مكافحة التكفيريين، بل جاءت نهاراً جهاراً تحت عنوان البعث –اجتثاثاً ومساءلة وإرهاباً- ليس لسبب إلاَّ لأن البعث يشكل العصا التي تقرع على رؤوسهم، وتضرب أقفيتهم، وتزرع الرعب في نفوسهم، لذا جاءوا بتقليعة جديدة هو إصدار الحكم بحق البعث وتجريمه من أجل اقتلاعه من نفوس العراقيين، ولكنهم بئس ما فعلوا. فإن البعث والشعب العراقي أصبحا يمثلان الثورة الحقيقية ضد الإرهاب والتكفير، بما يعلنانه من حق بتحرير بلدهم من كل آثار العدوان وشروره ومآسيه. وهما بالحقيقة، البعث والشعب العراقي، يقاتلان من أجل اجتثاث «الإرهاب الأميركي»، و«الحركة التكفيرية للنظام الإيراني».

ماذا يعني استمرار استصدار القوانين والقرارات المتتالية لـ«اجتثاث البعث»؟

إن دلالات الاستمرار لا تخرج عن كونها من أهم مظاهر قوة البعث، لأنه على الرغم من كل أنواع الجرائم التي ارتكبها التحالف الثلاثي بحق البعثيين، منذ احتلال العراق حتى الآن، يدل كل قرار جديد أو مشروع قانون أن البعث ما زال حياً يؤرق مضاجع كل من يريد اجتثاثه. والاستمرار باستصدارها ليس لضعف دبَّ في حركته بل لأن حركته النضالية ما تزال مستمرة ولم تضعف، وإنما الضعف يدبُّ في أوصال أعدائه، وإلاَّ لما كانوا يأبهون به لو كان ضعيفاً، أو ميتاً لأن الضعيف أو الميت لن يشكل خطراً على أحد.

فليطمئن البعثيون والقوميون في الوطن العربي وفي الخارج على أن حزبهم ما يزال بخير على الرغم من كل الصعوبات التي تحاصره، وعلى الرغم من كل الجرائم التي تُرتكب بحق مناضليه.

وإننا ننتظر من كل حركات التحرر في العالم أن لا تنسى إكليل العار الذي يتوِّج جبين كل أميركي سكت عن جرائم إدارته، وكل عربي فقد الأمل وأصابه اليأس بالتحرير وانحاز إلى جانب أعداء العراق، كما يكلل العار جبين كل إيراني أو من يتعاطف مع النظام الإيراني ساكتاً عن جرائم ذلك النظام بحق البعث والبعثيين. وللجميع نرفع النداء التالي: إلى متى تسكتون عن فعلة الأميركيين والإيرانيين الذين يستعبدون العرب وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ وإلى متى تجهدون النفس لاستعباد البعثيين وقد تخرجوا من مدرسة حزبهم الذي دعاهم للموت في سبيل الحرية؟

وإذا كانت الإيديولوجيا الأميركية تعمل على قتل الناس كأنهم بعوضاً فنقول لهم: لقد تجاوز الزمن مرحلة حلم فيها الأميركيون أن التاريخ قد انتهى عند حضارتهم التي تستعبد الناس من أجل برميل من النفط يصب ثمنه في جيوب الطبقة الرأسمالية. وانتهى الزمن الذي حلموا به أنهم سيكتبون التاريخ على هواهم. وليعلموا أن الذي منعهم من تحقيق ذلك الحلم هم البعثيون عندما جابهوا مع حلفائهم طوابير الاحتلال، ومنعوهم من التلذذ بإعلان النصر، وألحقوا الهزيمة بأميركا، آلة عسكرية واقتصادية.

وإذا كانوا لم يقتنعوا، فإن الجواب يأتيهم من البعث الذي يؤرق مضاجعهم حتى الآن، وهو يمثل بفكره ونضالاته أمل الأمة في التحرر من الاستعمار.

وإنه بناء على ما جرى لهم بالأمس القريب، وطالما البعث حتى الآن يتعرض إلى تهديد من هنا، أو تهديد من هناك. باجتثاث من هنا، أو اجتثاث من هناك. بتجريم من هنا أو تجريم من هناك. فليتأكدوا أن البعث قوي قوة الصخر العربي، وستتحطم على صخوره كل موجات الإرهاب الأميركي، وكل موجات التكفير الإيراني. وسيرحل عن أرض الرافدين كل الأفاقين المستعمرين الآتين من شرق الوطن العربي أو من غربه. ولكن البعث سيبقى راسخاً قوياً مقتدراً عميق الجذور في عقول العراقيين وضمائرهم ليغسل العار بإخراج آخر طائرة أميركية من سماء العراق، وإخراج كل معتد آثم من جنود (فيلق القدس) وقادته.

# القضية اليمنية
# التفتيش عن بصيص ضوء في آخر النفق المظلم

**بقلم ح.غ.**

كمثل معظم قضايا الحراك العربي، تحوَّل المشهد في اليمن إلى حركة احتكرت قيادتها وتوجيهها قوى داخلية وخارجية لتنفيذ برامجها واستراتيجياتها الخاصة، طبعاً التي لا تعني لها مطالب الشعب المغبون شيئاً، ولا علاقة لها بواجبات المحافظة على وحدة الدولة والمجتمع على الإطلاق. وتوزعت القوى التي تعبث بمصير اليمن في هذه المرحلة على الشكل التالي:

-النخب العشائرية والطائفية التي تباينت مصالحها وتضاربت، وأغرتها أهداف وصولها إلى الحكم طمعاً بمغانمه.

-الكيانات العربية المجاورة لليمن، ولعلَّ السعودية وسلطنة عُمان هما المقصودان بذلك.

-الموقع المصري لتشاطئه ومشاركته في حق السيادة على البحر الأحمر وباب المندب.

-النظام الإيراني، القوة الإقليمية الطامعة بموطئ قدم على شواطئ البحر الأحمر، وخاصة باب المندب المعبر الجغرافي الاستراتيجي.

-الولايات المتحدة الأميركية كلاعب رئيسي في رسم خرائط الوطن العربي بما يتناسب مع استراتيجيتها في منع الوحدة العربية. وهي التي تعمل الآن من أجل إعادة دول هذا الوطن إلى مرحلة ما قبل القطرية.

وهنا، أيضاً، وكمثل ما أمرت القوى الدولية والإقليمية باستلاب الحراك الشعبي العربي وسرقته، على قاعدة التفتيت والتقسيم، مستغلة نقاط الضعف في الأنظمة والمجتمعات الشعبية العربية، رُسمت أيضاً خطوط مماثلة لها في اليمن. وطبعاً بمشاركة القوى الداخلية والاتكاء عليها.

واستناداً لكل ذلك سنقوم بمحاولة لإضاءة بصيص من نور في آخر نفق اليمن المظلم في هذه المرحلة، فكيف تبدو الصورة الآن؟

من بديهيات الأمور أنه عندما دخل الخارج على خط الحراك الشعبي العربي إنما دخل متظللاً بشعارات وأهداف الجماهير ليبدو وكأنه حريص على مصالحها وحاجاتها للحرية ورغيف الخبز. ولذلك عمل تحت سقف شعار الجماهير المعلن (الشعب يريد إسقاط النظام)، مستفيداً من أخطاء الأنظمة، ومستغلاً حاجة القوى الداخلية للاستقواء بأية عوامل من أجل ترجيح كفتها بالاستيلاء على الأنظمة التي يمكن أن تتساقط، تلك القوى التي استثمرت الحراك الشعبي وراحت تقوده وتغذيه.

وإذا استعدنا المشهد الذي بدا عليه الحراك اليمني في بداياته لكان من الواضح أنه كان امتداداً للصراعات الداخلية بين القوى المحلية المتحالفة منذ التسعينيات، والتي كانت العامل الأساسي في استمرار نظام علي عبد الله صالح. تلك الخلافات أغرت الحوثيين، لاسترجاع مكان لهم في مرحلة سابقة، فعسكروا الصراع مع النظام بين العامين (٢٠٠٤ – ٢٠١١). وتلك العسكرة دفعتهم إلى أحضان الإغراءات الإيرانية التي أخذ النظام الإيراني يبذلها لكل من يستجيب له. ولا يخفى أن دور النظام المذكور باحتلال العراق مكَّنه من الخلاص من الحكم الوطني، والتحرر من حواجزه التي كان يدرأ فيها الخطر عن العمق العربي. فأخذ يتسلل إلى حيث يجد موطئ استجابة له، وكان يزداد تسلله بالحجم والكثافة كلما أنس ضعفاً في جسد الاحتلال الأميركي الذي كانت المقاومة العراقية تحدثه فيه. وهنا لا ننسى أن الدور الإيراني بدأ يميل باتجاه القوة منذ احتلال العراق، الذي لولاه لما تجرأت إيران على المساس بالأمن القومي العربي.

ومن النتائج التي حصل عليها كانت في اليمن حيث استجاب الحوثيون للإغراءات الإيرانية وراحوا يتلقون الدعم الإيراني من أجل تكوين قوة فاعلة يستعيدون بها بعضاً من دورهم التاريخي السابق.

ولهذا، مستغلين الضعف في جسد نظام علي عبد الله صالح، بعد تفكك اللحمة مع حلفائه، ابتدأ الحوثيون حراكهم في العام ٢٠٠٤ وتحولت المواجهات المتقطعة إلى صراع مستمر بينهم وبين علي عبد الله صالح وعلي محسن الأحمر حتى العام ٢٠١١، وكان حتى هذه اللحظة ما يزال يتمدد وينتشر حتى بلغ أعلى مستوياته في أواخر العام ٢٠١٤، وما يزال. فهو قد وصل إلى قلب صنعاء، العاصمة اليمنية. فكان هذا الوصول من أخطر ما جرى في اليمن، وأصبح اليمن على شفير مهوارين خطرين، وهما: تقسيم اليمن وإغراقه بحرب أهلية قد تطول إذا لم يتدارك المعنيون من الأنظمة العربية تلك الكارثة ويدرأون مخاطرها على أمنهم الوطني واستتباعاً على الأمن القومي العربي بأكمله.

من هذا الواقع، إذا صدقت بحسب التقارير، لم يصل الحوثيون إلى هذا المستوى من القوة بالوصول إلى صنعاء لقوة فيهم، بل لضعف في جسد النظام أولاً، ولولا دعمهم بقوة يمنية داخلية أخرى ثانياً ودعم خارجي ثالثاً.

وإذا كان ما يهدد الوضع في اليمن حالياً هو ما اعتُبِر انتصاراً للحوثيين، فمن المناسب والضروري أن نطلَّ عن كثب على خلفيات صورة الوضع الراهن، لنسهم في وضع

مجموعة من الأفكار التي قد تحدد مسار الأوضاع في المرحلة اللاحقة والعمل على تصويبها.

من المعروف أولاً أنه ليس هناك تقاطع إيديولوجي مذهبي بين المذهبين الزيدي (الحوثيون) والمذهب الإثني عشري (المذهب الذي يدين به النظام الإيراني) سوى في بواكير الانتساب لآل بيت الرسول. وإذا كان المذهب الإثني عشري يحصر الخلافة في أبناء الحسين بن علي، فإن المذهب الزيدي يحصره بأبناء أخيه الحسن، وهذا يؤكد أن المذهب الزيدي لا يؤمن بعقيدة (المهدوية) التي يؤمن بها النظام الإيراني الحالي.

ولهذا الجانب العقيدي، مضافاً إلى جوانب عقيدية أخرى، نعتبر أن أسباب العلاقة بين الحوثيين وإيران ليست لأسباب عقيدية مذهبية، وإنما هي لأسباب مصلحية أخرى، وهي كمثل تلك العلاقة التي جمعت حركة حماس ذات المذهبية السنية والنظام الإيراني. نسوق هذا السبب لكي نؤكد بأن ما يجمع هذا مع ذاك ليس بأكثر من علاقة تبادل مصالح مرحلية. وهذا ما يساعدنا على تصور حلول للمشكلة المطروحة الآن.

لكن المرحلة هذه، على الرغم من أنها ليست استراتيجية، إلا أن خطورتها ماثلة بأنها تعطي إيران أوراق قوة إضافية في مرحلة تحقيق خططها بالاستيلاء على أكثر ما يمكن من العمق العربي. وإن استمرار علاقاتها مع الحوثيين، خاصة بعد أن يتحولوا إلى قوة أساسية حاكمة في اليمن، سيسمح لها بالوصول إلى مشارف مصر وبناء حدود مشتركة مع الخليج العربي بشكل عام وبالسعودية بشكل خاص. وهذا كله يعني أن النظام الإيراني سيحاصر السعودية من الشمال لجهة الحدود مع العراق، ومن الجنوب لجهة حدودها مع اليمن. كما يعني أن تلزيم الأميركيين مسألة القضاء على تنظيم القاعدة، أكان من الجو أو من غيره يعني إضافة عوامل التعقيد على الأزمة لأن الأميركيين لا يقومون بأي عمل خدمة للإنسانية، بل يتسللون من خلال دورهم هذا لتوفير مناخات مناسبة تتيح لهم الإمساك بمفصل أو آخر من مفاصل الدولة اليمنية واختراق سيادة الدولة على اتخاذ القرارات السيادية والسياسية والأمنية.

**أين يقع الحوثيون في تاريخ اليمن؟**

حكم أسلاف الحوثيين اليمن لقرون عديدة باسم المذهب الزيدي وبقيادة (الإمام)، وظلَّ حاكماً إلى أن تم إلغاء (نظام الإمامة) في العام ١٩٦٢، حينها انتقل نظام الحكم إلى نظام جمهوري. ولكن إلغاء النظام لم يعن القضاء على المذهب، بل ظلَّت له امتدادات شعبية كمكوِّن من المكونات الطائفية والعشائرية للمجتمع اليمني، له مصالحه ومطالبه. وإن كانت مطالبه المعيشية لا علاقة لها بالمذهب، بل تشكل نقطة تقاطع مع مطالب الشعب اليمني كله سواء أكانت لها علاقة بالعامل الاقتصادي حيث يعم الفقر ويشمل كل مكونات الشعب اليمني، أو ما كانت له علاقة بالمشاركة في الحكم والحريات السياسية. ويظهر أن حالة الإقصاء من الحياة السياسية التي مارستها الأنظمة التي حكمت اليمن بحق الحوثيين، منذ العام ١٩٦٢، كانت من العوامل التي كمنت في نفوس النخب السياسية والمذهبية في الوسط الحوثي، والتي كانت تنتظر الفرصة المناسبة لكي تعود إلى الواجهة.

إن عملية الإقصاء التي تمارسها معظم الأنظمة العربية، هذا إذا لم تكن كلها، لمكوِّن طائفي أو عشائري أو سياسي، ستكون له ارتدادات سلبية على علاقة هذا المكون أو ذاك مع النظام بشكل خاص ومع المجتمع الوطني بشكل عام. ومن خلال دراسة تاريخية بسيطة لمثل حالات الإقصاء التي تجري تدل على أن المكونات التي يجري إقصاؤها تشكل أرضاً خصبة لاستغلال القوى الخارجية. وما جرى للحوثيين في اليمن في ظل النظام السابق من إقصاء، مهما كانت أسبابه، طالما لم يتحولوا مذهبياً إلى حركة دينية سياسية، يشكل ثغرة في جدار بناء مجتمع وطني في اليمن يغلِّب الانتماء للوطن أكثر مما يغلِّب لانتماء إلى مذهب أو عشيرة.

نسوق ذلك، من أجل تشخيص سليم لمظاهر التمرد الحوثي في اليمن، الذي لن نبرر على الإطلاق تحوُّله إلى ظاهرة دينية سياسية تستعين بالدعم الإيراني، وتحمل السلاح في وجه الدولة، بل من أجل معالجة مرحلية سلمية لكل مظاهر المذهبية والعشائرية في أي مكان من الوطن العربي. وهنا، تستحضرنا كل التجارب المماثلة التي استغلَّت فيه الدول الخارجية عامل الإقصاء الذي مارسته بعض الأنظمة الرسمية بحق هذه الأقلية أو تلك من الأقليات الطائفية. ولا يغيب عن بالنا التجربة اللبنانية التي كانت المثال الأول في التأسيس للاختراق الخارجي للنسيج الوطني اللبناني من خلال الدعم والإسناد الذي وفرته القوى الخارجية للأقليات الطائفية منذ ما قبل استقلال لبنان حتى الآن، فكانت تلك الأقليات كـ(أحصنة طروادة) يتسلل بواسطتها الغزو الخارجي للتلاعب بمصائر مجتمعاتنا. تلك التجربة التي تمَّ تعميمها في العراق بعد الاحتلال، وهلمَّ جراً لما جرى ويجري في معظم أقطار الحراك العربي الراهن.

وكي لا نغرق في الندب والندم، نرى أمامنا في اليمن، كما في معظم أقطار الأمة العربية، وقائع في غاية من الخطورة، ظواهر الاستغلال الخارجي من أجل تسعير الاقتتال داخل المجتمع الواحد. كما نرى أن الدخول إلى بداية للحلول أصبح ضرورياً جداً في اليمن اليوم خاصة أنه يؤسس إذا ما استمر النزيف لساحة جديدة في دول الخليج العربي لإدخالها في دائرة الخلخلة ذات الطابع الطائفي من أجل استكمال روزنامة مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي أفرد لتلك المنطقة مكاناً في استراتيجيته.

ولذلك، ومن أجل استدراك المخاطر.

دعونا نتناسى الفرز التقليدي للأنظمة العربية بين دول تقدمية ودول رجعية كما كان سائداً في السابق، فالخطر يداهم الجميع، ولن تنجو مراكب أحد من الغرق.

ودعونا نقلع عن الغرق في أوهام الصراع بين الديكتاتوريين والديموقراطيين، وأوهام انتصار مشروع مذهبي على مشروع مذهبي آخر.

ودعونا نترفَّع عن أوهام إمكانية التغيير في بُنى الأنظمة الحالية بشكل جذري، وهذا لن يحصل على الإطلاق لعلاقة التغيير بالبنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع القومي بشكل عام والمجتمع القطري بشكل خاص.

ودعونا نترفَّع عن انتظار المهدي التقدمي المنتظر لكي يخلص الأمة وأقطارها مما هي فيه، لأنه لن يأتي في ظل حالة الموات التي تعيشها حركة التحرر العربية.

ولأن الانتظار يزيد من حدة المخاطر ويفاقم من شدتها، نناشد الآن ما هو قائم من أنظمة عربية تشعر بمخاطر ما يجري على أمنها الخاص، وعلى أمن الأمة العام.

ولأن مقالنا يتناول بالتحليل واقع القضية اليمنية، دعونا نناشد نظامين اثنين لهما علاقة وثيقة بما يجري، وهما المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، بأن لا تنتظرا كثيراً لتحددا أدواراً مستعجلة للقيام بمبادرة عربية جدية لإنقاذ اليمن من أجل إنقاذ أمنيهما.

ولمجمل تلك الوقائع والمخاطر كان لا بُدَّ من تصور لحلول تقطع الطريق على تمدد الأزمة وتعميق عوامل الشك والريبة بين المتقاتلين المحليين، كان لا بُدَّ أيضاً من تبيان ثوابت الأفكار التي ننطلق منها لاقتراح الحل، وتلك الثوابت تستند إلى المبادئ التالية:

إن أية حلول لا تأخذ بعين الاعتبار منع الإقصاء لأي مكون اجتماعي يعني إبقاء الجمر تحت الرماد، الذي ما أن تسنح الفرصة سيشتعل من جديد. وأحسب هنا أن نزع الفتيل أو إخماد النار يتم بإعادة دور للحوثيين في النسيج الوطني اليمني من جهة، وإيلاء معالجة المشاكل المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لكل الشعب اليمني من جهة أخرى. وهذا المبدأ يُعتبر البداية في نزع فتيل الأزمة وسحب الذرائع من يد أي كان وبشكل خاص سحب الذرائع من أيدي الحوثيين. ولأن استمرار الأزمة في اليمن وإهمال حلها بشكل سريع سيزيد من تعميقها ويجعلها عصية على الحل، ولذلك نحسب أن الحل يتم بتضافر عاملين اثنين، وهما:

**-العامل الأول: توحيد الجهود الداخلية اليمنية** والعمل على صياغة نقاط الالتقاء بين شتى المكونات السياسية الفاعلة، برؤية وطنية وقومية جامعة. آخذين بالاعتبار إلغاء أسلوب الإقصاء. وهذا يقتضي الاتفاق على قيام مصالحة وطنية حقيقية بين مكونات الشعب اليمني بعيداً عن مبادئ المحاصصات الفئوية بين تلك المكونات.

**-العامل الثاني: الاستعانة بالجهود العربية**، ومنها بشكل خاص جهد السعودية ومصر، خاصة أن لهاتين الدولتين مصلحة مباشرة باستمرار وحدة اليمن واستقرار الأمن فيه. لأن تقسيم اليمن يجعله عرضة لتعميق التواجد الخارجي، والذي إذا ما حصل يعني استمرار الاختراقات الخارجية لمكون سياسي أو طائفي أو أكثر. فالجهود العربية لن تكون مفيدة إذا كانت بعيدة عن إقامة مصالحة وطنية يمنية شاملة بعيدة عن مبدأ المحاصصات العربية.

-وأما عن **العوامل الدولية والإقليمية**، فيمكن أن يُستعان بها على شرط أن تخدم مصالح اليمنيين أولاً، والأمن القومي للمحيط الجغرافي العربي المجاور لليمن ثانياً. وهذا ليس مستحيلاً تطبيقه طالما أن التوافق المصري – السعودي أثبت نجاحه في تجارب سابقة حينما وقف فيه الطرفان بالضد من الإملاءات الخارجية. إننا نشترط وجود خطوط حمر للتدخل الخارجي في اليمن لأن الأدوار الخارجية الدولية والإقليمية، كما أثبتت وقائع التدخل في الحراك العربي منذ العام ٢٠١١، لا تكترث للنتائج المأساوية التي تدفع فيه جماهير الأمة ثمناً غالياً في كل مكان تشتعل النار فيه، بدءاً من ليبيا ومصر مروراً بالعراق وسورية وانتهاء باليمن. وهي لا تكترث أيضاً بتقسيم اليمن حتى ولو انعكس سلباً على الداخل المصري والسعودي طالما أن تقسيم السعودية ومصر هو جزء من مخطط تقسيمي أشمل تعمل القوى الدولية والإقليمية على تنفيذه في الوطن العربي تحت دخان ما تسميه بـ(الربيع العربي) الذي كما تزعم تلك القوى بأنه يدعو لـ(إسقاط الديكتاتورية)، ولـ(تعميم الديموقراطية).

وإذا كنا نحمِّل الدول الخارجية، دولياً وإقليمياً، مسؤولية العبث بمصير الشعب العربي فلأن عبثهم ضمان لمصالحهم التي يحمونها بدماء شعبنا العربي، وسيسجل التاريخ أن عبثهم سيكون عاراً على جبين الإنسانية في المستقبل. وأما تحميل المسؤولية للقوى السياسية في داخل الأقطار التي تشتعل ساحاتها، فستكون وصمة عار في جبينهم لأنهم يقتاتون من دماء الفقراء من شعبهم من أجل كرسي هنا، أو كرسي هناك في مقاعد الأنظمة الحاكمة، وهم لا يدرون أن اقتتالهم على المصالح الضيقة يشكل دماراً وتخريباً للبنى التحتية وللثروة الوطنية، وإنهم لن يجدوا بعد التدمير الهائل ما يمكن أن يغريهم بالوصول إلى مقاعد السلطة.

وأخيراً، وإلى جانب هذا وذاك من الخطوط العامة التي قد تفيد في وضع حلول للقضية اليمينة التي دخلت إلى النفق المظلم، لا يجوز إغفال عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، كعوامل مهمة تساهم إلى جانب الحلول السياسية، في وضع اليمن على حافة الاستقرار الاقتصادي فالأمني. وعن هذا الجانب تلعب دول الخليج العربي دوراً في غاية الأهمية، وذلك بأن توظِّف جزءاً من عائداتها النفطية من أجل خطط التنمية في الدول العربية

# في مواجهة الخوف من العلمانية
# ثبات المبادئ القومية وشموليتها سر بقاء الرسالة الخالدة

**حسن خليل غريب**

تمر أقطار الوطن العربي بمحنة كبرى تهدد وحدة مجتمعاتها بالتفسخ والتفتيت، كما تهدد وحدة الدولة السياسية بالانهيار، وإذا انهارت وحدة الدولة والمجتمع ستعود الأمة إلى عصر الدويلات الطائفية التي يكفر بعضها البعض الآخر، وستتعالى متاريس التقاتل والتذابح بين تلك الدويلات تسابقاً على حيازة كرسي إمارات (الفرقة الوحيدة الناجية من النار). وفي مواجهة هذه الأخطار المحدقة بأمتنا العربية، كان لا بُدَّ من رفع وتيرة الصراخ من أجل وضع حد لأعاصير التدمير التي تحدثها تيارات الإسلام السياسي في بنية المجتمع العربي.

ومن المعروف أن صياغة النظرية القومية، وتأسيس الأحزاب والحركات التي تعمل من أجل تحويلها إلى عمل ميداني، جاءت بالأساس منذ أكثر من قرن من الزمن لكي تعالج إشكاليات كثيرة تركتها مظاهر الدول الدينية من جهة، ومظاهر التفتيت التي تركتها الدويلات الطائفية من جهة أخرى. ووجدت النظرية القومية أن الخلاص من تراث تلك المظاهر لإعادة الحياة لوحدة مجتمعية عربية يمر عبر نظام سياسي جديد، عنوانه المبادئ العلمانية. ففي العلمانية نقض لأكثر أمراض الأمة وعلى رأسها الطائفية. ولذلك ومن أجل علاج أمراض الطائفية كان لا بد من استخدام العلاج العلماني، وليس هناك من علاج أكثر جدارة منه حتى الآن، ومع أنها لم تكتمل حتى الآن فإن تجربة النظام القطري أثبتت طوال سني نشأتها الحديثة أنها تستطيع بناء أساس لدولة حديثة تحل مبدأ الولاء للوطن بديلاً لمبدأ الولاء للدين أو للمذهب الديني.

ولكن أكثر ما واجه، أو يواجه، النظرية القومية، كانت مظاهر العداء للفكر العلماني من قبل رجال الدين والمتدينين. وهنا دخل الفكر القومي بأزمة ذاتية لا يستطيع فيها الدخول لحل مشاكل الأمة على الأسس العلمانية، والأسوأ منها أنه يخشى مواجهة الجماهير بالدعوة لتلك المبادئ والترويج لها خشية من اتهام دعاته بأنهم يروجون لفكر علماني يتسم بـ(الكفر). وخوفاً من تلك التهمة يحجم كثير من القوميين لإشهار تأييدهم لمبادئ العلمانية.

ومن أجل الإسهام في حل لهذه المشكلة جئنا بمقالنا هذا.

**أولا: لا بُدَّ من نصرة مبدئية للفكر القومي العربي**

الرسالة مجموعة من المبادئ والمُثُل، والمبادئ والمُثُل فيها من درجات الثبات ما يعصمها من الوقوع في شراك المتغيرات المرحلية. وإذا كانت المتغيرات تحتل المساحة الكبرى في مبادئ الرسالة، فيعني أن الرسالة ليست خالدة.

واستناداً إليه، كيف تكون الرسالة القومية خالدة إذا لم تكن منابع مبادئها مبنية على قواعد وأسس ثابتة؟

فللنظرية القومية التي نعرفها، وتربينا على قواعدها، أسس ومبادئ، ومن أهم تلك المبادئ أنها إنسانية شاملة. وإنسانية القومية تصبح أكثر وضوحاً عندما ترتبط بالعدالة والمساواة بين أبناء القومية الواحدة أولاً، وعندما ترتبط مع القوميات الأخرى بعيداً عن مبادئ التعصب للعرق ثانياً، وعندما تعتبر التعددية في المعتقدات الدينية حقاً من حقوق البشر ثالثاً.

وليس هناك من نظريات حديثة تصلح لتوفير العدالة والمساواة بين البشر سوى المبدأ العلماني الذي يعمل على فصل الدين عن الدولة مع الاحتفاظ بحرية الاعتقاد الروحي الماورائي للأفراد والجماعات مهما تعددت انتماءاتهم العرقية.

**ثانياً: تهافت المخاوف التي يثيرها المبدأ العلماني؟**

وأما القول بأن المبدأ العلماني يثير مخاوف المتدينين لأنه مرتبط بالإلحاد كما يروِّج له، فهذا ليس خطأً بالمتدينين وإنما هو من أخطاء الحركات القومية، أي تلك الحركات التي لا تستطيع الدفاع عنه بموضوعية. أي إذا كان هناك خوف من المبدأ العلماني فعلى القوميين أن يزيلوا أسبابه بتوضيح مبادئه ومراميه، وليس أن يتجنبوه كونه يشكل مصدر خوف عند العامة من الناس، أو عند الصفوة من رجال الدين.

إن الخوف والتخويف من المبدأ العلماني يتناقض مع ما جاء في القرآن الكريم الذي يأمر بحرية الاعتقاد قائلاً: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)، (فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)، (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا * أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)، وإذا شاء أحدهم الكفر (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ).

وإذا كان القرآن الكريم قد أجاز حرية الاعتقاد، وحصر مهمة النبي بالتبليغ فقط ومنعه من حساب الناس وإنزال العقاب بهم، لأن الحساب شأن من شؤون الله، فإن الفكر

القومي لم يخرج عن ذلك، بل أجاز حرية الاعتقاد أيضاً، واعتبر أن حساب المواطنين لا يقع على عاتق الدولة، بل اعتبر أنه لا فرق بين مواطن وآخر إلاَّ بمدى قربه أو بعده عن مصالح المجتمع، وهذا مطابق لما جاء في الحديث النبوي (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى).

**ثالثاً: في العلمنة لرجل الدين حقله الذي يختلف عن حقل رجل السياسة:**

وأما أسباب الخوف منه عند العامة من الناس، فلأنه يجري تخويفهم من قبل الصفوة من رجال الدين من المبدأ العلماني. ولرجال الدين مصلحة كبرى في ذلك. ففي تطبيق المبادئ العلمانية إلغاء لدور رجال الدين الدنيوي، وهذا ما يدفع بهم إلى خارج الحياة السياسية. وأما السبب في ذلك، فلأن لرجل الدين حقله، ولرجل السياسة حقله أيضاً. وإذا اختلط حقل رجل الدين بحقل السياسة فهذا يعني أن ما يفتي به رجل الدين سيكون مقدساً. وإذا تعددت فتاوى رجال الدين، على تعددية انتماءاتهم الدينية والمذهبية، فستتكاثر القرارات السياسية المقدسة. وهذا التكاثر، مستنداً إلى مفاهيم الفرقة الضالة والفرقة المنصورة، سيؤدي إلى تكفير بين هذا النهج السياسي و ذاك.

**رابعاً: ثورية النظرية القومية انقلاب على المفاهيم السطحية الدينية وليس رضوخاً لها:**

فمن أجل أن يحافظ دعاة النظرية القومية على نقائها من تأثير الثقافة الشعبية السطحية، التي تعتبر العلمانية إلحاداً، أن يحددوا بداية ما هو أساسي في قواعد العلمانية وفي أسسها ومبادئها، ومن أهم تلك الأسس والمبادئ أنها تعترف بحرية الاعتقاد الديني لكل المواطنين وتشكل حماية لهم.

ولهذا على القوميين الذين يؤمنون بأنه لا خلاص للوحدة الاجتماعية لمواطني الدولة القومية، إلاَّ بالنظام المدني العلماني، عليهم بدلاً من أن يجتنبوا الكلام عن العلمانية خوفاً، وهذا لن يحل المشكلة بل يبقيها جمراً تحت الرماد، أن يدرسوا إيجابياتها ويعمموها ثقافة شعبية. لأن من أهم رسالات القوميين أن يرفعوا الشعب إلى مستوى الثقافة الجديدة وتخليصهم من الأفكار القديمة، لا أن يسلكوا وسائل التقية، واستخدام وسائل اللف والدوران مع العامة هروباً من الاصطدام بها. والعكس من ذلك يعني أن من واجبات القوميين أن يرفعوا سقف الثقافة الشعبية لا أن ينزلقوا إلى متاهاتها، وأن يخضعوا لمجاملة الناس على حساب دورهم الثوري في التغيير، هذا مع العلم أنه لا تغيير في المجتمعات إذا لم يرافقه تغيير في الثقافة.

* * * *

# الدكتور خضير المرشدي الممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حول مشروع ما يسمى قانون (حظر وتجريم حزب البعث):

**- حزب البعث عصي على الحظر والتجريم الآن، كما كان عصياً على الموت والاجتثاث من قبل.**
**-المشروع الجديد، سوف يجر العراق إلى مزيد من الدمار والخراب وتعميق الصراع.**

جاء هذا في تصريح له رداً على مشروع ما يسمى (حظر وتجريم حزب البعث)، وفيما يلي نص التصريح:

-في الوقت الذي تتعالى فيه أصوات خيّرة من العراقيين والعرب وأحرار العالم مطالبة بتنفيذ حقوق الشعب ومطالب الثوار،، بإلغاء الدستور وتبديله، إلغاء قانون الاجتثاث والمساءلة والعدالة وتصفية أثارهما بشكل نهائي، إلغاء المادة ٤ إرهاب، إصدار قانون العفو العام، إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، إعادة الحقوق لأصحابها وتعويض المتضررين، رفع الظلم وتطبيق العدل والانصاف، إيقاف الإعدامات والملاحقات والمداهمات والاعتقالات والقتل والتهجير، وبناء الجيش والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة على وفق قوانينها وأنظمتها الوطنية، وغيرها من الحقوق، كمدخل لتوافق سياسي شامل يوفّر الأرضية المناسبة لحل جذري ونهائي لمشاكل العراق وأزماته والكوارث التي يمر بها،، فإن جهات أخرى مشبوهة مغرضة ومجرمة من بين أطراف العملية السياسية تدفع بمزيدٍ من الانتقام وتأزيم الموقف وتعقيد الأمور وإجهاض أية فرصة لحل سياسي عادل ومنصف وشامل وتوافق وطني حقيقي قد يكون الفرصة الأخيرة لإنقاذ العراق وشعبه،، ذلك بإعداد مشروع قانون إجرامي جديد (لحظر وتجريم حزب البعث ومناضليه)، تنفيذاً لأوامر ورغبات إيرانية وصهيونية خبيثة.

وفعلاً فقد أعدتّ لجنة برئاسة أحد نواب رئيس الحكومة وعدد من الوزراء؟؟ (الذين يمثلون كتل السلطة الحاكمة)، مشروع القانون الجديد الذي يستهدف مناضلي حزب البعث العربي الاشتراكي وكوادره وجماهيره ومؤيديه، ويتضمن مواداً وفقرات تنص على إحالتهم إلى محاكم صورية مُسيَّسة وسجنهم لمدد طويلة، لمجرد انتمائهم للحزب أو إيمانهم بفكره أو نضالهم في صفوف الشعب، وحظر الحزب وتصفيته فكراً وعقيدة وثقافة وسياسة وبرامجاً وأهدافاً وطنية وعروبية ومبادئ إنسانية سامية، وجوداً وتاريخاً، منجزات ومناضلين.

وباشرت أطراف وجهات حاقدة مسعورة في أطار العملية السياسية لعقد الصفقات المشبوهة فيما بينها من أجل إقراره وتشريعه في (مجلس النواب)؟ بعد الانتهاء من مناقشته في (مجلس الوزراء)، بعدما تم تثبيته من قبل جميع الكتل الحاكمة في (وثيقة الاتفاق السياسي)؟؟ التي تشكلت بموجبها (الحكومة الجديدة).

وبسبب خطورة هذا التوجه اللاوطني واللاإنساني واللاقانوني لأطراف في العملية السياسية الفاسدة، وما سيُسبّبهُ من تداعيات كارثية على مستقبل العراق وشعبه، وانعكاساته على الأمة والإنسانية أجمع، فإننا باسم حزب البعث وأمينه العام الرفيق المجاهد عزة إبراهيم الدوري قائد جبهة الجهاد والتحرير والخلاص الوطني، وقيادته ورجاله وجماهيره ومؤيديه، نضع شعب العراق الكريم، وأبناء أمتنا العربية المجيدة وأحرار العالم، حكومات وأحزاب ومنظمات مدنية وحقوقية، رسمية وشعبية أمام مسؤولياتهم الأخلاقية والإنسانية في التصدي لهذه المرحلة الجديدة الخطيرة من مراحل الإقصاء والاجتثاث الفكري والثقافي والسياسي والانتماء الوطني والخيارات الحرة لقطاعات واسعة من شعب العراق ومناضليه وكفاءاته وعقوله، ونود أن نبيّن للجميع الحقائق التالية:

١-إن ما يمر به العراق من كوارث ومآسي، وما وصل إليه من تدهور وانهيار. ..نتيجة الاحتلال الأمريكي والإيراني الصفوي وعملائهما، كانت سبباً في انتشار الفساد

والطائفية والارهاب، والتي جعلت منه بلداً مستباحاً لتدخلات دول أجنبية ومرتعاً لأجهزة مخابراتها وعصاباتها وميليشياتها التي أوغلت بالعراقيين قتلاً وتنكيلاً وتهجيراً ونهباً لثرواتهم، وانتهاكاً لحرماتهم ومقدساتهم .مع تنكر تام من قبل المحتل وحكوماته لحقوق العراقيين المشروعة التي لطالما رفع لواءها شعب العراق ومقاومته الباسلة وثوّاره، وقدم أعزّ التضحيات من أجل إنتزاعها، وفي مقدمتها إلغاء حزمة القوانين والقرارات والإجراءات الظالمة والجائرة التي راح ضحيتها الملايين من العراقيين بين قتيل وسجين ومطارد ومشرد ونازح.

٢-بدلاً من تنفيذ تلك الحقوق المشروعة ومطالب الشعب لتهدئة النفوس وتليين المواقف وتنقية الأجواء بالإنصاف وإقامة العدل ورفع الظلم، وبما يساهم في تهيئة الأرضية المناسبة لحل شامل ونهائي وجذري لقضية العراق وفق الأسس والمبادئ الوطنية التي عرضتها قوى الثورة والمقاومة، بعدما تعرض العراق لهجمة طائفية ميليشياوية إيرانية صفوية مسعورة، وأصبح ساحة للارهاب، وعرضة لعدوان حشد دولي كبير تحت عنوان محاربة هذا الإرهاب، مما أدى إلى تدمير ما تبقى من مظاهر الحياة في هذا البلد الكريم واستنزاف ثرواته ونزوح وتشريد أبنائه.

فإن قوى الحقد والطائفية والشر والفساد والإرهاب والتدمير والإجرام التي لا تريد للعراق خيراً، تنفيذاً لأجندات أسيادهم في قم وطهران، قامت بإعداد مشروع قانون جديد مسيّس مشبوه، في محاولة لتعقيد المشهد المعقد أصلاً، ولدفع الأمور إلى مزيد من التأزم والاستقطاب والحقد والانتقام والتفرقة والقتل، ومزيداً من الفوضى والظلم والعدوان.

٣-وفي الوقت الذي تتحدث فيه أطراف في (الرئاسات الثلاثة) عن النية لإجراء (مصالحة وطنية)؟؟ ويضغطون بهذا الاتجاه، ويبعثون رسائلً من أجل فتح الحوارات، ويشكلون اللجان، ويهيئون لعقد المؤتمرات،،، تتسرب مسودة هذا المشروع الجديد، في عمل عبثي أقل ما يقال عنه إنه سوف يجر العراق إلى مزيد من الدمار والخراب وتعميق الصراع !!! فهل يعلم دعاة (الحلول السياسية الشاملة والمصالحة الحقيقية والتوافق الوطني) بحقيقة هذا المشروع الإجرامي الخبيث؟؟ وبمن يقف وراء إعداده ومحاولة تشريعه؟ وما هو موقفهم من ذلك ؟

٤-إن هذا القانون وما سبقه من قوانين وقرارات وما نتج عنها من إجراءات. ..كقانون اجتثاث البعث، والمساءلة والعدالة، وعمليات القتل والاغتيالات والملاحقات والاعتقالات والإقصاء والحرمان التي نُفّذتْ بموجب هذه القوانين، وبموجب المادة ٤ إرهاب، وطالت بأذاها قطاعات واسعة من الشعب، وتسببت في استشهاد ما يزيد عن (مئة وخمسين ألف بعثي)، ومئات الآلاف من العراقيين الأبرياء،،، وتشريد وتهجير وحرمان الملايين، واعتقال عشرات الآلاف منهم في السجون السرية والعلنية وتعذيبهم حتى الموت، يبدو في نظر هؤلاء المتسلطين على رقاب العراقيين، إن تلك الأعمال الإجرامية الإرهابية التي ارتكبت وترتكب يومياً، لم تكن كافية لإشباع الغرائز والرغبات الإجرامية في القتل واستباحة الدماء والأعراض وملء السجون بالأحرار والمناضلين. .ومن قبل جهات نافذة في (الحكومة والعملية السياسية)؟؟(، لتعود مرة أخرى وتمعن بجرائمها ضد الشعب وأحراره، والبعث ومناضليه، وتحت غطاء قانوني جديد أشد إجراماً وأكثر ضراوة من سابقيه!!!

إن من يطّلع على مسودة هذا القانون سيجد فيه ما هو أكثر إمعاناً في الجريمة مما سبقه من قوانين وقرارات، ليس بحق حزب البعث وكوادره فحسب، وإنما بحق شعب العراق وأحراره وقواه الوطنية، ويأتي ترجمة لما ورد في دستور الاحتلال المسخ من انتهاكات لحقوق الانسان، وتدمير لبنية المجتمع، بعدما تم تدمير دولته الوطنية.

٥-القاصي والداني يعلم جيداً إن هذا الدستور الكارثي، وحزمة القوانين والقرارات الجائرة والظالمة التي أصدرها المحتلون وحكوماتهم في العراق، تشكل بمجموعها وسيلة لتحقيق هدف أساسي من أهداف المشروع الأمريكي - الصهيوني - الصفوي. ..باجتثاث وحظر ومحاكمة وتجريم كل من يؤمن بوطنية وعروبة العراق ووحدته وتاريخه وقيمه الإنسانية وإسلامه الحقيقي، ليكون، مقدمة لتمهيد الطريق أمام تنفيذ مشروعهم الاستعماري القائم على الولاءات الطائفية والعرقية والعنصرية والعشائرية والمناطقية والمحاصصة والتقسيم، وضياع الإحساس بالمواطنة، والتأسيس لدويلات المدن والطوائف على أساس ثقافة المكونات العرقية والطائفية، وبما يعنيه ذلك من فتح الأبواب لحرب أهلية مفتوحة بين هذه المكونات، بدوافع الخلاف الطائفي والمناطقي والعرقي المصطنع، والاستحواذ على المال والنفوذ، والتبعيات الإقليمية والدولية، والتعلق بثقافات فرعية لا جذور لها إلا في حدود المصلحة الضيقة للفرد والطائفة والمنطقة والقبيلة، وبما يعنيه ذلك من خسارة كبرى هي خسارة الوطن والإنسان والأمة معاً.

٦-بسبب ما سيترتّب على تشريع هذا القانون من مآسي وكوارث جديدة سوف تصيب مئات الآلاف من العراقيين

وعوائلهم، تضاف إلى ما يتعرض له العراق الآن من انهيارات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتهديدات تستهدف وحدته ووجوده وهويته الوطنية،،، فإننا ندعو:

أمين عام الأمم المتحدة

رئيس مجلس الأمن الدولي

أمين عام الجامعة العربية

المنظمات العربية والدولية الرسمية والشعبية.

منظمات المجتمع المدني العربية والأجنبية.

منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية.

وسائل الإعلام العربية والدولية.

وجميع الأصوات الحرة في العالم.

للاستماع لصوت الحق والتصدي بشجاعة وجدية لهذا المشروع الخطير وفضحه وإسقاطه نهائياً وقبله ومعه الدستور وكافة القوانين والقرارات الجائرة الاخرى، باعتباره حلقة خبيثة من حلقات تدمير العراق وتصفية مشروعه الوطني ومحاولة تقسيمه وإدخاله في دوامة جديدة من الأزمات والصراع والحروب تضاف لما هو موجود من أزمات وكوارث وصراع، والذي سوف لن يقف في حدود العراق فقط وإنما سيهدد كل دول المنطقة، ويفاقم المخاطر التي تستهدف مصالح جميع دول العالم.

-واختتم الدكتور خضير المرشدي، الممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق تصريحه بالقول:

ليعلم الأمريكان وحلفاؤهم من الدول العربية والأجنبية والإيرانيون على وجه الخصوص، وأطراف وكتل وأحزاب (العملية السياسية) في العراق. ..إن هذه المرحلة الجديدة من مراحل استهداف حزب البعث العربي الاشتراكي، ومحاولة تصفيته ومحاكمة وملاحقة وسجن مناضليه بتهمة الانتماء للحزب والإيمان بمبادئه وأهدافه والنضال في صفوفه، إضافة لكونها انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان في تحديد خياراته، وقمع إرادته ومصادرة حرياته في الانتماء والتعبير وحرية الفكر والعقيدة وممارساته السياسية والثقافية، والمبدأ الذي يؤمن به، وبما تشكله بمجموعها من خرقٍ للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ولوائح حقوق الإنسان الملحقة بهما. ..فإنها لن تثني حزب البعث الذي تعرفوه جيداً وتعرفون صولاته وجولاته، ولن تُوهِنْ قيادته المجاهدة ومناضليه ومعه شعب العراق الكريم في تصعيد مستوى النضال والجهاد، وستزيد من تماسكه الفكري والتنظيمي، والعمل المبدع الخلاق والتصميم على إنهاء مشروع الاحتلال، واقتلاع بؤر التجسس والخيانة وجذور الصفوية المجرمة من أرض العراق الطاهرة.

حزب البعث أيها الحالمون. ..الذي مأواه ومسكنه كل بيت في العراق الأشم، وساحة جهاده ونضاله كل ارض العرب، وصفاء مبادئه وأصالة فكره وعمق قيمه ونبل أهدافه نموذج يقتدى في الانسانية،،، عصي على الحظر والتجريم، كما كان عصياً على الموت والاجتثاث. ..لأنه فكر وعقيدة ورسالة الامة، حامل أهدافها ومجسد طموحاتها في التحرر والوحدة والعدالة والتقدم، تاريخ ونضالات ومواقف وإنجازات وطنية وقومية وإنسانية شامخة، إنه حزب المقاومة والثورة والشهداء، لا يمكن أن ينال منه محتل أو خائب أو خائن أو تابع ذليل. ..هذه حقائق، ولن تغيّر من هذه الحقائق أية إجراءات أو قرارات أو قوانين، فلا تراجع عن الثورة ولا تفاوض على الدماء ولا تنازل عن الحقوق. .. طريقنا هو طريق الحق والمقاومة والثورة المتقدة في النفوس حتى تحقيق إرادة الشعب وانتزاع حقوقه المشروعة ومهما غلت التضحيات.

ومن الله العون والتوفيق.

**العدالة تقضي بمكافأة الوطنيين الذي يدافعون عن وطنهم ضد الاحتلال**

**ومحاكمة عملاء الاحتلال الذين خانوا وطنهم وعاثوا فيه فساداً**

## الرفيق خضير المرشدي:

# إن قوة حزب البعث العربي الاشتراكي، أكثر من يعرفها، هم المحتلون الأمريكان والإيرانيون المعتدون وحلفاؤهم وعملاؤهم

في مقابلة مع الرفيق خضير المرشدي مع قناة (روسيا اليوم)، أجاب عن سؤال يتردد في أوساط سياسية وإعلامية، وهو هل بقي حزب بعث في العراق لكي يتم حظره وتجريمه واجتثاثه بقانون جديد؟ وهل لديه قوة تذكر بعد قرار حلّه واجتثاثه من قبل بريمر وبقرار صهيوني وبتنفيذ ايران وعملاءها؟

قال الرفيق المناضل الممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

لأصحاب النوايا الحسنة نقول:

رغم اغتيال أكثر من (١٦٠ ألف) من أعضاء الحزب وكوادره وقياداته، من بين أكثر من مليوني شهيد عراقي، من قبل أمريكا وإيران وعملاءهما، واعتقال عشرات الآلاف منهم في السجون، وتهجير الملايين داخل وخارج العراق؟؟؟

- فإن قوة حزب البعث العربي الاشتراكي، أكثر من يعرفها، هم المحتلون الأمريكان وحلفاؤهم وعملاؤهم في منازلة تاريخية على أرض العراق بعد احتلاله وولى جيش الاحتلال وهو الأقوى في العالم، مكسوراً مهزوماً ومهاناً!!! بفعل البعث وفصائل مقاومة عزيزة.

- ومن يعرف قوة حزب البعث قبل ذلك التاريخ، وبأس رجاله هو الإيرانيون المعتدون، في قادسية صدام المجيدة عندما قرروا غزو العراق والأمة، وذاق جيشهم مر الهزيمة على يد البعث وجيش العراق، رغم دعم أمريكا وإسرائيل لهم في فضيحة (إيران كونترا)، وتجرع شيطانهم السم الزعاف.

- قوة حزب البعث الحقيقية التي يخافها العملاء وأسيادهم الفرس والصهاينة والأمريكان ليست بعدد أعضاءه أو بقوة سلاحه وشدة بأسه وعدد بنادقه فحسب...

بل أن القوة الحقيقية لحزب البعث التي هي سر من أسرار ديمومته ووحدته وصموده، هي إنه ليس حزباً طارئاً أو دخيلاً أو غريباً عن العراق وأرضه وأخلاق شعبه، مثلما نراه في أحزاب سلطة الاحتلال الهجينة الطائفية العنصرية الإرهابية الغريبة، إنه ابن العراق، ابن هذه الأرض وملحها، ووليد هذا الشعب ونسيجه، يعيش في بيوت العراقيين بمختلف قومياتهم وأديانهم وطوائفهم، يحمل فكرهم وعقيدتهم وقيمهم وأهدافهم الوطنية والقومية والإنسانية .. وتطلعاتهم نحو المستقبل، وبذلك فإنه يجسد الوحدة بكل صورها ومستوياتها الوطنية والعربية، والبناء بكل معانيه المادية والمعنوية.

-هذا هو الذي يخيفهم في البعث ... إنّه والشعب حالة واحدة في تحدي الموت والباطل ، وعلاقة حب الانفصام لها،،، مهما قالوا وزوّرا وشوّهوا هذا الحب، بوجود هذه العلاقة الأبدية بين البعث والشعب سيبقون خائفين ... وسيصدرون المزيد من القوانين الانتقامية، التي سوف لن تفيدهم في شيء ... ومن يؤيدها منهم سيكون من الخاسرين ... ومن الله العون والتوفيق.

# عشائر وفصائل المقاومة العراقية
# ترفض مشاريع المصالحة الوهمية وتتمسك بمطالبها

اجتمعت القوى العراقية وقوى من فصائل المقاومة والثورة والتيارات الشبابية ذات المشروع الوطني المشترك. في لقاء موسع لتدارس ما أعلنت عنه حكومة العبادي من عزمها على عقد مؤتمر للمصالحة في منتصف شهر شباط الجاري حيث أصدرت البيان التالي:

في الوقت الذي نؤكد فيه بأن المصالحة الحقيقية هي خط الشروع الصحيح لبناء أي دولة تسود فيها قيم العدالة والمساواة. وتحقق الاستقرار والتوازن وتصنع الازدهار والتقدم: فإننا بهذه المناسبة نبين أن تجربتنا طوال السنوات العشر الماضية لحكومتي المالكي الأولى والثانية ومن قبلهما حكومة الجعفري أفقدتنا الثقة تماماً بأي طرف حكومي. مهما ألزم نفسه بتعهدات. أو أعلن عن إصلاحات: لأنها لم تكن. بحسب التجربة سوى وعود فارغة. وادعاءات كاذبة. كانت الحكومات وما زالت تطلقها لتضليل الرأي العام الدولي. ولكسب مزيد من الوقت في سبيل تمرير أجنداتها، وإكمال مسيرة المشروع الطائفي التي تشرف عليه طهران بشكل مباشر. ويحظى بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية. وصمت المجتمع الدولي.

ولذا فإنه منذ إطلاق أول مبادرة حكومية للمصالحة سنة ٢٠٠٥. وحتى الآن لم يحصل أي تغيير في السلوكيات الإقصائية والإلغائية والاستئصالية التي تنتهجها الحكومة في حكم البلاد.

وهذا الاعتقاد الجازم نابع مما يأتي:

أولاً: عدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه في مؤتمري القاهرة اللذين عقدا برعاية الجامعة العربية وبرعاية دولية سنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وكذلك عدم العمل بمضمون وثيقة مكة التي رعتها منظمة التعاون الإسلامي في السعودية سنة ٢٠٠٦ وتم التوقيع عليها في الحرم المكي وجوار بيت الله العتيق.

ثانياً: عدم الالتزام بأي من الاتفاقات التي أبرمتها الحكومة نفسها مع شركائها السياسيين لا سيما اتفاق أربيل الذي تشكلت. في ضوئه حكومة المالكي الثانية سنة ٢٠١٠ وكذلك وثيقة الاتفاق السياسي سنة ٢٠١٤ التي تشكلت أثرها حكومة العبادي الحالية رغم مرور ستة أشهر عليها.

ثالثاً: المعايير المزدوجة التي استخدمتها الحكومات المتعاقبة في احتضان ودعم الميليشيات المسلحة المرتبطة بإيران من جهة، والتصدي للنشاطات الشعبية السلمية الرافضة للسياسات الحكومية الفاسدة والطائفية من جهة أخرى لا تدعو إلى الثقة بأن هذه الحكومة صادقة النوايا في بناء دولة وطنية قائمة على العدل والمساواة.

رابعاً: عدم إصغاء الحكومة السابقة والحالية للمتظاهرين والمعتصمين في المحافظات الست المنتفضة رغم سلمية الاعتصامات وحضارتها ولمدة سنة كاملة. بل قابلت ذلك بالصد والرد وكيل الاتهامات. وإصدار أوامر إلقاء القبض بحق قادة الاعتصامات ومن ثم الانقضاض بوحشية على الساحات بالألة العسكرية الثقيلة. وحرقها وقتل عدد كبير من المعتصمين فيها. كاقتحام ساحات الحويجة والموصل والفلوجة ومجزرة جامع سارية في ديالى. واقتحام ساحة العزة والكرامة في الرمادي التي أشعلت نار الحرب في البلاد.

خامساً: تواصل الحكومة الحالية في مسلسل التطهير الطائفي. بواسطة أجهزتها العسكرية والأمنية. وميليشيات ما يسمى بـ "الحشد الشعبي". وعلى نحو أنكى مما كان عليه الحال في حكومة المالكي تحت ذريعة مكافحة الإرهاب نفسها التي باتت سيفاً مسلطاً على رقاب المدنيين الأبرياء وأمور أخرى لا يسع المجال لذكرها.

وبناء على ما تقدم فإن على الحكومة الحالية قبل طرح أية مشروع أن تقوم بإطلاق مبادرات تدل على وجود حسن نية لديها من أجل حل عادل لجميع المشكلات. وذلك من خلال الإعلان عن استجابتها للمطالب المعروفة التي نادى بها المعتصمون. وقدمت إليها رسمياً عبر الوسطاء. وإطلاق حزمة من الإجراءات والقوانين الدالة على شروعها في تنفيذ هذه المطالب. كما عليها أن توقف فوراً القصف المتعمد على المدن. وأن تبدأ حملة جدية لإغاثة المهجرين. وإسكانهم لحفظ كرامتهم. والسماح بعودتهم إلى ديارهم. وتعويض المتضررين منهم بشكل فوري. والتخلي عن سياسة التغيير الديمغرافي المتبعة في عموم أنحاء العراق ولا سيما في مناطق حزام بغداد وجرف الصخر وديالى والموصل. وإيقاف اقتطاع الأراضي من محافظتي الأنبار وصلاح الدين المبنية على أسس طائفية بحته.

كما لا بد من التأكيد على أن الحكومة بوضعها الذي ذكرناه غير مؤهلة لقيادة أي مشروع للمصالحة بسبب غياب الثقة فيها: ولأنها جزء من المشكلة إن لم تكن الداء كله الذي أودى بالسلم الأهلي والتعايش المجتمعي: لذلك فإن مبادرة على هذا النحو بحاجة إلى عقد مؤتمر كبير برعاية دولية. ومشاركة عربية وإسلامية واسعة. وبضمانات دولية ملزمة. ونعتقد أن الاتحاد الأوربي يمكن أن يكون محوراً رئيساً وضامناً مهما لإنجاح هكذا مشروع. وفي ضوء ما تقدم فإن القوى العراقية الموقعة على هذا البيان. متفقة على رفض أية مبادرة. أو المشاركة في أي مؤتمر لا تتوافر فيهما هذه الضمانات.

الموقعون بتاريخ ١٣/٢/٢٠١٥

هيئة علماء المسلمين

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة العامة للقوات المسلحة (الجيش الوطني العراقي)

المجلس العسكري العام لثوار العراق

مجلس شيوخ عشائر الأنبار / مجلس شيوخ عشائر نينوى

مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية / الرابطة السلفية

المجلس السياسي للمقاومة العراقية/ الجماعة الإسلامية

المجلس السياسي العام لثوار العراق/ الجيش الإسلامي

جبهة الجهاد والتغيير / أنصار السنة / الحركة التصحيحية

جبهة الجهاد والتحرير والخلاص الوطني

جبهة التحرير وإنقاذ العراق/تيار أمة الخير والإصلاح

أحرار عشائر العراق / مجلس شباب الثورة / شباب الثورة العراقية الكبرى / الحراك السني الشعبي

# صلاح المختار
# ما هي حقيقة مبادرة ميتران لمنع العدوان الثلاثيني؟

تجنبت كثيرا الإشارة الى، أو الكتابة عن بعض ما اطلعت عليه أو شاركت فيه من أحداث معروفة لأسباب متنوعة، ومنها حدث كبير اطلقت عليه تسمية (مبادرة ميتران) لمنع العدوان الثلاثيني على العراق في عام ١٩٩١ والذي يسمى ب(حرب الخليج الثانية)، ففي تموز من عام ١٩٩٠ التحقت بوظيفتي الجديدة وهي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون الاعلام، وكان مقرها تونس، وبعد فترة قصيرة تفجرت أزمة الكويت وتطورت إلى دخول العراق لها عسكريا (في ٢ آب ) ونشأت أزمة عالمية كبيرة.

وبعد إعداد سياسي وإعلامي ونفسي قامت به أمريكا ومن معها، خصوصاً بعد قمة القاهرة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك، بفرض قرار صاغته أمريكا مباشرة من اجل الإعداد للحرب على العراق طلب تدخل قوات دولية (لتحرير الكويت)، بدأ تدفق القوات الأمريكية ومعها جيوش اكثر من ٢٨ دولة وبدعم قدرات ٤٠ دولة تحالفت مع أمريكا لغزو العراق تحت غطاء (تحرير الكويت)! كانت التطورات تنذر بكوارث للعراق والوطن العربي والعالم لان العراق من اكبر منتجي النفط بينما دول الخليج العربي أكبر مصدر للنفط إلى العالم، لهذا فإن الأزمة اتخذت منذ بدايتها طابعاً عالمياً عاماً.

وكان الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي قد استقال بعد قمة القاهرة وحل محله مؤقتاً المرحوم أسعد الأسعد (لبناني) أميناً عاماً وكالة، وكان وقتها يشغل منصب أمين عام مساعد في الجامعة العربية، وكنت وقتها أتجول مساء كل يوم في مقرات دعم العراق من قبل القوى الوطنية التونسية التي واصلت العمل الداعم للعراق والرافض للعدوان عليه طوال تلك الفترة، وكانت كل قوة أو تجمع قوى لديه مركزاً للتجمع. القي كلمات أشرح فيها ما يجري في العراق واكشف حجم التآمر على العراق واربطه بوجود مخطط شامل ضد الأمة العربية تكون بدايته العراق ولكن نهايته هي تقسيم كافة الأقطار العربية.

وفي صباح يوم وكنت في مكتبي في مقر الجامعة العربية اتصل بي صديق، وقال لي ان السيد ادجار بيزاني مدير معهد العالم العربي في فرنسا – ومستشار الرئيس الفرنسي ميتران - يريد رؤيتك بأسرع وقت، فلم الح في الاستفسار عن السبب وعرفت فورا بوجود سبب مهم ان لم يكن خطيرا دفع السيد بيزاني لطلب اللقاء بي مع ان العراقيين منعوا من دخول فرنسا وقتها. قلت أعطوني وقتاً كي أعد نفسي ولكنني كنت أريد أخذ موافقة القيادة العراقية على السفر إلى باريس في ذلك الوقت. اتصلت فورا بالأستاذ طارق عزيز فك الله أسره - وكان وزيراً للخارجية - وأخبرته بان بيزاني اتصل بي وطلب اللقاء الفوري بي، فقال لي سافر والتقي به واعرف ما لديه وأخبرني.

وكنت قد تعرفت على بيزاني في عام ١٩٨٨ عندما جاء مع وفد فرنسي ضخم إلى العراق عند الاحتفال بالنصر على إيران، وإعادة بناء مدينة الفاو التي دمرتها إيران أثناء احتلالها لها، وكنت وقتها مديرا عاما للإعلام – الخارجي والداخلي – وكنت أعرف ان بيزاني مفكرا وكاتبا. وكان وقتها يشغل منصب مدير معهد العالم العربي في باريس وعندما اتصل بي كان يعمل أيضاً مستشاراً للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، اتصلت بالشخص وقلت له كيف احصل على الفيزا وهي ممنوعة على العراقيين؟ فقال ان الحكومة الفرنسية ستعطيك الفيزا فور طلبها وأخبرنا متى تصل وسوف نستقبلك في مطار أورلي.

التقيت بالأمين العام وكالة المرحوم أسعد الأسعد وقلت له ان مكتب الجامعة العربية في باريس لديه مشاكل وأرجو الموافقة على إيفادي لزيارته، فوافق بلا نقاش وأصدر فوراً أمراً بإيفادي إلى فرنسا لمدة أسبوع لتفقد مكتب الجامعة العربية فيها لأن تلك المكاتب كانت مسؤوليتي المباشرة.

غادرت من تونس إلى مطار أورلي وما ان أنزلت من الطائرة حتى وجدت شخصا ينتظرني في بابها وقال لي (تفضل سيدي). سار معي إلى قاعة الضيوف الكبار لأجل الراحة. قلت له رحلتي كانت قصيرة ولا أحتاج للراحة، فقال لي إذن سيدي اسمح لي بإخراجك من باب آخر غير باب المغادرين لتجنب رؤيتك وأنت تخرج، قلت له موافق.

انتظرت في الفندق قليلاً ورن الهاتف وكان بيزاني، فقال لي: متى نلتقي؟ قلت: في الوقت الذي تراه مناسبا بالنسبة لي أنا جاهز. جاءت سيارة بستائر معتمة وأخذتني لبناية عتيقة جميلة فيها شقة بيزاني. وكانت شقته مزدحمة بالكتب. بادرني بالقوال: قبل ان نبدأ أود الاستفسار منك عن أمر لا صلة له بالعراق فهل تسمح؟ قلت له تفضل، فقال: نحن قلقون منذ أيام من أحداث غامضة تجري في الاتحاد السوفيتي ومخابراتنا تقول بوقوع أحداث خطيرة فهل لديكم معلومات عنها؟ أجبته كلا ليست لدي أية معلومات. ما قاله لي بيزاني كان مجهولاً لأن تلك الأحداث لم تكون علنية وكانت تجري في الخفاء.

انتقلنا لموضوع العراق فقال لي: ما سأخبرك به ابتدأنا به مع السيد برزان التكريتي، ولكننا لم نستطع الاتصال به رغم محاولاتنا العديدة ولذلك اضطررنا للاتصال بك لأننا نعرف ان لك صلات بالقيادة العراقية. قلت له تفضل. **قال الرئيس ميتران كلفني بأن أنقل رسالة للرئيس صدام حسين خلاصتها ان فرنسا تدعم جوهر ما جاء في مبادرة الرئيس صدام حسين، وهو تحقيق تطبيق مترابط لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالكويت وفلسطين كوسيلة لإنهاء أزمة الكويت سلمياً، فهل تقبلون ببدء الحوار معكم لأجل وضع خطة لتطبيق تلك المبادرة؟ وزير خارجيتنا جاهز للسفر الفوري إلى بغداد لهذا الأمر، وسوف يغادر بطائرة خاصة. هذا هو ما أردت منك نقله للرئيس صدام حسين.**

**وكان الرئيس الشهيد صدام حسين قد طرح مبادرة لحل أزمة الكويت تقوم على انسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في وقت واحد لتأكيد ان قرارات الأمم المتحدة تطبق بمعيار واحد وليس معايير مزدوجة.**

ناقشنا تفاصيل كثيرة حول الأمر كي افهم بالضبط ما هو المقترح الفرنسي وغادرته بوعد مني بالرد بأسرع وقت، وذهبت فوراً ومباشرة إلى السفارة العراقية وكان الوقت ليلاً وكانت شبه فارغة إلا من الحراس والدبلوماسي الخفر، طلبت من مسؤول الجفرة إرسال برقية أمليتها عليه بما تم بيني وبين بيزاني وأرسلت.

في اليوم التالي وصلني الرد وهو ان أحضر إلى بغداد، طرت من باريس إلى بغداد مباشرة وقابلت الأستاذ طارق عزيز، وقال لي انه رفع المبادرة الفرنسية للرئيس صدام حسين وينتظر الجواب، وان الرئيس طلب حضوري إلى بغداد.

**في اليوم الثالث على ما أتذكر التقيت بالأستاذ طارق، وقال لي ان الرئيس طلب إبلاغ الجانب الفرنسي باننا موافقون على مبادرة الرئيس ميتران وان الرئيس يبعث بتحياته للرئيس ميتران، فاذهب وبلغ بيزاني بالأمر. غادرت فورا إلى باريس ومرة أخرى أخرجت من باب جانبي والتقيت فورا ببيزاني وأخبرته بالرد واتصل هاتفياً بالرئاسة الفرنسية وأبلغني بأن الرئيس ميتران أمر بمغادرة وزير الخارجية غداً فجراً إلى بغداد لبدء التفاوض حول تنفيذ المبادرة.**

ودعت بيزاني وغادرت في نفس اليوم إلى تونس، ووصلت مساء. وفي الصباح استيقظت لأسمع الأخبار تقول بأن زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى بغداد قد ألغيت! وعرف العالم كله ان بوش الأب تدخل فور معرفته بمبادرة ميتران لمنع الالتزام بها وتنفيذها.

في عام ١٩٩٢ أصدر بيزاني كتاباً صغيراً ذكر فيه لقائي به، ولكنه قال انه التقى دبلوماسياً عراقياً اتصل به أثناء مروره بباريس وناقش معه مبادرة ميتران وطلب منه إيصالها للحكومة العراقية، **وهذا طبعاً مخالف للواقع فأنا لم أطلب منه شيئاً ولم أتصل به بل هو من اتصل بي والوسيط حي يرزق حتى الآن.**

**هذه المبادرة وقبول العراق لها وتحمس فرنسا لتبنيها، كانت أملاً بمنع مسلسل كوارث أصابت العراق والأمة العربية، وكان يمكن منع وقوعها لو قبلت مبادرة ميتران ومبادرات العراق المتعددة لمنع الحرب، ولكن إصرار بوش الأب على منع أي مبادرة تحل الأزمة سلمياً كان سبباً فيما يواجهه العرب الآن من كوارث ذهب ضحيتها من العراق فقط أكثر من ستة ملايين عراقي ماتوا منذ عام العدوان الثلاثيني وحتى الآن، وتهجير أكثر من ٨ ملايين عراقي ناهيك عن الضحايا السوريين والمهجرين السوريين.**

**كان بوش الأب يعرف مثل كلنتون وبوش الصغير بأن تلك الحرب كان هدفها بعيداً جداً، ولم تكن مجرد محاولة (لإنقاذ) الكويت كما قال بل كان يعرف أنها مقدمة لأحداث متسلسلة خطيرة يجب ان تقع وتتعاقب عمليات وقوعها وبلا توقف، وها هي تقع بكل كوارثها غير المسبوقة وتستمر وتتوسع طبقا للمخطط الاستراتيجي الكبير: تقسيم الأقطار العربية على أسس عرقية وطائفية.**

* * * *

## الدكتور خضير المرشدي الممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق
## - حزب البعث العربي الاشتراكي ومقاومته الوطنية ، لم ولن يعترف أو يتعامل مع مشروع الاحتلال الأمريكي الصهيوني الصفوي.
## - لا توجد أجنحة في الحزب كما يدعي بعض المغرضين ، بل إنهم مجموعة أشخاص ، قد خرجوا منفردين ، تمردوا على الحزب ، وأفشوا أسراره

علّق الدكتور خضير المرشدي الممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حول جملة الأكاذيب والتمنيات الخائبة التي أطلقتها بعض الأبواق المعادية للحزب ومقاومته الباسلة، وتناولتها بعض وكالات الأنباء العربية بما يلي:

تناقلت بعض وكالات الأنباء العراقية والعربية خلال اليومين الماضيين عدداً من التقارير الاستخبارية المغرضة والمشبوهة، بغرض التشويش والتزوير والتزييف، والتي تشير إلى أن في حزب البعث (خمسة أجنحة)!!!، تعمل على التوحد فيما بينها تحت اسم (الطليعة)، ومن أن قيادات بعثية من تنظيمات الحزب بقيادة الرفيق المجاهد عزة إبراهيم الدوري، قد تواصلت برسائل مع حكومة المنطقة الخضراء في بغداد لغرض تحقيق ما يسمى بالمصالحة (رغم عدم رضاه)!!!، لتفريغ الحزب من محتواه وعزل قيادته الشرعية المجاهدة كما يمنون النفس، إضافة إلى عدد من الفبركات والأكاذيب والتمنيات الخائبة، وجملة من التناقضات التي لا علاقة تربط فيما بينها مطلقاً... سواءً على مستوى الأشخاص الذين ذكرت أسماءهم، أو على مستوى الوقائع والأحداث التي وردت في التقرير. وتعليقاً على ذلك نود التأكيد على أن:

١- حزب البعث العربي الاشتراكي ومقاومته الوطنية، لم ولن يعترف أو يتعامل مع مشروع الاحتلال الأمريكي الصهيوني الصفوي، المتمثل بالعملية السياسية الاستخبارية الطائفية الفاسدة وحكوماتها ومنظوماتها، ويهدف البعث إلى تحرير العراق وتحقيق استقلاله التام، وانتزاع حقوق العراق كاملة، وقد قدم الحزب التضحيات الجسيمة، وسيقدم المزيد من أجل تحقيق ذلك الهدف العزيز، ومن يُقْدِم من المحسوبين عليه، على التواصل مع حكومة الاحتلال أو أحد أطرافها لغرض الاشتراك في حكومة أو برلمان أو أي من هياكله، وسواءً كانوا هؤلاء من خارج الحزب أو داخله، فإنهم لا يمثلون إلا أنفسهم، وسيلفظهم الحزب خارج مسيرته الجهادية إن عاجلاً أم آجلاً.

٢- حزب البعث ووفق برنامجه الوطني للتحرير والاستقلال،، لا يسعى إلى سلطة أو جاه، بل إنه يمارس عمله النضالي بمختلف الوسائل المشروعة لتحرير العراق معتمداً الحوار والقتال معاً من أجل تحقيق ذلك، وإن الحزب يمر الآن بأعلى مراحل تماسك وحدته الفكرية والتنظيمية والميدانية، وهو القوة الوطنية الرئيسية الصلبة في معادلة الصراع ضد قوى الشر والإرهاب والفساد والطائفية، المتمثّلة بحلف الشر الدولي من جهة، والمليشيات الحكومية والإيرانية الصفوية المجرمة من جهة أخرى.

٣- لا توجد أجنحة في الحزب كما يدعي بعض المغرضين، بل إنهم مجموعة أشخاص، قد خرجوا منفردين، تمردوا على الحزب، وأفشوا أسراره، وعرّضوا أمنه إلى الخطر الجسيم، وتآمروا على قيادته ومقاومته الباسلة، أمّا لنزوات شخصية، أو بتهيئة ودعم وإسناد من دول وجهات وأجهزة مخابرات معينة ومعروفة... إنهم مجموعة أشخاص قد خانوا الأمانة واصطفوا مع أعداء العراق والبعث والأمة.. وبدلاً من أن يعودوا إلى رشدهم، ويندموا على فعلهم، فإنهم يدعون للتوافق مع حكومة العملاء بدفع وتشجيع من قبل تلك الدول والأجهزة التي احتضنتهم ودعمتهم.

وأخيراً... فأود التأكيد بأن جميع ما ورد في تلك التقارير والتسريبات الإخبارية عارٍ عن الصحة، ولا أساس له إطلاقاً إلاّ في خيال أولئك المرضى، الذين لا سبيل لهم إلاّ إطلاق تلك البالونات للتعبير عن ما في نفوسهم للإعلان بأنهم لا زالوا هنا، وهم كالأموات لا قول لهم أو فعل.

فما دام البعث ثابتاً متماسكاً صلباً متحدياً رافعاً راية الجهاد والتحرير.. سيبقى عرضة لطعن الطاعنين، وهدفاً لنزوات المتطفلين، لتشويه مسيرته الناصعة... ولكنهم سيخسرون، وإن تاريخ هذا الحزب حافل بالتجارب والأحداث التي تؤكد حتمية سقوط أصحاب النزوات والتمنيات المشبوهة. إن حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرفيق المجاهد العزيز عزة إبراهيم الدوري، ورجاله الصادقين ومقاومته الباسلة، سيبقى عنوان للشرف والكرامة والإنسانية والإخلاص للشعب والوطن والأمة، وحادياً للتحرير والاستقلال، وسينتصر بعون الله، مهما طال الزمن وغلت التضحيات.

* * * * *

# الرفيق عزة إبراهيم الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي
# ينعي الرفيق أبو عزيز عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم
حزب البعث العربي الاشتراكي
الأمين العام
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
وحدة حرية اشتراكية

بسم الله الرحمن الرحيم
( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله
عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر
وما بدلوا تبديلا)
صدق الله العظيم

أيها الرفاق المناضلون المجاهدون في حزبنا وفي قواتنا المسلحة وفي جيوش وفصائل الجهاد.

أيها الأخوة والأصدقاء في مسيرة الجهاد والتحرير

بمزيد من الأسى والحزن والأسف أنعي إليكم وإلى كل أحرار الأمة انتقال الرفيق المناضل المجاهد البطل أبو عزيز عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى رحمة الله تعالى بعد معاناة شديدة وأليمة من مرض ألم به فجأة وعلى عجل، فرفض رفضاً قاطعاً الخروج من العراق للعلاج حتى توفاه الأجل، انه أحد أبطال المسيرة الجهادية على امتداد اثني عشر عاماً لم يكل ولم يمل، يعبئ ويحشد رفاقه وإخوانه لمقاتلة الغزاة حتى قرت عينه بهروب أقوى جيوش العالم على الإطلاق من أرض المعركة المقدسة لشعب العراق العظيم ولمقاومته الوطنية والقومية والإسلامية الباسلة.

فإنا أيها الأخوة في التنظيم الحزبي وفي القيادة العليا للجهاد والتحرير وفي القيادة العامة للقوات المسلحة، نعاهد الله والشعب، ونعاهد رفيقنا العزيز أننا سنمضي في طريق النضال والكفاح والجهاد حتى التحرير الشامل والعميق لقطرنا العزيز، كما ونؤكد لأهله وأحبائه اننا سنكون كلنا أبو عزيز في إيمانه وفي همته وفي شجاعته واستبساله، وفي خُلقه العظيم، ونسأل الله العلي القدير ان يرفعه إلى أعلى عليين مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. وإننا لنشهد له انه مات مجاهداً في سبيل الله والوطن، ومهاجراً إلى الله ومطارداً ومشرداً من قبل أعداء الله والوطن.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

اللهم الهمنا وأهله ورفاقه الصبر والسلوان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

**عزة إبراهيم**
الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي
أمين سر قيادة قطر العراق
القائد الأعلى للجهاد والتحرير والخلاص الوطني

# هكذا كان النظام الوطني يعمل على محو الأمية

# أوقفوا جريمة اغتيال شعب العراق

## جريمة ملجأ العامرية التي ارتكبتها القوات الأميركية في العام ١٩٩١

## أصبحت الأنموذج الذي طبّقه عملاؤها في العراق بعد الاحتلال

### هيومن رايتس ووتش:
### المليشيات تصعد من انتهاكات قد يرقى بعضها إلى جرائم الحرب

أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش ان المدنيين في العراق يتعرضون لانتهاكات المليشيات الموالية للحكومة في المناطق التي يستعيدونها من قبضة المسلحين... لافتة إلى ان تلك المليشيات تُصعّد من انتهاكاتها التي يرقى بعضها إلى جرائم الحرب وتزداد وحشية وسط تجاهل الحكومة العراقية... المنظمة المستقلة أشارت في بيان لها إلى ان الحكومة تستخدم الاعتقالات التعسفية وعمليات التصفية على من تعتبرهم إرهابيين وبذلك فان المدنيين لا يجدوا مكاناً يلجؤون إليه لالتماس الحماية... هيومن رايتس ووتش اتهمت حلفاء العراق والحكومة في بغداد بتجاهل تلك الجرائم مؤكدة ان تلك الانتهاكات هي من أكسب المسلحين الجاذبية وسط تجمعات مكون معين... ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش الحكومة العراقية وحلفائها الدوليين بالالتفات إلى آفة المليشيات التي تجتاح مناطق مكون معين بصورة خاصة.

القطط السمان في حكومات الاحتلال يولمون عن أرواح ضحايا المجازر الرهيبة

مجازر الحويجة وديالى والناصرية والفلوجة وغيرها الكثير شواهد عليهم